



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

Gestion des Techniques Urbaines



université oum el bouaghi

مجلة علوم المدينة، المحيط

و الأقاليم



العدد 01/أفريل 2021

ISSN 0000-0000

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi



INSTITUT DE G.T.U

Gestion des Techniques Urbaines



université oum el bouaghi

**REVUE DES SCIENCES DE LA
VILLE ,DE L'ENVIRONNEMENT
ET DES TERRITOIRES**



N° 01/Avril 2021

ISSN 0000-0000

جامعة العربي بن مهدي – ام البواقي

معهد تسيير التقنيات الحضرية

مجلة علوم المدينة، المحيط

و الأقاليم

أعضاء لجنة التحرير:

- الدكتورة: نوال قلاب ذبيح – أستاذ محاضر قسم – أ – رئيس تحرير المجلة
- الدكتورة: نجلاء غرابي – أستاذ محاضر قسم – ب – عضو
- الأستاذة: نضال عبيدي – أستاذ مساعد – أ – عضو

العدد 01/أفريل 2021

كلمة السيد مدير الجامعة للمجلة

باحثينا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا أن نتواصل معكم ونضع بين أيديكم الإصدار الأول من المجلة العلمية المحكمة " علوم المدينة، المحيط والأقاليم " والتي تصدر عن معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي ، دعما لرسالة الجامعة العلمية والمعرفية ومساهمتها في التنمية الفكرية الشاملة و تُعنى بالعلوم الإنسانية والتطبيقية. وإيماننا متّاً بأنّ النشر العلمي هو ربيع المعرفة، وهو في الوقت نفسه القلب النابض للجامعة، والواجهة للنشاط الفكري والبحثي والعلمي، والدّعمة التي تستند إليها كل مكونات الجامعة، فإنّنا قد أسسنا لسياسة ناجعة وناجحة تركز على فتح الأبواب أمام كل باحث ومبدع بيدي الإضافة ويصنع التميز، مسخّرين كلّ الطاقات والإمكانات في سبيل إيصال المعرفة إلى كل مكان في وطننا الحبيب وفي العالم من خلال ما تتوفر عليه الجامعة من مجالات علمية محكمة تمثل مصادر مهمة للباحثين وكتب علمية ومطبوعات .

ومما لا شكّ فيه أن الثورة الرقمية في كل مجالات الحياة المعاصرة وما تتيحه الشبكة العنكبوتية بكل أدواتها المؤثرة ، يجعلنا لا نستغني عنها، على مستوى نشر المعرفة وعولمة الإنتاج العلمي والبحثي ووصولهما إلى شريحة واسعة داخل المجتمع الأكاديمي بمختلف فئاته بما يفيد الإنسانية عموما والأسرة العلمية الجزائرية على وجه الخصوص.

وحرصاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الارتقاء بواقع المجالات العلمية المحكمة، قامت بتخصيص بوابة الكترونية خاصة بالنشر العلمي (المنصة الجزائرية للمجلات العلمية- ASJP) وإيلائه الأهمية القصوى في برامج الحكومة وفي القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي، من أجل ترقية النشر العلمي وفتح آفاق جديدة له ، متجاوزين بذلك مشاكل النشر التقليدي.

كما أعطت الوزارة الوصية أولوية قصوى للإنتاج والنشر العلمي الأكاديمي في كل عملية تقييم لكل مناحي الحياة الجامعية مستغلين فعالية أدوات النشر المبتكرة في الوقت الراهن.

إنّ تأسيس مجلة " علوم المدينة، المحيط والأقاليم" بنسختها الإلكترونية استعدادا لولوج البوابة الإلكترونية (ASJP)، يأتي كرهانا علميا وتحديا هاما وجادا للحاق بركب التطور التكنولوجي الذي دخل مجال النشر الجامعي.

إننا ندرك الدور الهام الذي ستلعبه مجلتكم " مجلة علوم المدينة المحيط والأقاليم " في تطوير وترقية النشر العلمي داخل الجامعات الجزائرية ومواكبة الإنتاج العلمي للباحثين المختصين من أساتذة باحثين وطلبة الدراسات العليا في مجال المدينة وتهيئة الإقليم وذلك بنشر الحيوية وتشجيع الابتكار من أجل التنمية المستدامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكمحاولة لإدماج الواقع في البحث العلمي وإدخاله إلى العالم الرقمي مما سيسهل عملية التواصل بين مختلف الباحثين والمهتمين به دا الموضوع وسينعكس ذلك بلا شك إيجابا على جودة البحث العلمي ومردوديته في مجال ضبط قواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل بها في إعداد كل مشاريع التنمية المحلية والمخططات المتعلقة بها . وفي الأخير، نَهيب بكل الباحثين المهتمين سواء من داخل الوطن أو خارجه التواصل الهادف مع هيئة تحرير المجلة عن طريق المساهمات العلمية المتنوعة التي نأمل بلق تثري ميدان البحوث العلمية وترتقي بهذه المجلة التي تعتبر من قلائل المجالات المتخصصة في هذا الميدان وتمنحها دورا متميزا و بفتح آفاق جديدة للنشر العلمي بالجزائر.

مدير الجامعة

الأستاذ الدكتور زهير ديبلي

كلمة السيد مدير المعهد للمجلة

تعيش المدن في وقتنا الحالي العديد من التحولات والتغيرات التي مست جميع بنياتها الأساسية وأثرت على مورفولوجيتها وتخطيطها الحضري، استجابة منها للتحديات التي تواجهه إجراء التوجه نحو أنماط جديدة للتحضر وما رافقها من متطلبات جديدة للحياة في خضم العديد من المشاكل الحضرية التي تُعاني منها كأزمة السكن والنقل والمرور، وانتشار التلوث باختلاف أنواعه، وتدهور العديد من البنيات الحضرية وظهور الفوارق الحضرية بين مختلف المناطق... في الوقت الذي أصبحت تواجه فيه مدن العالم مشاكل التغير المناخي، والبحث عن موارد بديلة، وابتكار أساليب جديدة للاستغلال والاستخدام الطاقوي للدفع بالفاعلية الاقتصادية وضمان عدالة اجتماعية لكل فئات المجتمع والمحافظة على توازن البيئة... لتحقيق التنمية المنشودة ضمن ديناميكية حضرية تراعي أبعاد الاستدامة التي يُطمح لتجسيدها على آفاق مستقبلية تدمج العديد من الفاعلين من جهات مختلفة في إعداد استراتيجية تشاركية ترمي لتأسيس دور فعال للمجتمع المحلي في صنع القرار ومعالجة مختلف المشاكل الحضرية تماشيًا مع الطموحات والانشغالات الآنية والمستقبلية. وتأتي مجلة " علوم المدينة، المحيط والأقاليم Sciences de la ville, de l'environnement et des territoires" في عدها الافتتاحي لتُقدم عددًا من البحوث التي تعالج بعض القضايا الحضرية في بعض المدن الجزائرية من جهة، وكدعوة للباحثين للمشاركة في التحليل والتفكير المشترك لمختلف القضايا والمشاكل التي تعاني منها المدينة على عدة مستويات مجالية في ارتباط مباشر مع الإقليم ، لتشكل قاسمًا مشتركًا بين مختلف التخصصات العلمية وتتقاطع فيها كل المقاربات تعكس من خلالها الاهتمام المتعدد الأوجه النابع بوحدة المصير الحضري المرتبط بالمجتمع، والاقتصاد والبيئة.

د.شواي السعيد

كلمة رئيس التحرير لافتتاحية العدد الأول

19 بعد استهلانا بقوله تعالى ((إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ)) الأتفال
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، نستفتح متكلين عليه
ومستعين به على إصدار عددنا الأول لعام 2020 م ، لمجلة علوم المدينة ،
المحيط و الأقاليم الصادرة عن معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي
- الجزائر - فقد آبت مجلة علوم المدينة ، المحيط و الأقاليم على نفسها إلا أن
تكون مجلة علمية محكمة ، تعنى بالعلوم الإنسانية والتطبيقية ، وتصدر باللغات
العربية والإنجليزية و الفرنسية .

معبرة عن آمال وطموحات جامعة أم البواقي في توسيع دائرة ألقها الثقافي،
وتحقيق رسالتها العلمية التخصصية والعامية من خلال ما ينشر فيها من بحوث
في شتى فروع المعرفة الإنسانية ، ومؤسسة لرسالتها تجاه المجتمع المنتمية إليه
والمنتمي إليها أساتذة وطلابا وموظفين ، فاتحة الباب مشرعا أمام العقول النيرة
الرصينة والأقلام الجادة ، لتأخذ طريقها في تحقيق ما تصبو إليه من طموحات
علمية من خلال ما ينشر فيها تحت مظلة النخبة العلمية والوظيفية كما يفرضه
التقويم العلمي الدقيق والسري المتعارف عليه ، ويتبع شروط النشر المعلن عنها.
واضعة ضمن أهدافها تحقيق رغبة قطاع كبير من أعضاء هيئة التدريس
والمختصين علميا ووظيفيا، التي ظلت المؤسسات البحثية وأدواتها موصدة
أمامها أو انعدمت كليا. في غير تحديد للكاتب أن يكون من هذه الشريحة أو
تلك، أو منتمياً لهذا التخصص أو ذلك، تصدر المجلة رافعة لواء الصدق
والموضوعية في عملها، قابلة برحابة صدر النقد الهادف البناء الذي يدفعنا إلى
مزيد من التقدم والنجاح. آملين أن يحظى عددنا البكر باهتمامكم ، حتى يشعرونا
بأن هذا الجهد المبذول قد حقق بعض ما نصبو إليه ، وهذا كله سينمو بفضل
تشجيعكم ومشاركتكم الفاعلة.د.

د. قلاب ذبيح زوال

التعريف بالمجلة

مجلة المدينة، المحيط و الأقاليم " *Sciences de la ville, de l'environnement et des territoires* " هي مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة "العربي بن مهدي" أم البواقي، نصف سنوية تعنى بنشر البحوث المتعلقة ب: التسيير الحضري، التقنيات الحضرية، المدينة والإقليم، البيئة الحضرية (حماية المجالات الحضرية من الأخطار) ، جغرافية المدن، التخطيط الحضري (كتخطيط المدن الجديدة و المناطق السياحية والنقل) ، العمارة و العمران، العقار، الاعتماد على وسيلة نظم المعلومات الجغرافية في عملية التخطيط و التنمية بكل أبعادها... وكل ماله علاقة بالظاهرة الحضرية، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

تهدف المجلة إلى إيجاد مجالاً مرجعياً للنشر في مجال المدينة، الإقليم، البيئة، استخدام الوسائل الحديثة في عملية تحليل المعطيات المجالية و اتخاذ القرار، كل ما له علاقة بالظاهرة الحضرية والارتقاء بها علمياً. حيث تهدف المجلة إلى تشجيع الباحثين للمساهمة بإنتاجهم العلمي في إيجاد حلول و طرح الأفكار التي من شأنها فهم المشاكل التي تواجهها المجالات الحضرية.

شروط النشر بالمجلة:

- يجب أن يتسم البحث بالجدية، الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، وأن يُقدم إضافة علمية ومعرفية.
- يجب أن يتوفر بالبحث أبعاديات البحث العلمي: إشكالية، تحليل، مناقشة، نتائج...
- يجب أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدم للنشر بمجلة أخرى، ولا بد أن يقدم الباحث إقراراً خطياً.
- يجب أن يُكتب البحث بإحدى اللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والإنجليزية.

- يرفق البحث بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني بلغة أخرى من المذكورة أعلاه على أن يكون أحدهما بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة .
- ترسل ورقة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الإلكتروني مكتوب ببرنامج (Microsoft Word)
- أن لا يتعدى عدد صفحات البحث عن 20 صفحة (مقاس أ 4), نوع الخط بالعربية TraditionalArabic مقاسه في النص 14 و 12 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية نوع Times New Roman مقاسه في النص 12 و 10 بالنسبة للهوامش .
- تنظم المراجع و هذا باختيار طريقة من طرق الفهرسة المعروفة في ترقيمها و تسلسلها.
- تقدم الأشكال والصور والخرائط ضمن نص البحث بصيغة (JPEG) ولا بد أن تكون واضحة وسهلة القراءة.
- تخضع البحوث المقدمة للمجلة للتحكيم العلمي السري، لتوضيح مدى صلاحيتها للنشر .
- على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية و ذلك للسماح بنشر المقال.
- يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.
- تُعبر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ولا عن رأي المجلة.
- يرجى الاطلاع على المزيد من تفاصيل النشر في المجلة باللغات الثلاث في الملاحق رقم 01, 02, و03.
- ترسل الأبحاث إلى البريد الإلكتروني للمجلة:

revue.sciencesdelaville.gtu.oeb@gmail.com

اللجنة العلمية للمجلة

البريد الالكتروني	الاسم
s_bouchemal@yahoo.fr	أ. د صالح بوشمال - جامعة أم البواقي
fouad.benghadbane@gmail.com	أ. د فؤاد بن غضبان - جامعة أم البواقي
ismail.youssif@art.menofia.edu.eg	أ.أسماعيل يوسف - جامعة المنوفية - مصر
gsaddek1@yahoo.fr	أ.د قرفية الصادق - جامعة عنابة
jamelguessoum@yahoo.fr	أ.د قسوم جمال الدين - جامعة عنابة
boukhemisk@yahoo.com	أ.د بوخميس قدور - جامعة عنابة
benmissi_ahcene@yahoo.fr	أ.د بن ميسي احسن - جامعة قسنطينة 03
mazouz.said@univ-oeb.dz	أ.د مازوز السعيد - جامعة أم البواقي
addad.cherif@uni-oeb.dz	أ.د عداد محمد الشريف - جامعة أم البواقي
bousmaha06@yahoo.fr	أ.د بوسماحة احمد - جامعة أم البواقي
hhkhiari @yahoo.fr	أ.د خياري عبد القادر - جامعة أم البواقي

abdelhakim.belaidi@gmail.com	ا.د بلعدي عبد الحكيم- جامعة أم البواقي
Universid.dz@gmail.com	د. صيد سفيان - جامعة عنابة
fouadov2002@yahoo.fr	د. بوزرح فؤاد - جامعة قسنطينة 03
djebnour@univ-tebessa.dz	د. ابراهيم جنون- جامعة تبسة
Naouel38@hotmail.com	د. فلاب ذبيح نوال - جامعة أم البواقي
taoufik.belhareth@gmail.com	د. بلحارث توفيق - الجامعة التونسية
amnajabbar2016h@gmail.com	د. أمينة جبار الدليمي- جامعة الأنبار- العراق
Mohamed.esodany@alexu.edu.eg	د. محمد السوداني- جامعة الإسكندرية- مصر
Dr.adel.elsadany@gmail.com	د. عادل عبد المنعم السعدني- جامعة قناة السويس- مصر
assialifa@gmail.com	د. ليفا آسيا - جامعة قسنطينة 01
khoudjahanene@gmail.com	د. خوادجية سميحة حنان - جامعة قسنطينة 01
toufik_mazouz@yahoo.fr	د. مازوز توفيق - جامعة أم البواقي
saadali.badreddine@univ-oeb.dz	د. سعدالي بدر الدين - جامعة أم البواقي
zerrouki.hichem@univ-oeb.dz	د. زروقي هشام - جامعة ام

	البواقي
boulkaibeta@yahoo.fr	د. بولكعبيات عيسى - جامعة ام البواقي
milimohamed2@gmail.com	د. ميلي محمد - جامعة المسيلة

قائمة محتويات العدد

الصفحة	عنوان الموضوع	المؤلف
05-04	كلمة السيد مدير الجامعة	هيئة التحرير
06	كلمة السيد مدير معهد تسيير التقنيات الحضرية	
07	كلمة رئيسة التحرير لافتتاحية العدد الأول	
11-08	التعريف بالمجلة	
13-12	قائمة محتويات العدد	
53-14	الفوارق المجالية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى- مدينة تبسة نموذجا-	حسين بولمعيز جنون ابراهيم
72-54	تقييم المخاطر البيئية بالتجمع الحضري العنابي	حسانية تقي الدين
98-73	استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تقييم الأثر البيئي للنفايات الحضرية والحد من المخاطر - دراسة حالة مدينة أم البواقي -	عبدي نضال مباركة الهام
121-99	حماية البيئة بين حاجة الاقتصاد ومقتضيات القانون -تحليل دراسة التأثير على البيئة لمنجم الفوسفات ببلدية بئر العاتر كنموذج-	عيسى قريب
148-122	التتمية المحلية بمدينة عين التوتة، مقومات وآفاق	دحدوح فاطيمة

		بوخالفة شوقي
168-149	مؤشرات تحديد صعوبة التنقل بحافلات النقل شبه الحضري "حالة ولاية عنابة"	نجلاء غرابي
188 -169	LE FONCIER: UNE DIMENSION IMPORTANTE DANS LE PROCESSUS DURENOUVELLEMENT URBAIN Cas du site de bardo à Constantine (Algérie)	BENAISSA Maya Ines
192 -189	قالب المجلة باللغة العربية	هيئة التحرير
196 -193	قالب المجلة باللغة العربية	
199 -197	قالب المجلة باللغة العربية	

الفوارق المجالية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية

الكبرى

مدينة تبسة نموذجًا

حسين بولمعي⁽¹⁾ إبراهيم جنون⁽²⁾

¹ جامعة العربي التبسي - تبسة ، أستاذ محاضر أ، -houcine.Boulmaiz@univ-

tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي - تبسة ، أستاذ محاضر أ، -brahim.djebnune@univ-

tebessa.dz

تاريخ الإيداع:اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

تبعاً لأهمية الدراسات الحضرية في ميدان الجغرافيا وتهيئة الأقاليم، تأتي هذه الدراسة الميدانية التحليلية لإحدى المدن الجزائرية الكبرى، وهي مدينة تبسة ذات الموقع الجغرافي الهام كونها تقع ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية للوطن على الحدود الجزائرية التونسية، مما جعلها منطقة للاستقرار البشري منذ القدم، حيث شهدت نموا سكانيا و عمرانيا كبيرا، جعل منها مدينة جالبة للسكان والاستثمار. غير أن النمو الحضري للمدينة وتوسع نطاقها العمراني بشكل متسارع، خلق تباينا في نسيجها العمراني والمعماري، مما أدى إلى ظهور فوارق مجالية واضحة بين مختلف الأحياء السكنية بالمدينة، خصوصا تلك الواقعة على أطرافها بعيدا عن المركز. كما بينت الدراسة أن هذه الفوارق المجالية كان لها تأثير محدود في النمط المعيشي للسكان، الذي بدوره أدى إلى تأثيرات متفاوتة على جودة الحياة الحضرية للسكان بين مختلف أحياء المدينة، إذ الملاحظ فعلا أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ازدادت معاناة السكان نظرا لغياب العديد من التجهيزات والمرافق القاعدية، و يبرز ذلك بشكل أكبر في الأحياء غير المخططة أو ما يعرف بمناطق السكن العشوائي، كما يتجلى أيضا في الأحياء السكنية حديثة المنشأ التي يقع غالبيتها في أطراف المدينة. أمام هذه الوضعية أضحت من الضروري جدا التدخل العاجل والعقلاني للتقليل من حدة هذه الفوارق وتحقيق التوازن المجالي بين أحياء المدينة من خلال التنمية الشاملة

التي يجب أن تلمس كافة النطاقات الحضرية بهدف خلق عدالة اجتماعية من خلال العدالة المجالية.

الكلمات المفتاحية : جودة الحياة ، الحياة الحضرية ، الفوارق المجالية ، المدن الكبرى ، تبسة.

Abstract

According to the importance of urban studies in the field of geography and the preparation of regions, this field-analytical study comes to one of the major Algerian cities, which is the city of Tebessa, which has an important geographical location because it is located within the scope of the eastern highlands of the homeland on the Algerian-Tunisian borders, which made it an area of human stability since ancient times. Significant population and urban growth, making it a city that attracts people and investment. However, the urban growth of the city and its rapid urban expansion created a disparity in its urban and architectural fabric, which led to the emergence of clear spatial differences between the various residential neighborhoods in the city, especially those located on its outskirts far from the center. The study also showed that these spatial differences had a limited impact on the lifestyle of the population, which in turn led to varying effects on the quality of urban life for the residents among the various neighborhoods of the city, as it is noticed that the further we move from the city center, the more people's suffering increases with the absence of many services and facilities Al-Qaeda, and this is more evident in the unplanned neighborhoods or what is known as slum areas. It is also evident in the newly established residential neighborhoods, which are mostly located on the outskirts of the city. In front of this situation and based on these research results, urgent and rational intervention has become a necessity and imperative to reduce the severity of differences and achieve spatial balance between the neighborhoods of the city with comprehensive development that should affect all urban areas and make the quality of life a concept characterized by flexibility and mobility in order to fit with the perception of the population.

Keywords: Quality of life, urban life, spatial differences, Major cities, Tebessa.

المقدمة:

لقد شهدت التنمية الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى، نوعا من اللاتوازن بين متطلبات السكان والمقدرات الطبيعية والاقتصادية للموقع والموضع الخاص بهذه

التجمعات العمرانية، حيث شهدت العديد منها عمليات توسع حضري مفرط نتج عنه ظهور العديد من الأحياء العشوائية داخل وخارج المدن، في مقابل وجود أحياء أخرى أنشأت بتخطيط مسبق من طرف السلطات المحلية. بين هذا وذاك نجد هذه الأحياء تتفاوت فيما بينها في العديد من الخصائص العمرانية والمعمارية خصوصا ما تعلق بشبكة المرافق العمومية والخدماتية والتجهيزات القاعدية. هذه الوضعية أثرت بشكل مباشر على نمط حياة الساكنة من خلال ظهور تباين وتفاوت واضح في الإطار المعيشي للسكان، خصوصا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار الاختلاف الملاحظ في نمط ومستواهم المعيشي.

نتج عن هذه الوضعية ظهور العديد من الفروقات المجالية والتباينات في مستوى التجهيزات والمرافق الخدماتية بين الأحياء السكنية ضمن نفس المحيط العمراني للمدينة، حيث ظهرت ما يسمى "بأحياء مركز المدينة" التي غالبا ما تتميز بتداخل عمرانها وامتزاجه ما بين التقليدي والحديث خصوصا بالمدن التي نشأت قديما انطلاقا من نواة تاريخية على غرار مدينة تبسة. هذه الأحياء التي غالبا ما تتوفر على مختلف المرافق الضرورية للحياة رغم وجود كثافة سكانية كبيرة بها. في مقابل ذلك ظهرت أحياء مخططة تم إنشاؤها على أطراف مركز المدينة، ملاصقة له، تتميز بنمط عمراي حديث، تضم سكنات ما بين النمط الفردي والجماعي، وتتوفر على شبكة المرافق القاعدية بجميع متطلباتها، ناهيك على استفادتها من تلك المتوفرة بمركز المدينة نظرا لقربها منه، هذا ما جعل سكانها يحظون بمزايا الحداثة والمعاصرة وكذلك كل ما هو تقليدي وقديم النشأة. غير أن ما يعاب عليها وجود شبكة علاقات اجتماعية مهلهلة نظرا لكون سكان هذه الأحياء من مختلف الطبقات الاجتماعية ومن المهاجرين أو الموظفين الحكوميين.

مع استمرار النمو الحضري للمدن الجزائرية الكبرى خصوصا بعد الاستقلال، وما شهدته الريف الجزائري من تهميش أدى إلى نزوح ريفي كبير نحو هذه المدن،

مما أدى إلى ظهور العديد من الأحياء السكنية العشوائية والتي تركزت في الغالب على أطراف المدن كأحزمة فوضوية تعيق توسع المدينة، ولا تتوفر على ظروف العيش الكريم مما جعلها بؤرا لمختلف الآفات الاجتماعية.

في ظل هذا التقسيم المكاني والتباين المجالي بين الأحياء السكنية في نفس المدينة، ظهرت العديد من المسميات على شاكلة "الأحياء الراقية" و"أحياء البؤس"، "الأحياء الهامشية أو المهمشة"، "الأحياء الفوضوية" وغيرها، مما يوحي إلى وجود تباين مجالي أدى إلى تباين اجتماعي نتج عنه نوع من التفرقة الاجتماعية (Ségrégation Sociale) نتج عنها في الكثير من الأحيان العديد من الحركات الاحتجاجية والتي اتسمت في بعض الأحيان بالعنف، حيث يطالب السكان بالمساواة بينهم وتوفير متطلبات الحياة الكريمة ورغد العيش.

أمام هذه الوضعية سعت الدولة لتهدئة الأوضاع من خلال تسطير وتنفيذ العديد من البرامج التنموية والسكنية بغية احتواء الوضع والتقليل من الفوارق الاجتماعية، فظهرت برامج للتحسين الحضري والترقيات العقارية وبرامج لتنمية المحلية المختلفة، ناهيك على فرض قوانين صارمة تحد من استغلال الفضاء العام بشكل فوضوي وتسوية مختلف الوضعيات السكنية الناتجة عن المخالفات العمرانية على غرار قانون تسوية البناءات ومطابقتها رقم 08/15.

كل هذه البرامج والقوانين المسطرة من طرف الدولة، ركزت على الجانب المعماري والعمراني للمشهد الحضري (Paysage urbain)، متجاهلة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، أو ما يعرف بالتركيبة الاجتماعية للسكان، إذ هل يكفي أن توفر للمواطن السكن اللائق والمرافق الضرورية والخدمات لنقول أنه يحظى بالعيش الكريم أو ما اصطلح عليه " بجودة الحياة الحضرية".

على ضوء هذه الوضعية جاءت هذه الدراسة الميدانية التي ركزنا فيها على مدينة تبسة كإحدى المدن الجزائرية الكبرى، التي شهدت ولا تزال تشهد نموا حضريا

متسارعا، أدى إلى بروز تباين مجالي واضح بين مختلف أحيائها السكنية، خصوصا مركز المدينة التاريخي والأحياء السكنية الحديثة المترامية على أطراف المدينة ما بين أحياء مخططة وأخرى نشأت بشكل عشوائي، حيث يعيش سكانها ضمن نسق حضري عام يكتنفه العديد من المشاكل اليومية التي حالت دون شعور السكان بنفس الإحساس من العيش الكريم وخلقت العديد من الفوارق في مستوى جودة الحياة الحضرية، مما استوجب منا الغوص في خبايا هذا العالم والكشف عن العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، مع محاولة إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة استنادا لرغبات السكان ومتطلباتهم بما يتوافق والقوانين السارية المفعول بما يضمن التنمية الحضرية المستدامة ويحقق جودة الحياة المنشودة.

إشكالية البحث وفرضياته

تبعا لموقعها الهام، عرفت مدينة تبسة تحولات جذرية نتيجة عوامل تاريخية، طبيعية، ديموغرافية، اقتصادية، ثقافية، سياسية... إلخ مما جعل المدينة تشهد نموا حضريا متسارعا نتج عنه امتداد وتوسع عمراني كبير (Étalement Urbain) تطلب وضع العديد من المشاريع التنموية المختلفة بغية تلبية متطلبات السكان المتزايدة. غير أن هذه البرامج لم تشمل جميع أحياء المدينة واقتصرت فقط على البعض منها، مما زاد من حدة الفوارق بين الأحياء المخططة وغير المخططة وتدني نوعية الخدمات، أثرت بشكل كبير على جودة الحياة الحضرية على اعتبار أنه مشكل لا يستهان به إن لم يكن مراقبا ومتحكما فيه وينجر عنه إرهابات مخلة بالمشهد العام للمدينة.

تبعا لما سبق ذكره، نجد من الضروري طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- إلى أي مدى يمكن للفوارق المجالية التأثير على مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة ؟

ولإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم جودة الحياة الحضرية لدى سكان مدينة تبسة ؟
2. هل لموقع الحي السكني بمدينة تبسة في ظل الفوارق المجالية تأثير على درجة جودة الحياة الحضرية؟
3. كيف يتم التقليل من تأثير الفوارق المجالية على جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة؟

بغية تحقيق الهدف من هذه الدراسة، والوصول إلى إجابات واضحة حول السؤال الرئيسي ومختلف الأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: "يرتبط مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة ارتباطا وثيقا بوجود فوارق مجالية بين مختلف أحياء المدينة، إذ كلما كان الحي السكني يتوفر على مختلف الخدمات والمرافق الضرورية، أدى ذلك بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة الحياة الحضرية للسكان".

- الفرضية الثانية: "كلما كان موقع الحي السكني قريبا من مركز المدينة شكل ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى جودة الحياة الحضرية لسكانه".

منهجية البحث وأدواته

بغية تحقيق أهداف البحث قمنا بالاعتماد على مقارنة منهجية خاصة تمثلت أساسا في:

- **المقاربة النظرية:** حيث تم خلالها بلورة وصياغة المفاهيم الأساسية التي تخص ثوابت ومتغيرات البحث بالاعتماد على الدراسات السابقة بغية تكوين قاعدة للدراسة المنجزة.

- **المقاربة التطبيقية:** من خلال جمع المعطيات الإحصائية من مختلف المصالح الإدارية والتقنية. كما اعتمدنا أسلوب المقابلة مع مختلف الفاعلين والمختصين في ميدان التعمير والتهيئة الحضرية من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات الخاصة وبعض ممثلي المجتمع المدني المنتخبين منهم وغير الحكوميين كرؤساء لجان الأحياء والجمعيات.

كما تم اللجوء للدراسة الميدانية التحليلية لثلاثة أحياء سكنية تعد من أهم وأكبر الأحياء بالمدينة، وتختلف فيما بينها من حيث موقعها ضمن النسيج العمراني للمدينة، حيث لجأنا لانتهاج أسلوب الاستبيان الميداني (الاستبانة). بعدها تم تحليل ومعالجة النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج "السفانكس" (Sphinx 5.5) و"إكسل" (Excel).

1- المقاربة النظرية للدراسة :

1-1 مفاهيم تتعلق بجودة الحياة الحضرية:

1-1-1- مفهوم جودة الحياة : ظهرت الفكرة الأولية لجودة الحياة في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، بلاتو) حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها. وتطورت دراسات جودة الحياة حيث كانت تركز على موضوع واحد دون النظر إلى علاقته بعوامل أخرى، حيث رصدت دراسة حول موضوع "جودة الحياة" (Riseborough ,1990) في المملكة المتحدة في السبعينيات لفهم العلاقة بين الإسكان والبيئة المبنية وجودة الحياة، حيث قام مركز الدراسات الحضرية والإقليمية في جامعة برمنجهام (Center for Urban and Regional Studies) بقياس وتقييم جودة الحياة في المجاورات بين المسنين في المساكن المخصصة لهم، تم عمله منذ التسعينيات وحتى الآن هذا العمل ركز على الإسكان بصفة خاصة، لأن الاهتمام بدور الإسكان والمنازل كان يعيب عن الدراسات الأخرى المهتمة بجودة الحياة ومؤشرات تقييمها. (مريم شيخي، 2013/2014، ص 86-87).

لقد تعددت تعريفات جودة الحياة باختلاف الجهة المستخدمة له (مريم حسام، 2016/2017، ص 50-54)، فقد عرفها علماء غربيون مثل Haas أنها "تمثل تقييما متعدد الأبعاد لظروف الحياة الحالية للشخص في سياق ثقافته والقيم التي يحيا فيها والقيم التي يتبناها وهي في المقام الأول شعور ذاتي برفاهية وحسن الحال متضمنة أبعادا جسدية، نفسية، روحية واجتماعية، وبعض الظروف يمكن

أن تساهم المؤشرات الموضوعية في هذا الإدراك لتقريب المعنى". فيما اعتبر Sheldon أن "جودة الحياة تمثل ذلك الوجود الكامل والهادف المليء بالازدهار والوفاء والتمتع بالرفاه النفسي في ظل الديمقراطية الليبرالية وانخفاض البطالة...". وقد اتجه Groulx إلى تعريف "جودة الحياة بأنها الشعور الجيد والحصول على ما يلزم للتعامل مع الحياة بأفضل طريقة ممكنة". أما العلماء والباحثون العرب، فقد عرفها الكرخي بأنها "إحساس ناتج عن شعور الفرد بالقدرة على إشباع الحاجات الذاتية والموضوعية والتي تشمل النمو الشخصي، السعادة البدنية والمادية، الاندماج الاجتماعي والحقوق البشرية". ويرى الأشول أن "الجودة الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإدراك هؤلاء الأفراد لمدى إشباع هذه الخدمات التي تقدم له بمعزل عن الأفراد الذين يتفاعل معهم، أي أن جودة الحياة حسبه ترتبط بالبيئة المادية والبيئة النفسية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد ويعرفها الباحثان محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم "بأنها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال نوعية البيئة التي يعيش فيها والخدمات التي يقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه".

1-1-2- مفهوم جودة الحياة الحضرية: لا يوجد إجماع على تعريف واحد لجودة الحياة الحضرية ولكن توجد بعض التعريفات التي تساعد على فهم هذا المصطلح منها (غلام مريم، 2016/2015، ص 26): أن جودة الحياة بمنطقة ما، هي تكامل وتوفير العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية لتلك المنطقة (القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني، قطاع البنية الأساسية والخدمات) والتي توفر للسكان الراحة النفسية والأمان وتساعد المنطقة على القيام بوظائفها المستهدفة، والتي تتمثل في البيئة الطبيعية وظروف السكن والمواصلات والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

تبعاً لذلك فإن من أهم العوامل التي تؤدي إلى تدهور جودة الحياة داخل الحي السكني نجد العناصر التالية (جعجو محفوظ، 2015/2014، ص 18-19):
- النمو السكاني المرتفع الذي لا يسمح بتوفير الخدمات اللازمة للسكان بقدر كاف كالتعليم، الرعاية الصحية، الغذاء الصحي، السكن الملائم ... وغيرها للمجتمع؛

- سوء تسيير النفايات المنزلية مما يؤدي إلى تراكمها وبالتالي تدهور البيئة الحضرية؛

- عدم التحكم في مياه الصرف الصحي وسوء معالجتها؛

- تلوث الهواء جراء الغازات المنتجة من المركبات.

وينتج عن هذه العوائق تدهور واضح لمستوى جودة الحياة، وهي انتشار الأحياء القصدية الناجمة عن البطالة والفقر، وانتشار الأمراض والأوبئة والآفات الاجتماعية والجرائم، إتلاف المساحات الخضراء، انعدام الأمن للسكان وتدني مستوى المعيشة لدى السكان.

ومن أجل تجنب تدهور جودة الحياة لا بد من اتخاذ العديد من التدابير

الاستباقية والبعديّة نذكر منها:

- التحكم في النمو الديمغرافي وترقية الخدمات العمومية؛

- توعية السكان بأهمية الحفاظ على البيئة الحضرية؛

- الحفاظ على المناطق الخضراء وتوسيع نطاقها؛

- تحسين خدمات الصرف الصحي والتحكم الجيد في تسيير مرافقها؛

- تحسين وضعية الطرقات الحضرية؛

- تسيير محكم للنفايات الصلبة وتطبيق التقنيات العلمية والصحية لمعالجتها

والتخلص منها؛

1-2- العناصر الأساسية لجودة الحياة الحضرية

تحدد جودة الحياة من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية وهي القطاع الاجتماعي والاقتصادي، القطاع العمراني وقطاع البنية الأساسية والخدمات والبيئة. وتدرج

تحت كل قطاع مجموعة من المؤشرات والعناصر الأساسية نوجزها فيما يلي
(دحوح صلاح الدين، مهال عبد الحكيم، 2017/2016، ص 10-11):
1-2-1- القطاع الاجتماعي والاقتصادي: تتأثر جودة الحياة بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية للسكان وذلك من خلال النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، الحالة التعليمية للسكان، معدلات العمالة والبطالة في تطوير وتنمية الحياة الحضرية، عوامل التأثير المختلفة لحركات الهجرة، التنبؤ بالأعباء والضغوط المستقبلية على البنية الأساسية والخدمات، تأثير العادات والتقاليد للأفراد على بناء وتركيب السكان.

1-2-2- القطاع العمراني: إذ ترتبط جودة الحياة في المناطق السكنية بشكل وثيق بعدة عناصر كمساحة السكن ، والأثاث الموجود به، كذلك طبيعة التملك (ملك، إيجار). كما يشكل علو المباني وارتفاعها مؤشرا هاما لقياس جودة الحياة الحضرية، لأن المناطق الحضرية تتميز بارتفاع مبانيها، ففي بعض الحالات تكون هذه الارتفاعات غير متناسبة مع عرض الشوارع، مما يكون له انعكاسات سلبية على الصحة والبيئة الحضرية. بالإضافة لذلك نجد لحالة المباني علاقة مباشرة بجودة الحياة الحضرية، فالمناطق التي تركز بها المباني المتدهورة، تتدنى بها شروط الحياة الصحية، عكس المناطق التي تتركز بها المباني ذات الحالة الجيدة. كما يمكن لاستخدامات الأراضي (اختلاط الاستخدام) أن تشكل معيارا جديا مهم في تقييم جودة الحياة بالمناطق الحضرية، ففي بعض القطاعات بالمدينة نجد الوظيفة التجارية والصناعية والسكنية غير مفصولة عن بعضها. هذا الاختلاط بين الوظائف له تأثيرات سلبية على البيئة العمرانية وجودة الحياة بالقطاع والمدينة ككل. وتعد الطبيعة القانونية للعقار (المسكن، الأرضية) مؤشرا مهما في تقييم جودة الحياة الحضرية لأنها تسمح بمعرفة شكل وأحوال الملكية في المناطق الحضرية، عدد السكان القادرين على شراء أو بناء منازل، عدد السكان المقيمين في مباني غير مرخصة ومدى استقرار السكان وتعلقهم بمناطق سكنهم. هذه العوامل لها علاقة مباشرة بعناصر أخرى مهمة جدا وهي الكثافة السكانية والكثافة

السكنية، إذ يمكن لهاذين العنصرين التأثير بشكل كبير في تركيز السكان والمساكن ببعض القطاعات في المدينة مما يؤثر سلبا على جودة الحياة الحضرية خصوصا مع استمرار نمو السكان وزيادة متطلباتهم بحيث تستغل مستقبلا مساحات أكبر وتتضخم المشكلة بالمدينة ككل.

1-2-3- قطاع البنية الأساسية والخدمات والبيئة: يؤثر هذا القطاع على

جودة الحياة الحضرية من خلال عدة عناصر نخص بالذكر منها:

- أبعاد الشوارع، حالتها و استخداماتها والحركة المرورية بها.
- إمكانية الوصول إلى وسائل النقل، إذ أن البعد والقرب من وسائل النقل عامل مهم في تقييم نوعية الحياة بالمدينة، فبعض القطاعات بالمدينة يعاني سكانها من البعد عن مرافق النقل الحضري، الأمر الذي يجبر الكثير من السكان لقطع مسافات طويلة على الأقدام للوصول إلى المواقع الخاصة بالنقل.
- الإمداد بشبكة المرافق و التجهيزات القاعدية كالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، شبكة الكهرباء وغاز المدينة، الخدمات التعليمية، الخدمات الأمنية، الخدمات الصحية والمساحات الخضراء ومناطق الترفيه وغيرها.

1-3-3- تصنيف المؤشرات التنموية الحضرية للارتقاء بجودة الحياة:

هناك العديد من الهيئات التي اهتمت بتصنيف المؤشرات الحضرية لقياس جودة الحياة بالمناطق الحضرية أهمها (هناء محمد جوهرى، 2003، ص 20-52):

1-3-1- تصنيف مركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة: الذي اهتم بالتنمية الحضارية وصنف مؤشراتها إلى 46 مؤشر تضم الإسكان، النقل والبنية الأساسية وكذا مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتأتي سنة 1999 حيث أضاف المركز 5 مؤشرات جديدة ليصبح عددها 51 مؤشر، ومن خلالها يمكن حساب دليل التنمية بالمجال الحضري.

1-3-2- تصنيف مؤتمر إسطنبول سنة 2001: والذي أعطي تصنيفا جديدا لمؤشرات الحضرية ضم 32 مؤشر، 23 منها كمي و 9 نوعية، وأعتبر هذا العدد الحد الأدنى الذي يجب أن تنتهجه كل دولة لتقييم جودة الحياة.

1-3-3- تصنيف ميرسر: ميرسر هي شركة عالمية تجري استطلاعا دوليا كل عام عن جودة الحياة في مدن العالم بهدف تلك المناطق على جذب الاستثمارات والمهارات الرئيسية.

1-3-4- تصنيف المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة : والذي نظم المؤشرات الواحد والخمسين 51 في 7 مجموعات، وتم الاتفاق عليها عالميا، كما يوضح ذلك الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: مؤشرات التنمية الحضرية للارتقاء بجودة الحياة.

المؤشرات	المجموعة
نسب استعمالات الأراضي	مؤشرات الخلفية العامة للمدينة
قياس حجم سكان المدينة/حسب النوع/العمر/الكثافة (شخص / كم)	
نسبة الزيادة السنوية للسكان أو المعدل السنوي لنمو السكان	
نسبة الأسر التي تعيلها امرأة	
متوسط حجم الأسرة	
معدل التكوين الأسري	
فئات توزيع الدخل	
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة	
التوزيع النسبي لأنواع حيازة المسكن	
نسبة الأسر الفقيرة	
نسبة العمالة غير الرسمية	
نصيب الفرد من أسرة المستشفيات	
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	
توقع الحياة عند الميلاد (أمل الحياة)	

معدلات الأمية للبالغين 15 (سنة فأكثر)	
معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي	
كثافة القسم (عدد التلاميذ في الحجرة)	
معدل الجريمة (في الشهر، السنة)	
نسب / مستوى توصيلات المنازل بالمرافق	مؤشرات البنية الأساسية
نسب إتاحة الحصول على المياه الصالحة للشرب	
متوسط استهلاك الفرد من المياه/ السنة	
السعر المتوسط للمياه (المتر مكعب)	
نسب الإنفاق على مفردات البني التحتية بالمدينة	
التوزيع النسبي لأنماط النقل (الفردية، الجماعية)	مؤشرات النقل
متوسط زمن رحلة العمل	
نسبة الإنفاق السنوي على الطرق/شخص بالمدينة	
معدل ملكية السيارات (سيارة/أسرة)	
طول الطرق بالمدينة (كم)	
نسبة المياه المعالجة	المؤشرات المحلية
إنتاج النفايات الصلبة/شخص/كغ	
نسب التخلص من النفايات الصلبة	
نسب المساكن المقامة على أراضي هشة (منحدرات، ضفاف الأودية)	
نسبة المنازل المهذمة /الآيلة للسقوط (البنائيات الهشة)	
التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات المحلية	المؤشرات المحلية
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الرأسمالي بالمدينة	
نسبة خدمات الديون	
نسبة العاملين بالمحليات /جملة عدد سكان المدينة	
معدل الأجور والرواتب	
نسبة المنصرف من تعاقدات المحليات من جملة المنصرف	
عدد المنظمات التطوعية غير الحكومية	
مستوى الحكم الذي يوفر الخدمات بالمدينة	
بلدية/أمانة/محافظة	

مستوى التحكم في القرارات المحلية (سلطة اتخاذ القرار) محلي/إقليمي/مركزي	
متوسط سعر المسكن /متوسط دخل الأسرة	مؤشرات الإسكان
متوسط إيجار المسكن/ متوسط دخل الأسرة المستأجرة	
معدل متوسط سعر الأرض المطورة إلى متوسط سعر الأرض الخام	
متوسط نصيب الفرد من الأمتار المربعة بالمنزل (معدل شغل المسكن/الغرفة)	
نسبة المساكن الدائمة (ذات البنية القوية/إجمالي المساكن)	
نسبة المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية (المخططة/إجمالي المساكن)	
الاستثمار بالمسكن (الاستثمار العقاري/ الناتج المحلي)	
نسبة إنتاج المساكن (عدد المساكن المنتجة سنويا/عدد السكان)	

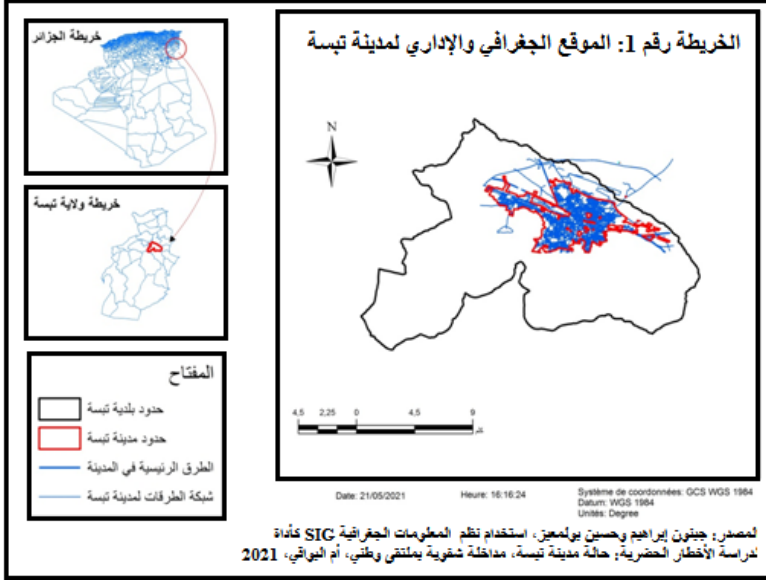
المصدر: هناء محمد الجوهري، 2003، ص 50-52

2- المقاربة التطبيقية للدراسة

2-1- التعريف بمجال الدراسة

تقع مدينة تبسة شمال شرق الجزائر . موقعها المتلاحم مع الحدود التونسية بحوالي 39 كلم جعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما . يحدها من الشمال ولاية سوق أهراس ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة، أما من الجنوب ف يحدها ولاية الوادي، فيما يحدها من الشرق الحدود الجزائرية التونسية (الخريطة رقم 01). تعتبر مدينة تبسة مقرا لعاصمة الولاية منذ التقسيم الإداري لسنة 1974. تتربع على مساحة تقدر بحوالي 184 كلم². تعد المدينة قديمة النشأة، إذ تعود إلى ما قبل العهد الروماني. عرفت اهتماما كبيرا من طرف المستعمر الفرنسي نظرا لما تتوفر عليه من ثروات باطنية وسطحية جعلت من المنطقة ككل والمدينة خصوصا تتميز بكونها جالبة للسكان والاستثمارات، مما أدى إلى تعرض المدينة إلى موجة هجرة واسعة عبر مختلف مراحل نموها أدت إلى ارتفاع كبير في عدد

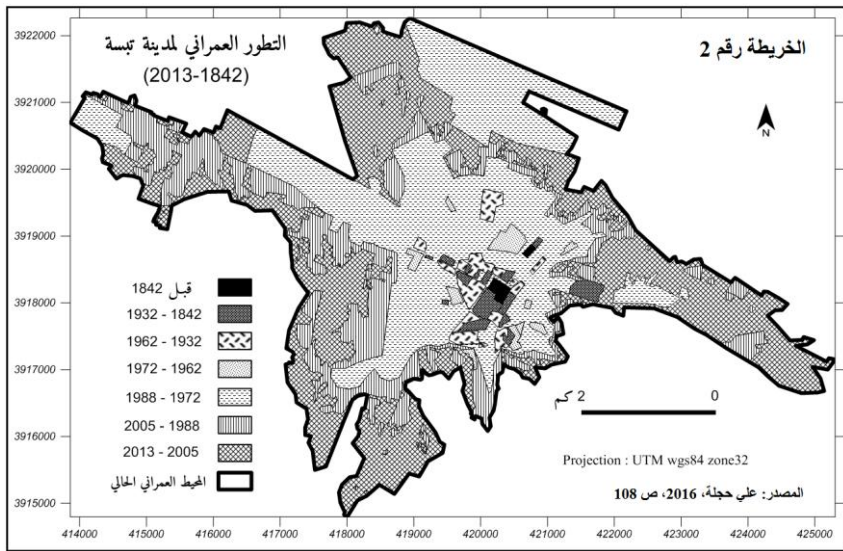
السكان وكثافتهم، حيث بلغ حوالي 248 ألف نسمة سنة 2018، مما جعلها تصنف كمدينة كبرى حسب القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.



تشتهر مدينة تبسة بتاريخها العريق الذي يشهد على الحياة الراقية بمعايير الجودة التي جسدها ملاكها وتمتع بها وفق الحاجة. تذكر أقدم المصادر التاريخية الإغريقية أن أول لفظ أطلق على المدينة هو "إيكاتومبيل" كما عرفت بمدينة (المائة باب ومدينة الأسوار)، وهي تسمية بربرية أطلقها عليها السكان الأصليون، ولقد سماها القائد القرطاجي هركيليس "تبس" وشبهها بمدينة طيبة أو طابة الفرعونية بفضل خيراتها، ثم تطورت إلى مدينة ثم اختصرت مع الوقت وصارت تدعى "تيفاست" في العهد الروماني التي يعني اللبوة أنثى الأسد، وظلت تعرف باسمها هذا حتى مجيء الفتح الإسلامي خلال القرن الثامن ميلادي وسميت بتبسة، وهي تسميتها الحالية.

2-2- مراحل التوسع والتطور العمراني للمدينة

تشكل الدراسة التاريخية لنشأة عمران مدينة تبسة بعدا هاما في إدراك واستيعاب جودة الحياة بها، فهذه الأخيرة تتطور باستمرار وبالتابو تبعا لمختلف الحضارات المتعاقبة والتي من شأنها أن تنتج مجالات حضرية متباينة من حيث عناصرها ومكوناتها وبنيتها، والتي لها انعكاس مباشر على تباين جودة الحياة. من خلال الخريطة رقم 2 نلاحظ أن التوسع العمراني لمدينة تبسة مر بالعديد من المراحل التي أدت إلى الشكل الحالي للمحيط العمراني، وتتمثل فيما يلي:



- **مرحلة ما قبل 1842م:** كانت بداية حلقات التطور العمراني للنواة الاستعمارية ممثلة في تيفاست العهد الروماني محاطة بالسور البيزنطي ثم الأحياء العربية الإسلامية بدروب ضيقة، كما عفت هذه المرحلة إنشاء أولى المرافق إضافة إلى المسجد التركي العتيق فعمران المدينة المميز لهذه المرحلة يرجع إلى الرومان والبيزنطيين ثم العرب المسلمين والأتراك وبلغت مساحتها آنذاك 8.9 هكتار.

- **المرحلة الثانية (1842 . 1932م):** ويسقط المدينة تحت الاحتلال اتخذ النسيج الاستعماري الفرنسي هندسة شطرنجية مع إنشاء الثكنة العسكرية داخل السور البيزنطي إلى الناحية الجنوبية سنة 1852م، الحي العسكري والكنيسة،

المستشفى خط السكة الحديدية، الحدائق العمومية والبلدية واستبدال الفرنسيون بعض المباني العربية بأخرى استعمارية. بلغ المحيط العمراني 53.35 هكتار، ويهدف التحكم في توسع عمران المدينة وتنظيمه أصدرت سلطات المستعمر مخطط لتهيئة المدينة سنة 1931م.

- المرحلة الثالثة (1932-1962م): اتجه العمران في هذه المرحلة على محورين شرق . غرب وشمال . جنوب وفق توجيهات مخطط التهيئة لسنة 1931م متخذا شكلا منظما وذلك بتكليف البناء ليشغل الفراغات المتواجدة ضمن فضاءات المرحلة السابقة الفارغة، بلغت مساحة المحيط العمراني مع نهاية المرحلة حوالي 126.05 هكتار أي بزيادة 136% في ظرف 30 سنة.

- المرحلة الرابعة (1962-1972): لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة 39.33 هكتار أي بلغ إجمالي النسيج 165.38 هكتار . (صباح دينار، 2017/2016، ص 38)

- المرحلة الخامسة (1972-1988): شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية 1974 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتتميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي بلغ عدد المساكن في هذه الفترة 8959 مسكن كما ظهرت عدة خدمات ومرافق والإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية منطقة النشاطات، أستهلك العمران مساحة 1472 هكتار بمعدل 92 هكتار .

-المرحلة السادسة (1988-2005م): في مراحل متقدمة شمل التوسع المجالات المحيطة بالطريق الوطني رقم 10 بالمنطقة الصناعية، ZHUN3، وأحياء السكن الجماعي وحول الطريق الوطني رقم 16 (المطار والمتجزئات السكنية) وأخيرا تفاقم التوسع العمراني نحو الشمال والغرب (أحياء فاطمة الزهراء، 325 مسكن و 134 مسكن) وهذا تحت تأثير العوائق الطبوغرافية جنوبا وبالنظر

إلى موضع المدينة يتجلى لنا أن هذا التوسع كان على حساب أراضي مستوية فلاحية ويلاحظ استهلاك مفرط للمجال وخاصة بعد سنة 2004 الذي امتد طوليا على محور الطريق الوطني رقم 10 المؤدي إلى قسنطينة وكذا نحو الجنوب، إذ بلغ المحيط العمراني سنة 2013م مساحة 2998 هكتار.

- المرحلة السابعة (2005 - 2013): بلغت مساحته حوالي 3206.08 هكتار وبناء محطة النقل البري في الجهة الغربية من المدينة بمساحة قدرت بـ 12.96 هكتار، وكذلك قطبي الدكان وبولحاف الدير كل هذا التوسع أدى إلى استنزاف الأراضي خاصة الأراضي متوسطة الصلاحية. حاليا ينقسم المحيط العمراني لمدينة تبسة إلى 9 قطاعات عمرانية.

الملاحظ أن استهلاك المجال الحضري بالمدينة تضاعف بشكل كبير جدا خصوصا بعد الاستقلال حيث تضاعف 25 مرة إذ كان يبلغ 126 هـ ليصل حاليا إلى 3206 هـ أي بمعدل استهلاك سنوي قدر بحوالي 54 هـ/السنة. كل ذلك كان نتيجة التركز السكاني بالمدينة والهجرة الوافدة إليها، مما دفع بالسلطات المحلية إلى اللجوء للتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، مع التركيز على التكتيف العمراني، مما أدى إلى بناء أحياء سكنية أشبه ما يكون بأحياء النوم (Cités dortoirs).

2-3- تحديد منطقة وعينة الدراسة

2-3-1- اختيار منطقة الدراسة: لقد تم اختيار ثلاثة أحياء وهي: حي التيفاست، حي الزاوية، حي البشير الإبراهيمي على أساس وجود فوارق مجالية بين الأحياء وهذا ما يساع دنا على موضوع الدراسة بحيث أن حي التيفاست حي مركزي في وسط المدينة، أما حي الزاوية حي عشوائي، أماحي البشير الإبراهيمي حي حديث النشأة يقع في أطراف المدينة، وهي موزعة على النحو التالي:

- أولا: حي التيفاست: يقع ضمن مخطط شغل الأراضي رقم 1، يحده شمالا مساحات عمومية ومستشفى مهنية جنوبا بولكرم إبراهيم بمحاذاة الحي الشعبي (الزاوية)، شرقا التجمع البلدي ومساحة خضراء أي بمحاذاة طريق العربي التبسي

وطريق نحو باب شمالا ، يحوي مساكن جماعية ومرافق إلى جانب ساحة الشهداء (الصورة رقم 1).

الصورة رقم 01: موقع حي تيفاست ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

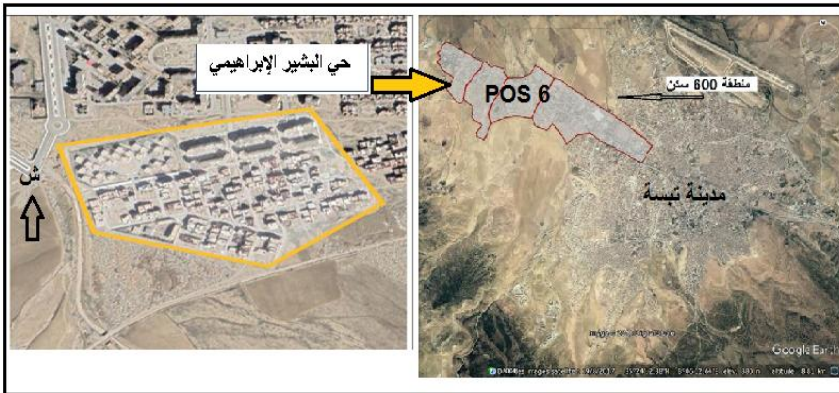


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة

- **ثانيا: حي البشير الإبراهيمي:** يقع الحي ضمن مخطط شغل الأراضي (POS) رقم 06، وفي الجهة الجنوبية الشرقية من القطاع التاسع شرق مدينة تبسة، يحده من الناحية الشمالية حي 01 نوفمبر، شرقا حي 100 سكن وغربا ثانوية هواري بومدين، ويعتبر حدا للنسيج الحضري جنوبا أما الجنوب

الصورة رقم 02: موقع حي البشير الإبراهيمي ضمن النسيج الحضري

لمدينة تبسة

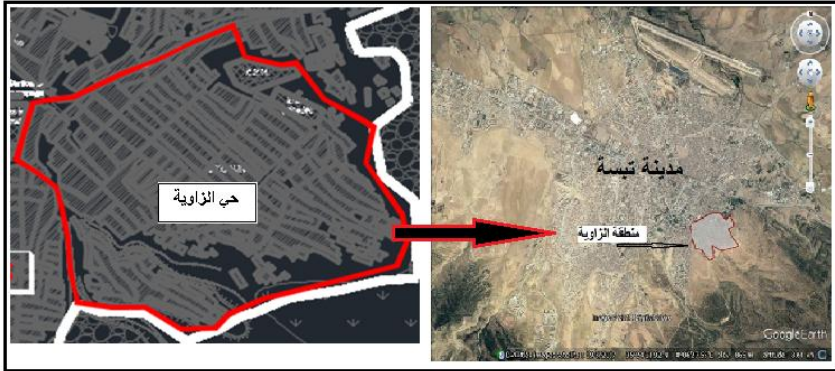


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Google earth.

الشرقي جامعة العربي التبسي، غربا ملعب 8 مارس وجنوبا الطريق الوطني رقم 10 وبيتعد عن وسط المدينة بحوالي 6.48 كلم وتقدر مساحتها الإجمالية 0.13 كلم مربع يتكون الحي من 3 أحياء فرعية حي 50 مسكن وظيفي يسكنه أساتذة الجامعة وحي 160 مسكن وحي 230 مسكن، بلغ عدد سكان الحي 2200 نسمة سنة 2018.

- **ثالثا: حي الزاوية:** يقع الحي ضمن مخطط شغل الأراضي رقم 17 بحيث يقع في الجهة الجنوب الشرقي يحده من الشمال حي الأفواس الرومانية ومن الشمال طريق عفيف علي المدعو بطريق الاستراتيجي الذي يفصل الحي عن مركز المدينة ومن الغرب حي لاکومين وحي الجزيرة بمحاذاة واد زعرور وشرقا حي الأفواس الرومانية، بلغ عدد سكان الحي 8250 نسمة وعدد السكنات 1351 سكن تقريبا، 1413 أسرة حسب إحصائيات السكن والسكان 2008 وبالتحقيق الميداني لاحظنا أن الحي توسع توسعا كبيرا نحو الجنوب والجنوب الغربي بحيث أصبح يتعدى على حدود الجبل.

الصورة رقم 03: موقع حي الزاوية ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على PDAU تبسة.

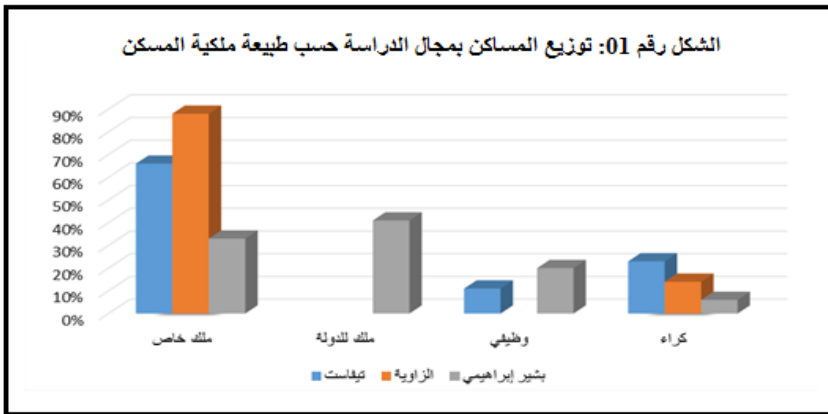
2-3-2- اختيار عينة الدراسة: تم توزيع 44 استمارة في حي التيفاست، و 49 استمارة في حي الزاوية، أما حي البشير الإبراهيمي فوزعنا 48 استمارة. اعتمدنا على الملاحظة المنظمة خلال الخرجات اليومية إلى الأحياء الثلاث، من أجل

رصد ونقد الواقع داخل مجالات الدراسة وإبراز الظواهر الاجتماعية والعمرانية الموجودة داخلها ومدى توفرها على مختلف التجهيزات والخدمات الضرورية، قمنا بعدها في المرحلة الثانية بتوزيع الاستمارات الإستبائية على عينات البحث في الأحياء الثلاث من أجل الوصول إلى تحليل جيد للوضع الحالية لمجالات الدراسة بحيث تضم 38 سؤال مقسمة إلى جزئين، منها 11 سؤال تتضمن بيانات أولية حول المستجوب متعلقة بمؤشر الجانب الاجتماعي، أما الجزء الثاني يضم 27 سؤال الخاصة بالسكن وحالته وصغته ومدى توفره على مختلف الخدمات والتجهيزات العمومية...إلخ ومؤشرات الجانب البيئي داخل الأحياء حول مساحات خضراء ونظافة الحي.

2-4- تحليل نتائج الدراسة:

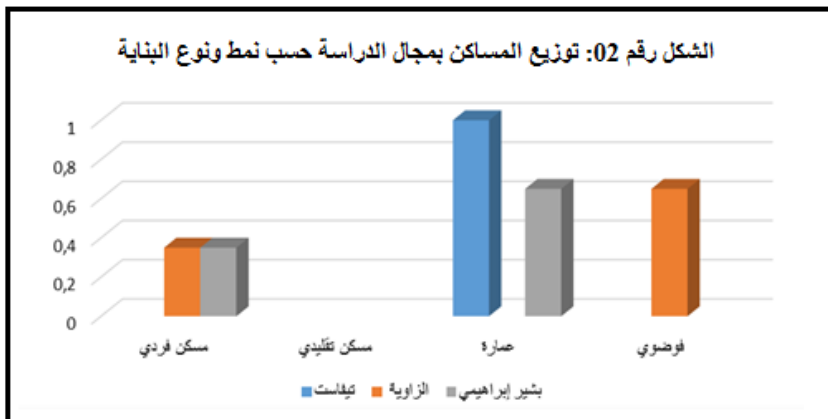
2-4-1- تحليل المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:

2-1-1-1- ملكية المسكن: يعتبر هذا المتغير من المتغيرات العمرانية المهمة في التدليل على جودة الحياة الحضرية على اعتبار أن المسكن يعد المطلب الأساسي لراحة الساكن أين يمارس فيه حياته الاجتماعية تبعاً لرغباته وحاجياته حيث تشهد مدينة تبسة تبانياً واضحاً من حيث ملكية المسكن.



من خلال الشكل رقم (01)، نلاحظ أن غالبية السكنات بحي التيفاست هي ملك خاص بنسبة 66% وهذا عن طريق الشراء أو تنازل الآباء لأبنائهم المتزوجين. بينما شكلت السكنات المؤجرة ما نسبته 23%، وهي عادة تمثل فئة المطلقين والأرامل، أو فئة الساكنين بحثا عن القرب من مكان العمل. بينما نسبة 11% هم سكان مستفيدين من سكنات الإقامة العسكرية. هذه الوضعية تجعل من سكان الحي في أريحية نظرا لتملكهم لسكناتهم مما يدفعهم لتحسينها خصوصا من الناحية المعمارية من الداخل مما يساهم في تحسين نمط حياتهم بما يتوافق ومتغيرات ومتطلبات الحياة.

أما بخصوص حي الزاوية العشوائي، فقد شكلت ما نسبته 86% من الساكنين هم عبارة عن سكنات عشوائية غير مقيد قانونيا، غير أن نسبة كبيرة منها هي موضوع التسوية في إطار قانون 15/08. هذه الوضعية التي تبعث على القلق وتخلق لدى السكان نوع من التخوف الدائم، مما يدفعهم للزوف عن أية عملية تحسين حضري سواء تعلق الأمر بالسكن أو الإطار العام للحي، مما يخلق مشاكل كثيرة تؤثر سلبا على البيئة الحضرية للحي عموما.



أما ما تعلق بحي البشير الإبراهيمي، فقد شكلت السكنات ملك لدولة ما نسبته 41%، و 33% ملك خاص، و 20% سكن وظيفي يعني أن الحي تتعدد فيه صيغ السكنات منها التخصيص الفردي والتساهمي والسكن الوظيفي. هذه

الوضعية تبعث على الارتياح لدى سكان الحي غير أنها تبقى محل نظر بالنسبة للسكنات الوظيفية.

2-2-2- نمط ونوع البناء: من خلال الشكل رقم (02)، نلاحظ وجود تباين واضح في أنماط البناء المنتشرة بالأحياء السكنية محل الدراسة، إذ يمكن تسجيل النقاط التالية:

- **حي التيفاست:** يتكون من سكنات جماعية (العمارة) بنسبة 100% وهذا ما لمسناه لدى تصفحنا لمخطط شغل الأراضي (POS)، كما أن موقعه المتواجد في مركز المدينة جعل من سكناته تبنى على هذا النمط الجماعي، وهو الأسلوب المتبع خاصة في دول العالم الثالث التي مازالت متمسكة بهذا النوع من التخطيط الحضري. إن انتشار هذا النمط السكني وبخاصة في مركز المدينة، ينتج عنه كثافة سكانية كبيرة، مما يترتب عليه حدوث ضغط كبير على مختلف المرافق الخدماتية والترفيهية وغيرها، ناهيك في حالة ندرة ونقص هذه الأخيرة مما يجعل من حياة السكان اليومية يشوبها الكثير من الصعوبات التي تؤثر بشكل سلبي على الإطار العام لحياة السكان.

- **حي الزواوية:** أغلبية السكنات بهذا الحي هي فوضوية، إذ شكلت نسبة 65%. كون الحي فوضوي وشعبي يجعل من العديد من السكنات غير مكتملة الإنجاز، وهذا ما يؤدي إلى تشويه المشهد العمراني العام للحي، ناهيك على وجود العديد من المخالفات العمرانية والمعمارية والتي بدورها تؤثر على المجال الحضري العام من خلال استهلاك مساحات كبيرة تؤدي بالضرورة إلى غياب مساحات تخصص لإنجاز المرافق العمومية كالطرق والمساحات الخضراء وغيرها، وهذا ما يؤثر سلبا على حياة السكان. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى وجود قانون خاص بالتسوية (15/08) إلا أن تأثيره بقي جد محدود رغم مرور عشرية كاملة منذ زمن تطبيقه.

- **حي البشير الإبراهيمي:** تتشكل سكنات هذا الحي من خليط من مختلف الأنماط السكنية، حيث نجد ما نسبته 65% عمارات، تتشكل من سكنات نصف

جماعية (R+1) خاصة بالسكنات الوظيفية لأساتذة الجامعة، وعمارات (R+3) عبارة عن سكنات اجتماعية تساهمية. فيما شكلت السكنات الفردية ما نسبته 35%، وهي تعود لتحصيص سكني تم منحه كقطع أرضية على مساحة 210 م² للقطعة الأرضية الواحدة. الملاحظ أن السكنات المنتشرة بهذا الحي تتسم بالتنظيم مما يساهم بتسهيل نمط حياة السكان، إلا ما تعلق بالسكنات الوظيفية التي تخضع إلى قانون خاص لا يمكن التنازل عنها لصالح ساكنيها، مما يجعلهم في وضعية نفسية تتسم بعدم الإستقرار ما أثر سلبا على نمط حياتهم.

2-4-2- تقييم المؤشرات المتعلقة بالخدمات الأساسية:

2-4-2-1- خدمات الصرف الصحي: من خلال الجدول رقم (01)، نلاحظ أن الأحياء الثلاث تتوفر على قنوات صرف المياه الفذرة ومياه الأمطار، إلا حي الزاوية يوجد به قنوات الصرف المياه الفذرة وغياب بالوعات مياه الأمطار لكن بسبب عامل الارتفاع طبوغرافيا يتم صرف ذلك بسهولة. نظرا لأهمية هذا الشبكات نجدها في شكل نسب متفاوتة يعبر عليها سكان الأحياء الثلاث:

الجدول رقم 01: خدمات الصرف الصحي وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

حي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الصرف الصحي	100%	100%	100%
درجة الأهمية	48%	37%	85%

- حي التيفاست: عبر 48% من المواطنين على أن قنوات صرف مياه الأمطار لا تخضع للنظافة من القمامات والأتربة من طرف مصالح البلدية، أما قنوات الصرف الصحي فال إشكال فيها، لأنه تم إعادة إصلاحها مؤخرا.

- حي البشير الإبراهيمي: عبر ما نسبته 85% من سكان الحي على سوء هذه الشبكة، بدليل انتشار الحشرات والروائح الكريهة بسبب امتداد شبكات الصرف الصحي للعمارات (السكنات التساهمية) مما أدى بأغلب السكان لاستعمال مسالك

خارجية عند انسداد بالوعات مياه الأمطار. الإشكال أن الحي حديث النشأة مما يطرح إشكالية عيوب الإنجاز، وضعف الرقابة التقنية القبلية والبعدية.

- **حي الزاوية:** نلاحظ أن 37% فقط من السكان قد عبروا عن أهمية هذا المرفق بالنسبة لهم، ذلك كون الحي يفتقر للعديد من المرافق الضرورية والتي تكتسي أهمية بالغة في حياة السكان. كما أكد السكان أن هذه الشبكة أصبحت غير كافية لهذا العدد من السكان إضافة إلى أن هذه الشبكات القديمة أصبحت هشة.

2-2-4-2- خدمات الماء الشروب: يلاحظ من خلال الجدول رقم (02)، أن أغلبية ساكني حي التيفاست يستفيدون الماء الشروب وهذا بنسبة 91% وحي البشير الإبراهيمي 100% وحي الزاوية 73%. يكمن التفاوت لجملة من الأسباب تخص كل حي مثلا حي التيفاست هو حي به سكنات جماعية لهذا يصعب وصول الماء إلى الطوابق في الأعلى خاصة لهذا نجدهم يؤكدون على ضرورة توفره في الحي بنسبة 50% أما حي الزاوية نجد نسبة تزويده بالماء الشروب تقدر بـ 73% ومن الأسباب التي جعلت النسبة هكذا أن هناك سكنات لا يتوفر بها مياه شروب لعدم توصيل الشبكات، وأن كمية المياه غير كافية أيضا للحي كاملا، كما أن غالبية الشبكات انتهت صلاحيتها مما يطرح إشكالية كثرة التسربات، اختلاط مياه الشرب مع المياه القذرة وانتشار الأمراض المتنتقلة عن طريق المياه (MTH).

الجدول رقم 02: خدمات مياه الشرب وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال

الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الماء الشروب	91%	73%	100%
درجة الأهمية	50%	69%	100%

كما أشارت الفئة التي تستفيد من الماء بطريقة منتظمة إلا أنه ماء غير صحي ذو طعم مالح، وبه شوائب وأتربة، غالبا ما يتم استعماله لأغراض منزلية كالغسيل فقط، أما التزود بالماء الشروب فيتم من خلال شراء المياه المعدنية، أو

من بائعي الماء المتجولين، وأحيانا كثيرة جلبه من المصادر الطبيعية المنتشرة بالمنطقة خصوصا منبع "يوكوس" بمنطقة الحمامات، هذا ما يؤدي إلى تكاليف مالية إضافية على الأسر وتزيد من متاعبهم اليومية.

2-4-2-3- خدمات الإنارة العمومية: من خلال الجدول رقم (03)، نلاحظ أن حي البشير الإبراهيمي يتوفر على إنارة العمومية بنسبة 100% ناهيك على ذلك أنهم يؤكدون لنا على أهمية هذا الأخير بنسبة 85% كون هذا الحي يقع على أطراف المدينة بعيدا عن أعين مصالح الأمن. أما في حي التيفاست فشكلت النسبة 97% وذلك بسبب وجود أعطاب في هذه الشبكة مع عدم اهتمام بعض السكان عند إتلاف المصابيح. أما في حي الزاوية فنجد أن الإنارة العمومية فيه بلغت نسبتها 43%، إذ تبقى نسبة ضعيفة كون الحي فوضوي مما يصعب عملية مد وإنشاء مثل هذه المرافق.

كما أن الملاحظ بهذا الحي أن السكان أخذوا على عاتقهم توفير الإنارة العمومية أمام مساكنهم من خلال المصابيح.

الجدول رقم 03: خدمات الإنارة العمومية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

حي البشير الإبراهيمي	حي الزاوية	حي تيفاست	الحي السكني
100%	43%	97%	الإنارة العمومية
85%	61%	55%	درجة الأهمية

2-4-2-4- التهيئة الخارجية بالحي: تعد ذات أهمية بالغة، كونها تضم شبكة الطرق والأرصفة والساحات العامة، والتي تساهم في تسهيل حركة السكان وهيكله المجال خاصة الحضري وتجعل الحركة فيه سهلة خاصة بالنسبة لوسائل النقل المختلفة أو الراجلين والمشاة.

الجدول 04: التهيئة الخارجية بالأحياء مجال الدراسة ودرجة أهميتها لدى السكان

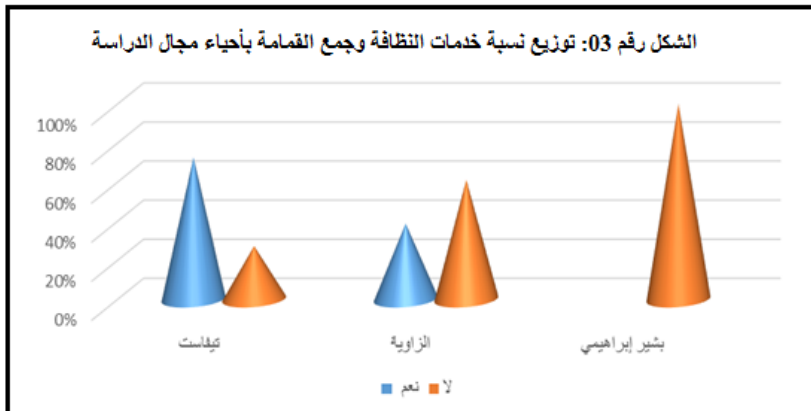
حي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
التهيئة الخارجية	100%	8%	85%
درجة الأهمية	16%	82%	40%

من خلال الجدول رقم (04)، نلاحظ أن حي تيفاست مهياً تهيئة خارجية بنسبة 100% كون الحي يقع في مركز المدينة، وهو يلقي دائماً الاهتمام من طرف السلطات المحلية لإعطاء صورة جميلة عن المدينة. أما حي البشير الإبراهيمي فيتوفر على تهيئة خارجية بنسبة 85% كون الحي حديث النشأة والتخطيط ولا تزال به بعض الأشغال خصوصاً في القسم المخصص كتخصيص سكني فردي.

أما بخصوص حي الزاوية فنجد أن النسبة ضعيفة جداً لم تتعدى 8%، مما يعطي صورة واضحة حول تدهور الإطار العام للتهيئة الخارجية في الحي. ربما يعود سبب ذلك كونه ي فوضوي تتعدم به إمكانية تطبيق معايير التخطيط الحضري، ناهيك على غياب دور المصالح التقنية والمجتمع المدني. هذا ما جعل درجة أهمية هذا المرفق كبيرة عبر عنها السكان بنسبة 82% لأنهم بأمس الحاجة للتهيئة وأنه إذا استمر الوضع هكذا سيضع الحي في عزلة.

2-4-2-5- خدمات النظافة وجمع القمامة: تعد هي الأخرى من الخدمات المهمة في الحفاظ على البيئة الحضرية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان. من خلال الشكل رقم (03)، يلاحظ أن:

- كل سكان حي البشير الإبراهيمي أشاروا إلى عدم الاستفادة من خدمة جمع القمامة بانتظام بنسبة 100% ولكن يعتمدون على مكان متفق عليه من طرف السكان تجمع فيه النفاية بعدها يتم نقلها من طرف عمال النظافة.

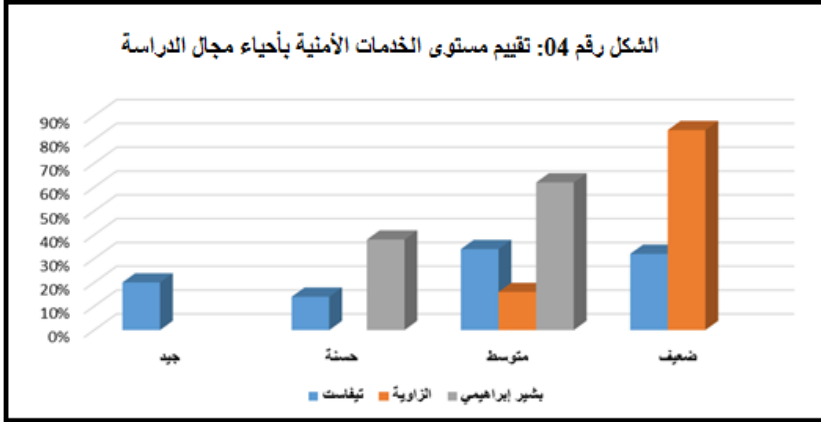


- أما حي التيفاست تمثلت النسبة بـ 73% من السكان يستفيدون بجمع القمامة بانتظام ونقص هذه النسبة يعود إلى النمط السكن الجماعي حيث يصعب التنبيه بوصول عمال النظافة (الرؤية) وأيضا وقتهم يصادف وقت العمال الساكنين.

- أما حي الزاوية فشكلت أغلبية العينة بنسبة 61% بأن جمع القمامة لا تتم في الحي وهذا ما يفسره بسوء التخطيط أي ضيق الطرق والشوارع لهذا يصعب تحرك المركبة في الحي بسهولة، وبالتالي عدم تغطية الحي بهذه الخدمة. وأيضا بسبب الكثافة السكانية المرتفعة مما انعكس على كمية النفايات المرتفعة، ناهيك على قلة ساحات جمع القمامة.

2-4-2-6- الخدمات الأمنية: يعتبر توفر الأمن ذو أهمية بالغة وهو من العوامل الأساسية التي تراعى لأجل ضمان الاستقرار، إذ غالبا ما تنتهج الكثير من الدول المقاربة الأمنية بغية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما أن رأس المال جبان ويفضل التوجه نحو المناطق الأكثر استقرارا. كما أن غياب الأمن يؤدي إلى ظهور الكثير من المظاهر العمرانية المشوهة للمشهد العمراني للمدينة وللبنائيات على حد سواء.

من خلال التحقيق الميداني حول تقييم الأمن بالأحياء الثلاث لمجال الدراسة
لاحظنا ما يلي (الشكل رقم 04):

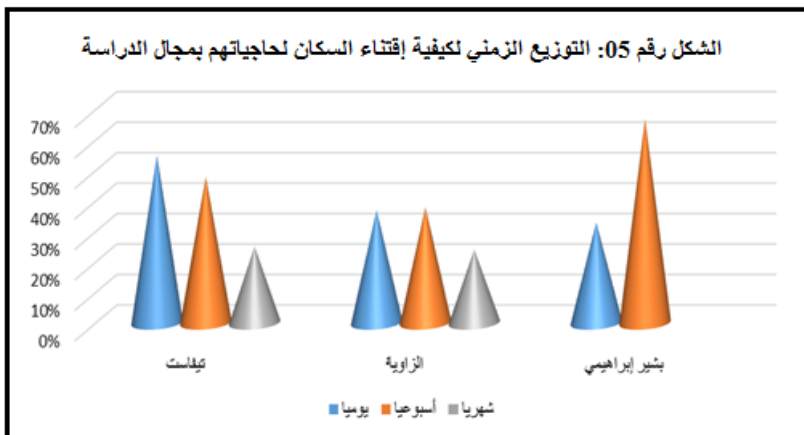


- **حي التيفاست**: عبر 34% من المستجوبين أن حالة الأمن متوسطة، رغم كون الحي يقع وسط المدينة بالقرب من مختلف المصالح الإدارية والأمنية بالمدينة. يمكن تفسير ذلك بوجود نقص في التغطية الأمنية ولما لا نقول تقصير دور الأمن في مكافحة الآفات الاجتماعية، حيث أنهم عبروا عن حبيهم بأنه مركز لالتقاء مروجي المخدرات، السرقة واللصوص وأنهم لا يشعرون بالأمان في حيهم وخير دليل على ذلك عند توزيع الاستمارة لا يفتحون الباب بسهولة.
- **حي البشير الإبراهيمي**: عبر ما نسبته 62% من العينة أن الحالة الأمنية متوسطة بحبيهم، إذ يمكن إرجاع ذلك إلى أن الحي يقع في أطراف المدينة بعيدا عن أنظار مصالح الأمن الحضري، مما يجعله عرضة للسرقة بشكل خاص، حيث لاحظنا لجوء السكان إلى اتخاذ العديد من التدابير الأمنية بشكل مفرط كوضع شبابيك حديدية على نوافذهم، شملت في كثير من الأحيان حتى الطوابق العليا بالعمارات (الطابق الأخير مثلا)، هذا ما أدى إلى تشويه المنظر العام للمباني.

- **حي الزاوية:** بلغت نسبة المعبرين من العينة بأن الحالة الأمنية بالحي ضعيفة 84%، وهذا ما يعكس ارتفاع الجريمة والسرقة والآفات الاجتماعية في الحي كونه حي فوضوي. كما أشارت أيضا مصالح الأمن الحضري التابع لحي الزاوية أن هناك انفصال وضعف في التواصل مع السكان للقيام بمهامهم وإحساسهم بالراحة وذلك راجع أنهم مجموعات متقاربة لا يمكنهم الوقوف ضد أهاليهم وهذا يؤثر على جودة الحياة سلبا.

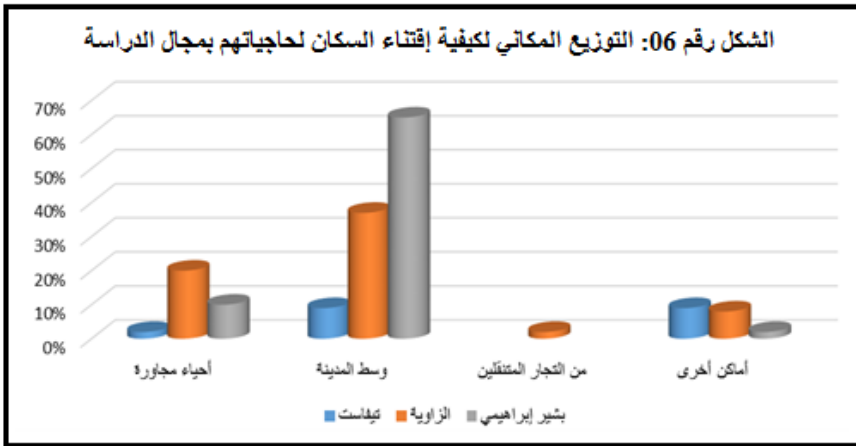
2-4-3- تحليل أسلوب ونمط الحياة الحضرية:

2-4-3-1- **التوزيع الزمني لكيفية اقتناء السكان لحاجياتهم:** يعتبر دراسة هذا المؤشر من الأهمية بما كان، إذ يعبر على الطريقة المتبعة من طرف السكان في اقتناء حاجياتهم الضرورية وذلك في المجال الزمني، مما يمنحنا صورة واضحة حول كيفية تعاطيهم مع ظروف الحياة الخاصة بهم وفقا لما يمتلكونه من إمكانيات مادية، وكذلك يعبر عن درجة توفر مختلف السلع والحاجيات كما وكيفا. كما يمكن من خلاله تصور النمط المعيشي للسكان خصوصا فيما يتعلق بالتقسيم الزمني للحياة الأسرية، وتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة الواحدة، مما يضيف عليها الشعور بالتضامن والاستقرار. يلاحظ من خلال الشكل رقم (05)، ما يلي:



- **حي التيفاست:** يفضل ما نسبته 55% من سكانه اقتناء حاجياتهم بصفة يومية، ذلك كون الحي يقع وسط المدينة بالقرب من مختلف المساحات التجارية. لكن رغم ذلك لاحظنا وجود نسبة معتبرة منهم تفضل اقتناء حاجياتها أسبوعيا. يرجع ذلك لارتباطاتهم المهنية، كون العديد منهم موظفين وخصوصا النساء منهم.
- **حي الزاوية:** الملاحظ وجود تقارب كبير بين عدد السكان الذين يفضلون اقتناء حاجياتهم بشكل يومي ونظرائهم الذين يفضلون ذلك أسبوعيا، حيث جاءت النسب على التوالي 37% و 38%. يمكن تفسير ذلك كون غالبية السكان هم من محدودي الدخل. حيث يفضل السكان ذوو الدخل اليومي اقتناء حاجياتهم يوميا وفقا لمداخيلهم. أما بقية السكان ممن يمتنون حرفا أو أن مداخيلهم ضعيفة، فيفضلون اقتناء حاجياتهم أسبوعيا، من خلال التوجه للأسواق الأسبوعية التي عادة ما تكون الأسعار بها منخفضة وفي متناولهم.
- **حي البشير الإبراهيمي:** الملاحظ أن سكان هذا الحي يفضلون اقتناء حاجياتهم بشكل أسبوعي، هذا ما عبير عنه 67% منهم. يعود ذلك إلى كون غالبيتهم من الموظفين، الذين ليس لهم وقت فراغ. كما أن العديد منهم يفضل التوجه في عطلة نهاية الأسبوع للتنزه مع أفراد أسرته، سواء داخل المدينة أو بالمناطق المجاورة، مستغلين ذلك في التبضع واقتناء حاجياتهم، مع إشراك ربة البيت (الزوجة العاملة) في اختيار نوعية المواد والسلع.
- 2-3-4-2- التوزيع المكاني لكيفية اقتناء السكان لحاجياتهم:** يعتبر دراسة هذا المؤشر ذو أهمية بالغة في بناء تصور واضح حول مدى توفر التجهيزات التجارية بالأحياء بمجال الدراسة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يمنحنا فكرة جلية حول مدى ارتباط ذلك بالحركة التجارية، والمنافسة بين مختلف الفاعلين بغية جلب الزبائن وتحقيق الأرباح، مما يكون له تأثير واضح على الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة للزبائن .
- نلاحظ من خلال الشكل رقم (06)، ما يلي:

- **حي التيفاست:** عبر ما نسبته 80% من سكان الحي، أنهم يعتمدون على اقتناء حاجياتهم من دكاكين الحي، أو من متاجر وسط المدينة، أين تنتشر المساحات التجارية بكثافة ولمختلف أنواع السلع. وهذا راجع لأن وسط المدينة يعد فضاء قانوني من حيث الترخيص لمزاولة النشاط التجاري مما يشجع تنوع وتمركز أكثر الاستخدامات ذات الطابع التجاري، مع وجود أسعار تنافسية ومعقولة.



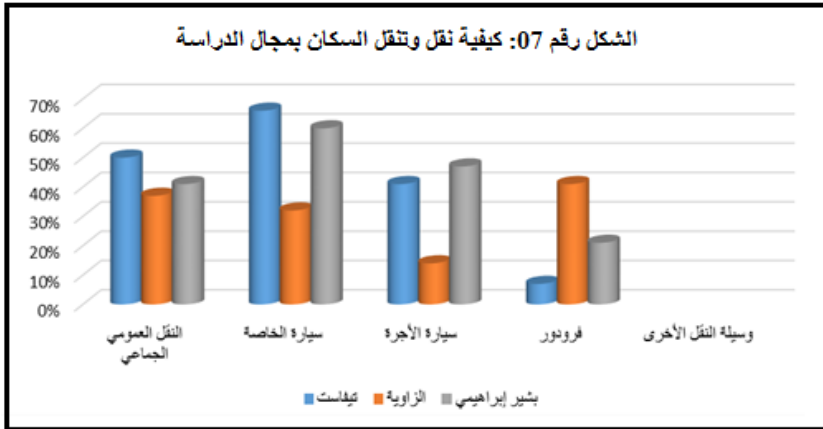
- **حي الزاوية:** حي عشوائي لا يتوفر على المتاجر بصورة كافية من حيث الكم والنوع، وذلك بسبب صعوبة الحصول على التراخيص لمزاولة النشاط التجاري. ناهيك على قربه من مركز المدينة، هذا ما عبر عنه 37% من السكان الذين يفضلون اقتناء حاجياتهم من وسط المدينة لوجود أسعار تنافسية في متناولهم مقارنة بمدخلهم المحدودة.

- **حي البشير الإبراهيمي :** الملاحظ أن 65% من قاطني الحي يفضلون اقتناء حاجياتهم في عطلة نهاية الأسبوع من الفضاءات التجارية المتواجدة بمركز المدينة، وذلك نظرا للأسعار التنافسية وتوفر السلع بالكم والنوعية اللازمة خصوصا وأن غالبية هذه الفئة من ذوي المستوى المادي والثقافي المرتفع كونهم من الإطارات والموظفين.

2-4-3-3-3- كيفية نقل وتنقل السكان: يعتبر النقل الحضري من المتطلبات الأساسية لكل تجمع حضري، إذ يقوم بربط مختلف أحياء المدينة ببعضها البعض، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه من تسهيلات لممارسة الحياة. ويعد تنوع وسيلة النقل الحضري مؤشرا يعبر عن مدى سهولة الحركة ومرونتها بالمدينة. كما يعد انتشار وسائل النقل الخاصة مؤشرا مهما يمكن من خلاله تصور مستوى جودة الحياة الحضرية لدى السكان.

من خلال الشكل رقم (07)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

-حي التفياست: الملاحظ أن نسبة انتشار استعمال وسائل النقل الخاصة (السيارة) حيث شكلت ما نسبته 66%. كما عبر العديد من سكان الحي عن تفضيلهم استعمال أيضا وسائل النقل الجماعي، كون الحي به محطة النقل الحضري سواء جماعي أو أجرة. يمكن تفسير ذلك بكونهم، من جهة يمتلك العديد منهم السيارة، وكذلك موقع الحي وسط المدينة على مسافات وأبعاد مقاربة من مختلف أحياء المدينة، جعل من السكان يفضلون التنقل باستعمال وسائل النقل الجماعي، لما توفره من أريحية، خصوصا وأن المدينة تعرف ازدحاما مروريا يجعل من استعمال السيارة الخاصة من الصعوبة بما كان.



- حي البشير الإبراهيمي: تعد نسبة استعمال السيارة الخاصة الأكثر انتشارا إذ بلغت 60%. كما شكل الاعتماد على سيارات الأجرة نسبة معتبرة، خصوصا عند

التنقلات الفردية أو عن طريق الطلب. يمكن تفسير ذلك كون غالبية السكان يمتلكون سيارات خاصة نظرا لارتفاع مستواهم المعيشي. كما أن موقع الحي في أطراف المدينة، يحتم على سكانه البحث عن وسائل النقل السريعة والسهلة لقضاء أشغالهم واقتناء متطلباتهم الحياتية.

- **حي الزاوية:** نجد أن أغلبية السكان يستعملون سيارات الفرودور (سيارة تحت الطلب) بنسبة 41%، ذلك كون الحي يندم فيه النقل الجماعي أو سيارات الأجرة. ولكن عند استعمال هاتين الوسيلتين الأخيرتين إلى آخر محطة، يعتمدون على المشي بالأقدام قرابة 95% من بعد محطة النقل الحضري وسط المدينة لمواصلة مشوارهم كما هناك فئة أخرى من العينة تقدر بـ 5% يستعملون الدراجة النارية للنقل في أرجاء الحي.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من سكان الأحياء الثلاثة، عبروا بشكل صريح لدى مقابلتهم واستجوابهم، أنهم يعتمدون بشكل كلي في تنقلاتهم ليلا على سيارات الفرودور (سواء تحت الطلب أو تلك المتواجدة في محطات النقل). هذا ما يطرح إشكالية توفر خدمات النقل الرسمي ليلا، وهي الإشكالية المطروحة بالنسبة لباقي الخدمات والمرافق العمومية، كون مدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية تنام ليلا، دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان، خصوصا وأن المدينة تعد منطقة عبور بامتياز نحو المناطق الحدودية مع تونس، أو باتجاه المدن الكبرى شرق البلاد على غرار قسنطينة وعنابة وحتى العاصمة على محور الطريق السيار شرق - غرب.

2-4-4-4- تقييم تأثير الفوارق المجالية على جودة الحياة الحضرية بمجال الدراسة

2-4-4-1- المتغيرات العمرانية وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:
من خلال دراستنا للمتغيرات العمرانية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بأحياء مجال الدراسة، لاحظنا ما يلي:

- توزيع متباين واضحا فيما بين الأحياء عكسته الظروف التي نشأت فيها وخصائصها العمرانية والتحويلات المجالية التي طرأت عليها والتي أثرت على مستويات جودة الحياة في كل حي وعلى الظروف التي يعيشها ساكنوه.
- التوزيع غير المتوازن للأنماط السكنية، مما جعل المشهد العمراني تشويبه العديد من الاختلالات.
- مشهد عمراني غير مريح وغير قانوني يتصف بالفوضى نتيجة المخالفات العمرانية.
- التباين في ملائمة السكن والبيئة السكنية.
- التفاوت في مستويات التهيئة والصيانة للمساكن وخاصة شبكة الطرق ومستلزماتها.
- التباين الواضح في وفرة فضاءات الراحة ومساحات لعب الأطفال.
- ضيق المساكن وعدم تناسبها مع الأفراد، مما يجعل من معدل احتلال السكن/الغرفة مرتفعين.
- غياب عملية ترميم للبنى التحتية المتدهورة سواء كانت جماعية أو فردية.

2-4-4-2- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

- تباين في تركيز وتكدس الكبير للأحجام السكانية مما يؤدي إلى استقرار في مسكن أكثر من أسرة مما يؤسر سلبي على نوعية الحياة الحضرية بالمدينة.
- سجلت المدينة ارتفاع في فئة السكان القادرين على العمل ودفع الحركة الاقتصادية وهو ما يساهم في ارتفاع درجة الرفاه الحضري.
- التباين في العلاقات الاجتماعية بين السكان وهو ما يفسر الاختلاف في مستوى جودة المحيط السكني.
- الاختلاف في نسبة امتلاك السيارة ومرافق المسكن والدخل الفردي للأسرة مما يؤدي إلى فروق في مستوى جودة الحياة.

2-4-4-3- المتغيرات البيئية وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

- التوزيع غير العادل للمساحات الخضراء، وتدهور تلك الموجودة سلفا.
- فقدان المساحات الخضراء لوظيفتها التي صممت لأجلها، وتقلصها المستمر بسبب سوء استغلالها.

- الرمي العشوائي للنفايات ونقص عدد الحاويات والتغطية غير المتوازنة من حيث خدمات النظافة.

2-4-4-4- متغيرات البنية الأساسية والخدمات وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

- الفرق بين الأحياء في درجة التغطية بالخدمات الأساسية ومدى إشباعها لاحتياجات السكان والتي أثرت على نوعية الخدمة التي يتلقاها السكان.
- التباين في خدمة النقل الحضري ووسائل التنقل مما أدى إلى عزلة العديد من الأحياء خصوصا في الفترة الليلية.
- توفر وتغطية المدينة بشبكات التقنية كهرباء، غاز، صرف صحي، عموما تغطية شاملة وجيدة، غير أن خدمات الصيانة لا تزال دون المستوى المطلوب.

خاتمة:

بينت الدراسة أن مدينة تبسة تنقسم إلى ثلاث مناطق حضرية متداخلة ومتباينة من حيث توفر الهياكل والتجهيزات القاعدية، مما أثر بشكل مباشر في نمط حياة سكانها حيث يمكن تمييز ثلاث نطاقات حضرية تمثلت فيما يلي:

- **نطاق مركز المدينة:** الذي يضم النواة التاريخية التي انطلق منها التوسع الحالي للنسيج العمراني، حيث تميزت هذه المنطقة بتوفرها على مختلف المرافق الحضرية والتجهيزات العمومية، غير أنها تشهد ضغطا كبيرا نظرا للتوافد الكبير للسكان إليها خصوصا لأغراض تجارية، هذا ما جعل سكان أحياء هذه المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لحي "تيفاست" رغم رضاهم على الجانب الخدماتي، إلا

أنهم يبدون امتعاضهم من العديد من السلوكيات المشينة التي أثرت على إطارهم المعيشي.

- **نطاق محيط مركز المدينة:** يضم العديد من الأحياء التي بنيت خلال فترة الاستعمار الفرنسي وأخرى غداة الاستقلال، غير أن الملاحظ عليها أنها عرفت توسعا عشوائيا لا تزال تداعياته على السكان إلى يومنا هذا على غرار حي "الزاوية" الذي يعاني سكانه من العديد من المشاكل كغياب التهيئة الخارجية بالحي، و فوضى التجهيزات القاعدية كالماء الشروب و الكهرباء، مع غياب النقل الحضري وانتشار القمامة وغياب الإنارة العمومية وغيرها، كل ذلك أثر سلبا على البيئة الحضرية بالحي، مما كان له تأثير واضح على إطارهم المعيشي الذي وصفوه بالسوء على العموم.

- **منطقة الأطراف:** يضم الأحياء السكنية التي بنيت خلال الفترة اللاحقة لما بعد الاستغلال، حيث توسعت على محوريين أساسيين وهما "طريق عنابة" و "طريق قسنطينة" على حساب الأراضي الزراعية رغم ضعف خصوبتها، وكمثال على ذلك "حي البشير الإبراهيمي" الذي يفتقر للعديد من المرافق الخدماتية كالنقل العمومي، المساحات الخضراء، ومختلف الخدمات الصحية والتعليمية رغم حداثة نشأته. كل ذلك كان تأثير واضح في نمط المعيشة المتبع من طرف سكان هذا الحي رغم أن مستواهم المعيشي من متوسط إلى مرتفع كون غالبيتهم من الموظفين الحكوميين ومزدوجي الدخل، ناهيك على فئة التجار والحرفيين. أمام هذا الواقع المعيشي ومن خلال الدراسة، تبين أن الفوارق المجالية بين أحياء المدينة كان لها تأثير محدود في التقليل أو الرفع من مستوى الإطار المعيشي للسكان رغم أن الكثير منهم عبروا عن أهمية توفر مختلف الخدمات والتجهيزات القاعدية. كما أن الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للسكان ماديا كلما خفت حدة التأثير السلبي لنقص بعض الخدمات الضرورية على غرار النقل العمومي والهياكل الصحية والتجارية. في مقابل ذلك فقد لوحظ أن الأحياء السكنية القريبة من مركز المدينة تتسم بمستوى جيد من حيث نوعية وجودة الحياة

الحضرية نظرا لاهتمام السلطات المحلية غالبا بهذه مناطق. غير أن ذلك جلب لسكان هذه الأحياء نوعا من الإزعاج كتدهور المساحات الخضراء جراء استغلالها المفرط من طرف الوافدين لوسط المدينة، مع انتشار مناطق رمي القمامة بشكل عشوائي ناهيك على انتشار مواقف السيارات غير الرسمية وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية، كما أدى ذلك لارتفاع تكاليف المعيشة كغياب العقار وندرته وغلثته نظرا لوجود كثافة للطلب على مختلف السلع والخدمات.

تبعا لهذه الوضعية وبناء على نتائج البحث، أضحي من الضروري التدخل العاجل والعقلاني للتقليل من حدة الفوارق المجالية وتحقيق التوازن بين أحياء المدينة بالتنمية الشاملة التي يجب أن تمس كافة النطاقات الحضرية، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والاقتراحات التي نوجزها فيما يلي:

- 1- الأخذ بعين الاعتبار مختلف نتائج عمليات تقييم جودة الحياة بالحي قبل الشروع في عمليات التدخل المقترحة حتى لا تكون عفوية وغير ومكيفة.
- 2- التخطيط الجيد في إطار استراتيجية متكاملة لحياة أفضل وترقية مستويات حياة السكان.
- 3- تحسين الإطار الحضري وجعل عناصره (شبكة طرق، وتجهيزات العمومية، والشبكات التقنية) ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عال من الكفاءة الخدماتية والجودة التقنية لأجل تحقيق الحياة النوعية التي تستجيب لتطلعات المواطنين.
- 4- دعم الاهتمام بالجانب النوعي لتحسين حياة السكان والارتقاء بمستوى رفايتهم وتوعيتهم للحفاظ على المحيط والإنجازات.
- 5- تبني سياسات فعالة لتحسين وتطوير الإطار الحضري في المدن الجزائرية عامة ومدينة تبسة خاصة، وإعادة الاعتبار للأحياء الشعبية القديمة ذات البعد التاريخي.

- 6- تسوية المناطق العشوائية من خلال تفعيل العمل بالقوانين السارية المفعول على غرار قانون تسوية البناءات ومطابقتها 15-08 ومختلف النصوص التنظيمية المفسرة والمتممة له.
- 7- تهيئة الفضاءات العمومية بشكل يضمن استمرارية المدينة بكل ما تحتويه للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام.
- 9- انتهاج مقارنة تشاركية تضمن التمثيل الحقيقي للسكان ضمن الهيئات المسيرة للمدينة، مع إشراك الفاعلين في حقل التنمية المحلية خصوصا الهيئات العلمية كالجامعة.
- 10- التركيز على التنمية البشرية وترقية قيم المواطنة واحترام الفضاء العمومي بما يساهم في الارتقاء بالبيئة الحضرية وتحقيق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

المصادر والمراجع

- 1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2002)، مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر
- 2- هناء محمد جوهرى، (2003)، المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 3- حسين بولمعيز بن ساعد، (2019)، "ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص، أساليب المعالجة وارتباط ذلك بحجم ووظيفة المدينة - مدينتي سكيكدة والحروش نموذجا - شمال شرق الجزائر"، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار - عنابة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة.
- 4- بايةبوزغارية، (2016)، "توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة: مدينة بسكرة أنموذجاً"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة.
- 5- مريم شيخي، (2014)، "طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة: دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة.
- 6- مريم حسام، (2017)، "حق الإنسان في جودة الحياة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة - 01، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق.

7- غلام مريم، (2016)، "دراسة جودة الحياة بالتجمعات الحضرية الثانوية لبلدية النفل دراسة حالة: التجمع الثانوي رامول عبد العزيز"، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن المهدي - أم البواقي، مذكرة ماستر غير منشورة.

8- جعجو محفوظ، (2015)، "تقييم جودة الحياة في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى: حالة مدينة سطيف"، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي، مذكرة ماجستير غير منشورة.

9- العلوي جميلة، (2007)، "واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف: حي طنجة نموذجا"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة.

10- رحمانية سعيدة، (2008)، "وضعية الخدمات الصحية في الأحياء السكنية: دراسة مقارنة بين الأحياء المخططة وغير المخططة في مدينة قسنطينة نموذج حي بو الصوف وحي البير"، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري - قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة.

11- علي حجلة، (2016)، "التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في المدينة تبسة"، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري - قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة.

12- صباح سليمان، شوقي قاسمي، (دون تاريخ نشر)، "التناول السوسيو أنثروبولوجي لمشكلة العشوائيات الحضرية- الاستراتيجية السكانية نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة المسيلة، العدد 5.

13- عبد الكريم بلبل، سمير يونس، (جوان 2018)، "ظاهرة المناطق الحضرية الهامشية في المدن الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5.

14- Brahim DJEBNOUNE, (2019), Qualité de vie urbaine et la gestion territoriale dans une ville intérieure : cas de la ville de kenchela (est Algérien), Faculté des sciences de la terre, Université Badji Mokhtar-Annaba, thèse doctorat en sciences.

15- Christine TOBELEM-ZANIN, (1995), la qualité de vie dans les villes françaises, collection nouvelles données en géographie, ISSN 1160-1027publicationdeURI l'université de Rouen.

تقييم المخاطر البيئية بلتجمع الحضري العنابي

حساينية تقي الدين⁽¹⁾

¹ جامعة العربي التبسي - تبسة

تاريخ الإيداع:اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

تعتبر المخاطر البيئية إحدى أهم أنواع المخاطر التي تشهدها المجتمعات البشرية في عالمنا المعاصر، لما لها من تأثيرات سلبية على الإنسان والمحيط، خصوصا بالتجمعات الحضرية حيث التركيز السكاني والصناعي الكبيرين وتقلص المجالات الطبيعية كأهم عاملين لهذه الوضعية.

ويمثل تجمع عنابة في الجزائر، أحد النماذج المعروفة لتعد أوجه هذه الظاهرة وأسبابها، في شكل مستويات قصوى للتلوث وحالات واضحة للاختلالات البيئية المتنوعة. ولقد سعينا في هذه العمل إلى تقييم المخاطر البيئية بهذا التجمع، من خلال تقديم مستوى التلوث، معدلات المخاطر ونتائجها على الإنسان والوسط في المرحلة الأولى ثم محاولة تقييمها إجمالا عبر عرض مستويات المخاطر البيئية إجمالا في البلديات المشكلة له.

الكلمات المفتاحية

المخاطر البيئية، تقييم، تأثيرات، تجمع عنابة، الجزائر.

Abstract

Environmental risks are considered as one of the biggest risks facing human societies in our contemporary world, given its negative impacts on people and the environment, especially in urban areas where the high concentration of the population industry and the reduction of natural areas as two of the most important parameters of this situation.

The agglomeration of Annaba in Algeria is one of the recognized cases of this phenomenon and its causes in its multiple aspects in the form of extreme levels of pollution and blatant states of various environmental imbalances.

In this work, we have tried to evaluate the environmental risks in this agglomeration, based on the assessment of pollution levels, risk rates and

their impact on man and the environment in a first place, then to attempt to make the overall assessment on all municipalities that constitute it.

Key words:

Environmental risks, evaluation, impacts, agglomeration of Annaba, Algeria.

المقدمة:

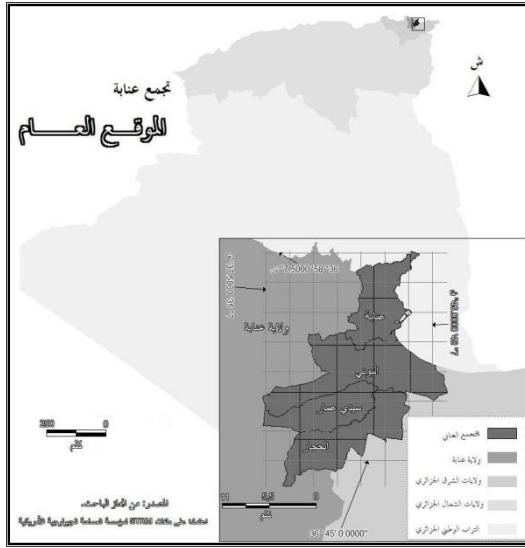
تبرز المخاطر البيئية اليوم، كأحد أهم أنواع المخاطر المدروسة، فهي تعرّف "على أنها إمكانية ظهور حدث أو حادث ناتج عن نشاط مؤسسة يمكن أن يكون لها أثرا ضارة ومعتبرة على البيئة"¹، إذا حسب المؤلفين، نحن نتكلم عن مخاطر بيئية أو مخاطر إيكولوجية، مرة للحديث عن المخاطر الناتجة عن النشاطات البشرية على البيئة، وأخرى لوصف المخاطر الواقعة على عاتق الحياة البشرية، الصحة والنشاطات الاقتصادية نتيجة للتفهم المسلط على إمكانيات وظيفية، إنتاج والتمثيل بالأنظمة الإيكولوجية، و ذلك حسب اهتمامنا بالتهديدات البشرية بالتركيز على الإنسان كبؤرة اهتمام (Position arthropocentree) أو بالتهديدات البيئية بالتركيز على البيئة (Position egocentric). ومن جهة أخرى، فإن تقييم المخاطر البيئية يتم بأخذ بعين الاعتبار إمكانية توافق أو توارد الأحداث (المصادفة) ودرجة الخطر في شكل: صور، حالات ووضعيات تجسد المخاطر في حال توفرها.

1. تقديم المجال:

وقد تم إجراء هذه العملية على تجمع عنابة الذي يضم بلديا ت: عنابة (عاصمة الولاية)، البوني، سيدي عمار والحجار، والذي يقع شرق ولاية عنابة التي تقع دورها في أقصى الشمال الشرقي للجزائر (خريطة: 01).

¹ Risque environnemental la définition dico - mars

2010, 25 novembre 2011http://www.dictionnaire-environnement.com/



فقد عرف تجمع عنابة نموا ديموغرافيا كبيرا (بحجم سكاني يفوق 82 % من إجمالي سكان الولاية على مساحة 07% فقط منها) وتنمية حضرية متعددة عمرانيا ووظيفية، لعبت فيه مدينة وبلدية عنابة دور المحرك الأساسي، من خلال إشرافها وتأمينها لموارد طبيعية متنوعة، ارث عمراني متميز وقاعدة صناعية ضخمة، جعلت منها بوجه خاصة ومن التجمع بوجه عام، مقصدا لهجرات سكانية محلية وجهوية متتالية، حملت معها آثارا حضرية سلبية كان أكثرها وضوحا مظاهر التلوث المختلفة والاختلالات البيئة المتنوعة والتي نسعى في هذا العمل على حصر وتقييم مخاطرها.

2. تقييم المخاطر البيئية:

تختلف طرق وأساليب تقييم المخاطر البيئية باختلاف الميادين العلمية والتطبيقية، إلا أن الأمر شبه المؤكد لعملية التقييم بوجه عام بين المختصين، أنها تمر بمراحل كبرى تفضي كل منها إلى الأخرى، وهي:

- حصر المخاطر البيئية: من خلال تحديد مصادرها.

- تحديد المخاطر البيئية: من خلال تحديد الحالات، الوضعيات والمستويات التي تتجلى فيها المخاطر.
 - تقييم المخاطر البيئية: من خلال قياس حدة المخاطر بمطابقة نتائج المرحلتين السابقتين.
- وقد تم إجراء عملية التقييم وفق الخطة التالية:

1 1 تقييم المخاطر البيئية حسب مستوى التلوث ومصادره، الوسط ونتائج التلوث:

تقييم المخاطر حسب مستوى التلوث وحسب أهم مصادره: والتي يمكن تلخيصها في الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا، وهما مركبي الحجار واسميدال، إضافة لنموذج ملبنة الايدوغ كمثال عن الصناعات التحويلية والغذائية التي تشتهر بها المنطقة، بإضافة إلى التلوث الناتج عن التنقل الآلي، حيث يعتبر مركب الحجار من أهم وأقدم الوحدات الصناعية بالمنطقة، كما يعتبر في الوقت نفسه، من أكبر مصادر التلوث (جدول: 01).

أما عن مجمّع اسميدال فقد تم إجراء دراسة تقييمية لمختلف الملوثات المائية والغازية التي يخلفها المجمّع، والتي أفضت إلى اعتبار أن:

- مياه الصرف التي تلقى بالبحر على درجة كبير من التلوث من خلال المستويات الكبير للمواد العالقة، المركبات الازوتية ومؤشر الطلب الكيميائي على الأكسجين المسجلة بها.
- تركيز كبير للامونياك (NH_3) بالانبعاثات الغازية للمجمّع عبر مختلف مداخنه.

جدول (01): طبيعة و تركيبة الغازات المنبعثة من مركب الحجار.

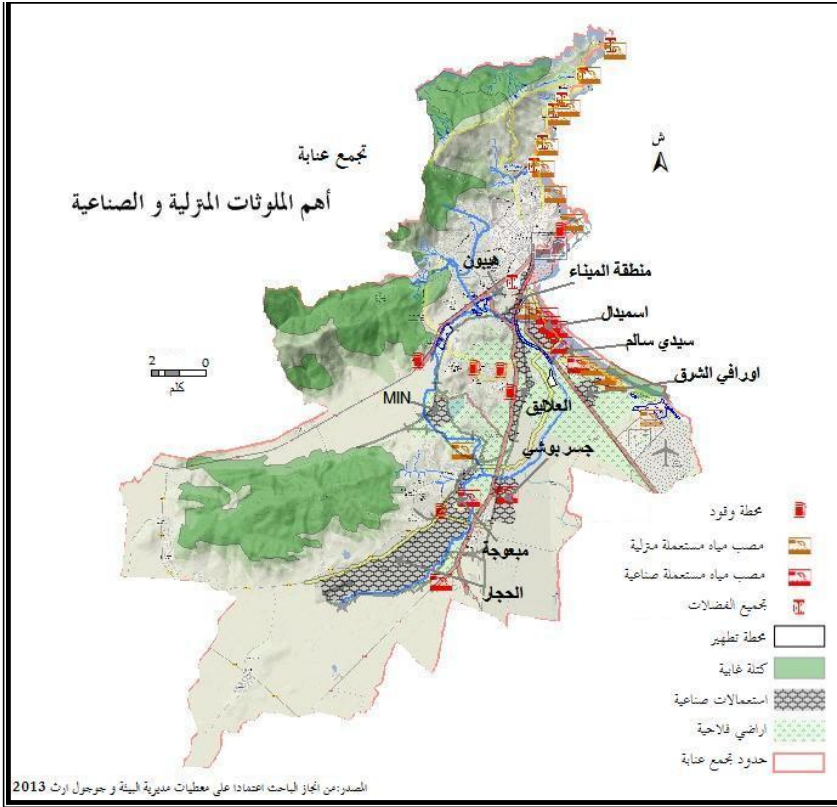
الأقسام	طبيعة و حجم الغاز المنبعث
قسم الفرن العالي (H.F.X)	22% من CO، 17% من CO ₂ و N ₂ .
قسم إنتاج فحم الكوك.	60% من H ₂ ، 25% من CH ₄ ، 2-3% من CO ₄ ، 3% من N ₃ ، 0.4% من O ₂ و 3-3.5% من H ₂ S.
قسم إنتاج المواد المجمعّة.	---
قسم الفولاذ بالأكسوجين	CO ₄ ، غبار من أكسيد الحديد ناتج عن قذف الأكسوجين (O ₂) لإنتاج الفولاذ.
قسم الطاقة	يخلف حوالي 488.74 م ³ /سا من الغاز يتكون من 60% من N ₂ ، 25% من CO ₂ و 15% من CO.

المصدر : MOHAMED El Habib Ben Derradp, Krika Abderrezek, 2001,ressources en eau, pollution et santedans la region d'Annaba-Algérie Orientale, Medit. n° 1.

كما بينت الدراسات² التي أجريت حول مستوى التلوث بمياه المستعملة الناتجة عن وحدة الأيدوغ لإنتاج الحليب ومشتقاته إلى وجود معدلات قصوى للتلوث بقيم مضاعف عن المعايير الوطنية فاقت 27 ضعف (الطلب الحيوي على الأكسجين)، الـ 16 ضعف (الطلب الكيميائي على الأكسجين) ، الـ 12 ضعف (الفسفات) والـ 09 أضعاف (المواد العالقة) وهو ما دفع بمديرية البيئة إلى توجيه ملاحظات عديدة للوحدة بهذا الصدد.

تقييم المخاطر حسب مستوى التلوث و حسب الوسط:

[2] Balaska Adel, 2005, Traitement de l'eau usée de la laiterie Edough - Annaba par des procédés physicochimiques et biologiques, Mémoire de Magister, Faculté des sciences de l'ingénieur, département de génie des procédés, Université Badji Mokhtar Annaba, p 145.



1-2-1- تقييم مخاطر التلوث المائي:

تقدير التلوث في مياه الشرب:

ومن خلال النتائج يمكننا اعتبار أن مياه الشرب الموزع عبر ولاية عنابة تستجيب³ في أغلبيتها إلى المعايير الوطنية والدولية المطلوبة، سواء ما كان منها ذات طبيعة كيميائية أو فيزيائية.

مستوى مخاطر التلوث السائل بسهل عنابة:

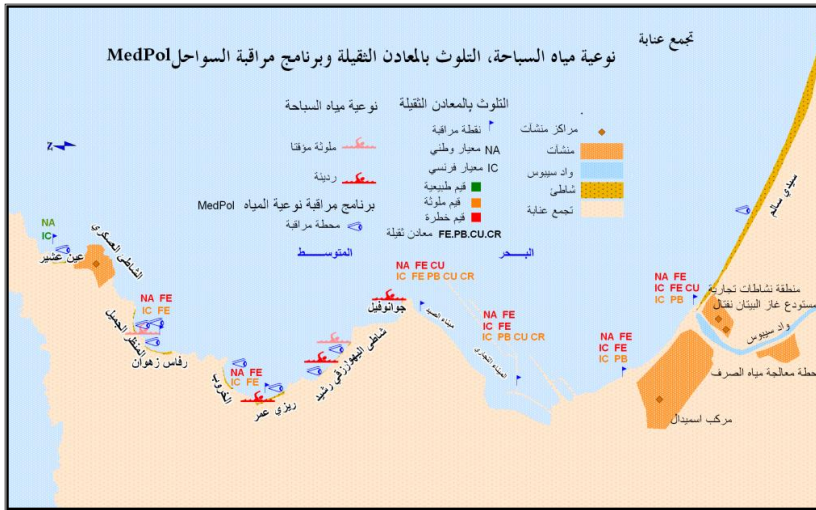
لقد تم إنشاء خريطة⁴ لمستويات المخاطر لمختلف أنواع الاسمطة المائية لسهل عنابة، والتي خلصت إلى التفريق بين ثلاث درجات للتلوث على النحو التالي:

³Kaboul M., Touhami M.,2014, Évaluation de la qualité physico-chimique des eaux de consommation de la ville d'Annaba (Algérie), Larhyss Journal, n°19, pp. 129-138.

مناطق ذات مخاطر كبيرة و التي من بينها: المياه السطحية، أحرف الوديان، عدسات الرمل الموجودة بالأسمطة السطحية...، مناطق ذات مخاطر متوسطة: تظهر في المنطقة المركزية من السهل و مناطق ذات مخاطر ضعيفة: تظهر بين المنطقتين السالفتي الذكر.

تقدير التلوث المرتبط بتقييم المخاطر البيئية بشواطئ تجمع عنابة:

شملت عملية تقييم المخاطر البيئية المرتبطة بشواطئ تجمع عنابة وفقا للمختصين، إلى التأكيد على الوضعية المزرية لحالة الشواطئ حيث لا تتوافق أين منها مع المعايير الأوروبية، لتتراوح بين الملوث مؤقتا والرديئة، كما دلت على وجود آثار للمعادن بالمادة المترسبة عنابة، والذي يشكل احد أوجه التلوث الذي تعانيه، حيث تم تقييم⁵ كثافة هذه المعدن بسبع محطات عبر خليج عنابة وفقا لمعياري الجزائر وفرنسا أين سجلت في بعضها قيم قصوى.



⁴Taha-Hocine Debieche,2002, Évolution de la qualité des eaux (salinité, azote et métaux lourds) sous l'effet de la pollution saline, agricole et industrielle, Application à la basse plaine de la Seybouse - Nord-Est Algérie, Doctorat, U. F. R. des Sciences et Techniques de l'Université de Franche-Comté, 199p. pp190, 191.

⁵ N. Ouali, F. Derradji, Y. Bouhedja, C. Kasdarli.,2008. Pollution du sédiment superficiel par neuf métaux traces : Cas de la baie d'Annaba (Algérie – Méditerranée sud-occidentale) *phys. chem. News*, 42, 139-143.

1-2-2/ تقييم مخاطر التلوث الهوائي: ويتم ذلك عبر:**تقييم المخاطر عبر معيار الراحة المناخية :**

بالإضافة إلى التغيرات المناخية العالمية وتأثيراتها السلبية والمتنوعة على البيئة والإنسان، وفي سياق تقييم المخاطر البيئية، فإنه محليا، وبالإعتماد على القرائن المناخية الحيوية المستخدمة لقياس الراحة والانزعاج للإنسان والتي تعطى بمعادلة أوليفير البيوميترولوجية⁶ كمقياس للحرارة والرطوبة معنا، فإن: مناخ منطقة الدراسة طبقا لنتائج هذا المقياس، تأخذ قيما متزاوجة ومتباينة عند اعتماد المتوسطات الشهرية، حيث يعتبر ماي الشهر الوحيد المريح لكل السكان، مقابل راحة نسبية "نصف الأفراد" ابتداء من شهر جوان إلى غاية شهر أكتوبر، في حين يشعر السكان بالانزعاج ابتداء من شهر نوفمبر إلى غاية شهر افريل، والذي يفسر بالرطوبة النسبية المرتفعة طوال السنة والحرارة المنخفضة في الشهور الباردة نسبيا.

تقييم مستويات التلوث الهوائي:

تم التقييم العام لنوعية الهواء في تجمع عنابة وعبر محطات الرصد المختلفة (جدول: 02)، وبالإعتماد على المعطيات التي وفرها برنامج سماء صافية لسنة 2006، حيث أفضت العملية في التجمع إلى النتائج المدونة في الجدول التالي:

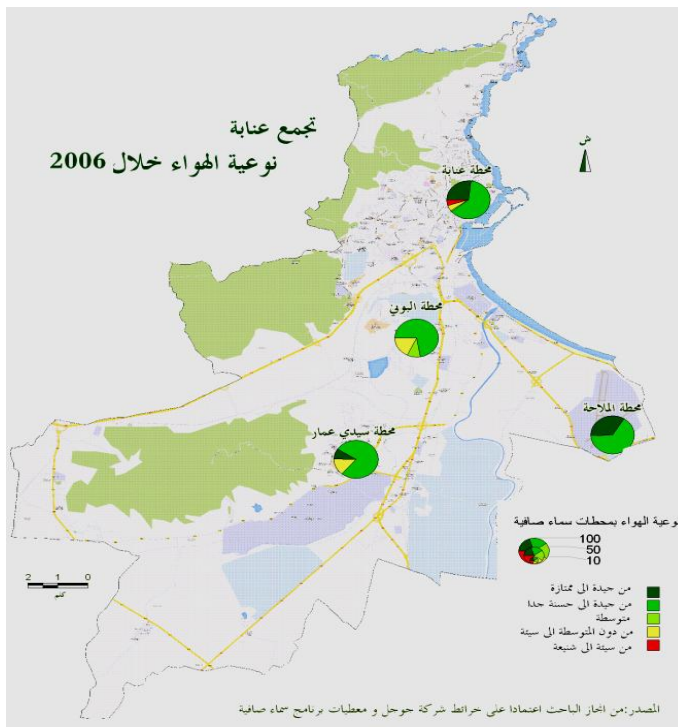
جدول (02): تردد مؤشر نوعية الهواء (2006) بتجمع عنابة.

مستوى 1	مستوى 2	مستوى 3	مستوى 4	مستوى 5	مستوى 6	مستوى 7	مستوى 8	مستوى 9	مستوى 10
6%	16%	38%	21%	6%	5%	3%	2%	3%	0%
ممتازة	جيدة جدا	جيدة	حسنة	متوسطة	دون الوسط	قريب من السيئة	سيئة	سيئة جدا	شنيعة) Execr (able

المصدر: MourdiWafa, idem, p 107.

6نبيل إسحق فرنسيس، 2004، محافظة المنيا: دراسة في التنمية المستدامة، رسالة الدكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة أسيوط، مصر، ص48.

كما بينت أنّ نوعية الهواء أعلى من الحسن بنسبة 81% من الحالات، حول المتوسط في 11% وبنسبة 8% في الحالات السيئة، والتي تتسبب فيها ملوثات: الـCO، الغبار والأوزون.



1-2-3/ تقييم مخاطر التلوث الصلب:

قد بينت الدراسة⁷ التي أجريت عن عينات للنفايات المنزلية عبر القطاعات الحضرية خلال فصول السنة، أنها تتكون من مختلف المواد المكونة للنفايات المنزلية التقليدية، إلا أنها تبلغ نسب متزاوجة ، فمن خلال الجدول التالي، يلاحظ تغير نسبة المواد الداخلة في تركيب النفايات حسب فصول السنة و نمط السكن

[7]CHENITI Hamza, idem,p87.

(الأحياء) و التي يلاحظ أن غالبيتها تتكون من المواد العضوية ثم النسيج، فالدقائق و البلاستيك، لتتدرج مع باقي المواد.

جدول (03): التركيب الكلي للنفايات المنزلية حسب الفصول لبلدية عنابة (2011).

طبيعة المادة	الربيع %	الصيف %	الخريف %	الشتاء %
مواد عضوية	45,22	41,97	46,09	49,59
ورق و كرتون	5,75	6,43	5,23	3,38
بلاستيك	10,50	8,07	9,97	11,48
نسيج و خرق	15,91	15,54	15,02	13,69
دقائق (>20 ملم)	11,28	13,90	12,23	12,03
متعدد العناصر	2,48	2,00	2,19	2,32
قابل للاحتراق	1,75	5,74	2,68	0,79
غير قابل للاحتراق	3,45	3,86	3,37	3,28
معادن	2,62	1,28	2,09	2,36
زجاج	0,76	1,01	0,84	0,80
نفايات خاصة	0,27	0,16	0,22	0,23

المصدر: p86 Cheniti Hamza.

كما يسجل أنها تتناسب من حيث الحجم مع المستوى الاقتصادي للسكان وأنها تزداد مجاليا في جنوب البلدية بين الغرب والشرق بهذا الترتيب والذي يعود للتركز السكاني حيث الكثافات السكنية المعتبرة.

كما يلاحظ أن نسبة قابلية الرسكلة للنفايات المنزلية تتراوح بين الربع إلى الثلث من القيم الكلية لها، لتستقر إجمالا عند 27.98% كمعدل سنوي وعام

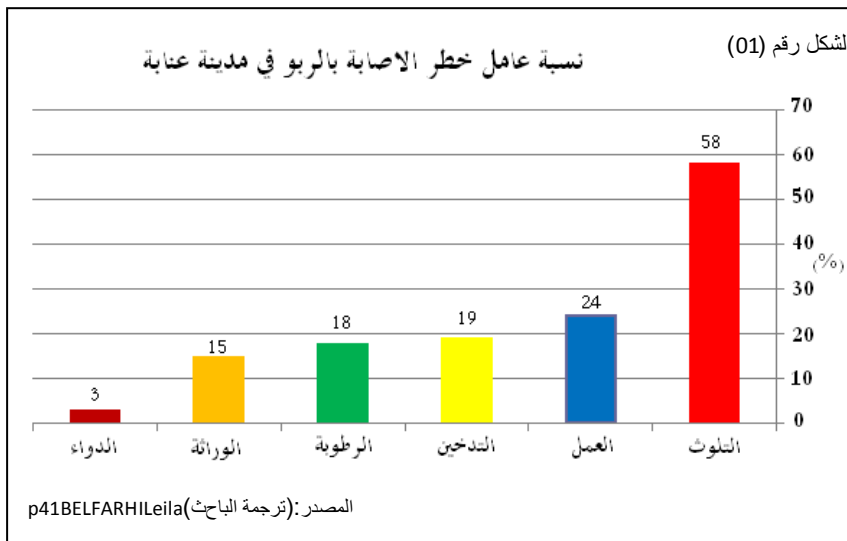
[8] CHENITI Hamza, 2014, la gestion des déchets urbains solides, cas de la ville d'Annaba, Docteur 3ème cycle, Faculté des Sciences de la Terre Département des Mines, Université Badji Mokhtar-Annaba, 135p., p99

للبلدية، وهي العملية التي تقلص من الإثارة السلبية لإنتاج النفايات⁹ التي تكلف الخزينة العمومية نحو 0.19% من الدخل العام كتكاليف للرعاية الصحية و0.13% من الدخل العام كخسائر اقتصادية نظير عدم الرسكلة أو التثمين الاقتصادي حسب وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

هذا وقد جاء في المخطط الجهوي للتهيئة الإقليم، أنه وفي سنة 2010 احتلت ولاية عنابة المرتبة الثانية إقليميا، من حيث تخزين النفايات الصناعية الخاصة بقيمة 84350 طن، في حين احتلت المرتبة الأولى في ميدان تخزين النفايات الخاصة ذات المنشأ الصناعي بـ 47520 طن، أي بنسبة 32.77% من القيمة الكلية في الشرق الجزائري والمقدرة بـ 144989 طن، كما احتلت المرتبة الثانية بقيمة 980 طن في تخزين النفايات الناتجة عن النشاطات الصحية.

1-3/تقييم المخاطر حسب الأمراض الناتجة عن التلوث:

تتعدد صور الأمراض الناتجة عن التلوث بتعدد الملوثات وخصائصها، إلا أن أكثرها بروزا هي الأمراض الناتجة عن التلوث الهوائي أو تلك المتنتقلة عبر المياه.



[9] KOUADRIA Nouredine, AMAR Fatah, TELAJDjIADjamel, 2013, Déchets solides et environnement urbain a Annaba Algérie) Approche Managériale, recherches et Études en sciences Humaines, n°07.

وقد بينت دراسة أكاديمية¹⁰ أن للتلوث آثار مباشرة على الصحة البشرية للسكان تجمع عنابة، لاسيما الأمراض التنفسية ممثلة أساسا في مرض الربو، إذا يعتبر التلوث المسؤول الأول عنه بنسبة 58 %، تليه عوامل أخرى ولكن بدرجات أقل (الشكل: 01).

كما بينت دراسة أخرى¹¹ العلاقة الموجودة بين تركيز الجزيئات العالقة وحالات الربو عبر بلديات التجمع (جدول: 04).

جدول (04): الارتباط بين تركيز الجزيئات العالقة (2006) وأزمات الربو.

البلدية	PS10(مكرون/م ³)	حالة أزمة ربو (2006)	حالة أزمة ربو (2009)
عنابة	76,45	360	1820
البوني	116,42	1920	4851
سيدي عمار	89,25	900	2084
الحجار	/	4197	9457

المصدر: WafaMourdi. p 120 ,

كما يقدم الجدول الموالي إحصاءات أخرى¹² عن حجم تفشي الأمراض التنفسية بسبب التلوث الجوي من خلال نسب الإصابة بالإضافة لمرض الربو، بالتهاب القصبات الهوائية المزمن دون أن تغطي هذه الأرقام عن الأمراض

¹⁰Belfarhi Leila, Les Effet de la Pollution Atmosphérique Sur Les Maladies Respiratoires à Annaba (Asthme), Magister, Département de biologie, Faculté des sciences, Université Mentouri-Constantine, 2011, 67p, p41.

¹¹ Wafa MOURDI, 2010, Pollution urbaine, impact sur l'homme et l'environnement « cas de l'agglomération de Annaba et ses environs », Magister, Département de Géologie, Faculté des Sciences de la Terre, Université Badji-Mokhtar- Annaba.

¹² Ben Derradji Mohamed El Habib, Krika Abderrezek, 2001, ressources en eau, pollution et santé dans la région d'Annaba-Algérie orientale, *Medit*, n°1, pp56,62.

المتنقلة عبر المياه الملوثة، والمعبر عنها من خلال نسب الإصابة بمرضي التيفويد والالتهاب الكبدي الفيروسي الآخذ في الارتفاع باطراد بالمنطقة والجزائر بوجه عام.

جدول (05): توزيع نسب الإصابة ببعض الأمراض عبر القطاعات الفرعية للصحة لكل 100 ألف ساكن بتجمع عنابة.

قطاع الصحة الفرعي	الربو	التهاب القصبات الهوائية المزمن	التفويد	التهاب الكبد الفيروسي
عنابة	213.30	4692.8	29.50	38.99
البوني	401.78	4997	9.54	3.47
الحجار	1960.06	5961.59	3.29	/

المصدر: من إنجاز الباحث اعتماد على Ben Derradji Mohamed El Habib, Krika وAbderrezek, idem.

2/التقييم الشامل لمستوى المخاطر عبر بلديات التجمع:

نهدف من خلال هذا العنصر إلى الوقف على مدى تركز المخاطر عبر بلديات التجمع الأربع، من خلال تحليل حزمة من المؤشرات المختلفة (السكانية، السكنية، التجهيزية، الديموغرافية، العمرانية، الصناعية، الصحية...)، منها ما تم دراستها أو الإشارة إليها في هذه الدراسة و منها ما لم يتم ذلك.

2-1/مناقشة خيار المؤشرات:

حاولنا التطرق إلى أهم المؤشرات الدالة على المخاطر البيئية والمعبرة عنها، كما تم اعتماد الكثافة، المعدل، النسبة وفي حالات نوعية القيم المطلقة، وذلك لما تقتضيه عملية المقارنة منهجيا، بين المجالات الإدارية المشكلة لبلديات التجمع، من خلال التركيز على المعطيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء بالدرجة الأولى.

لقد تم اختيار المؤشرات الديموغرافية باعتبار أن العامل البشري الفاعل والمنفعل بالمخاطر البيئية، لاسيما الفئات الهشة المعبرة عن فئة صغار وكبار السن، وهي الفئة الأكثر حساسية لتأثيراتها السلبية.

جدول (06): مؤشرات قياس مستوى المخاطر البيئية عبر البلديات بتجمع عنابة.

بلديات التجمع								المؤشر	
الحجّار		سيدي عمار		البوني		عنابة			
الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة		
4	577	2	1854	3	1316	1	5147	01	الكثافة السكانية (ن/كلم)
4	12.33	3	13.71	2	14.09	1	15.48	02	نسبة الفئات السكانية الهشة (%)
4	149	3	322	2	360	1	1030	03	الكثافة السكنية (مسكن/كلم)
4	539	3	1467	1	4011	2	2290	04	عدد المساكن الهشة (مسكن)
3	10,5	4	7,2	1	13,8	2	12,6	05	نسبة المساكن ذات الغرفة الواحدة (%)
1	86.2	3	86.9	2	84.6	4	95.1	06	معدل الربط بشبكة مياه الشرب (%)
2	90.1	2	86.7	1	80.4	4	93.7	07	معدل الربط بشبكة التطهير (%)
3	95	2	94	1	93.9	4	98.1	08	معدل الربط بشبكة الكهرباء (%)
2	62.3	3	66.9	1	43.3	4	83.2	09	معدل الربط بشبكة الغاز (%)
2	97.3	2	97.3	4	97.4	1	92.8	10	نسبة وجود المرحاض (%)

1	77	3	85.7	2	77.2	4	97.9	نسبة وجود غرفة استحمام (%)	11
3	95.1	4	96.3	2	95	1	93.8	نسبة وجود مطبخ (%)	12
2	16,18	1	23,71	4	6,23	3	11,25	الكثافة العمرانية الحقيقية	13
2	52.53	3	41.30	1	72.2	4	35.30	كثافة الطرق	14
2	0	2	0	2	0	1	2	المشآت الكبرى (مطار، ميناء)	15
1	118	2	74	3	63	4	0	المناطق الصناعي و النشاطات التجارية	16
3	13	2	20	1	21	4	08	عدد الوحدات الصناعية	17
3	1	3	1	2	4	1	5	عدد مصادر الملوثات الكبرى	18
1	41.82	3	5.39	2	6.94	4	1.33	كثافة أمراض التلوث (الأمراض التنفسية)	19
4	47,43	1	6,67	3	30,59	2	15,31	المجالات الطبيعية للبادية/ التجمع (%)	20
3	5	2	31.5	1	46.5	4	0	عدد المفرغات الكبيرة	21
54		53		41		56		مجموع الرتب	

المصدر: من إنجاز الباحث (اعتمادا على معطيات المصالح المختصة لكل مؤشر).

وتم التطرق لجملة من المؤشرات المرتبطة بالسكن وخصائصه المعبرة عن مستوى أدائه الوظيفي، باعتباره أكثر العناصر العمرانية ارتباطا والتصاقا بالحياة الحضرية للسكان، كما انه أول حلقة من حلقات التعرض للمخاطر البيئية، وأكبر العوامل المعقدة أو المخففة من آثارها السلبية من المصادر الأخرى بالمدينة، وهو ما يصدق إجمالا على مؤشر الكثافة العمرانية الحقيقية، التي هي المساحة المبنية على المساحة العمرانية.

كما تم التطرق إلى عامل كثافة الطرق ومنشآت النقل الكبرى (المطار والميناء)، باعتبارها مسرحا للتقلبات والحركة، ذات التأثيرات النوعية على معدلات

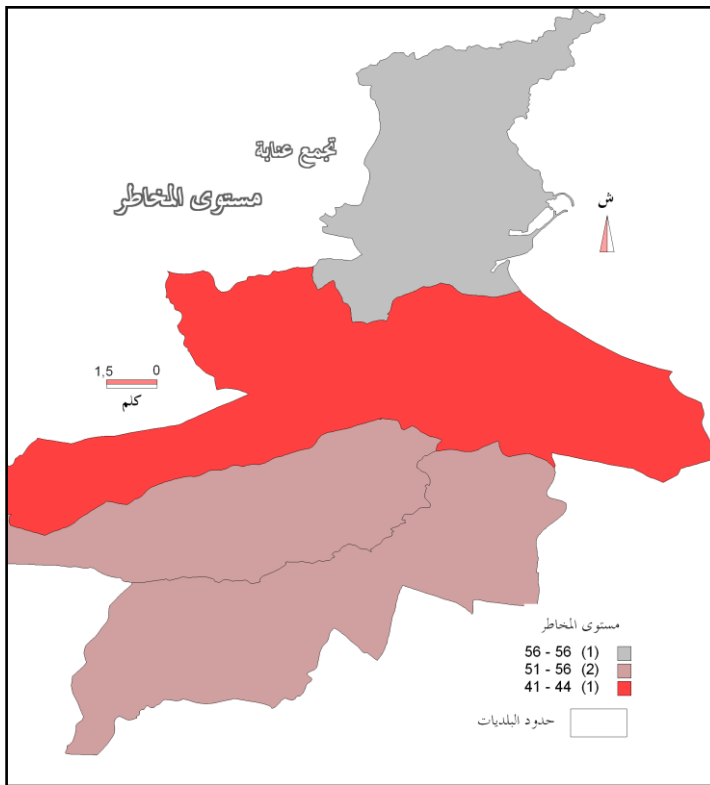
التلوث الحضري على الخصوص، إضافة للمؤشرات المعبرة عن العامل الصناعي الذي يعد أكبر الأنشطة البشرية تأثيرا في هذا الصدد. و تم التطرق إلى عدد مصادر الملوثات الكبرى التي هي أساسا صناعية، عدد المفرغات الكبيرة و كذا كثافة أمراض التلوث الدال الأكبر عن المخاطر و أثارها، و أخيرا المجالات الطبيعية كعامل ملطف لهذه الآثار. كما تجدر الإشارة إلى أن حدة و مستوى المخاطر تتناسب عكسا مع قيمة مجموع الرتب المسجلة.

2-2/ مناقشة النتائج:

رغم التقارب النسبي للقيم المسجلة لمستوى المخاطر البيئية عبر بلديات التجمع إلا أننا نسجل وجود ثلاث فئات لها، وهي:

فئة المستوى المرتفع: والذي تعبر عنه بلدية البوني بقيمة 41، أي بفارق 12 نقطة و 15 نقطة عن اقرب الرتب منها (بلدية سيدي عمار) وأبعدها (بلدية عنابة)، والذي يفسر وفقا للمؤشرات المعتمدة، بالضعف الكبير نسبيا المسجل بها على مستوى نوعية السكنات وربطها بالشبكات والخدمات المختلفة، بالإضافة لكثافة شبكة الطرق والوحدات الصناعية وحجم المفرغات.

فئة المستوى المتوسط: وتشمل بلديتي الحجار وسيدي عمار بقيم 54 و53 على التوالي، والتي تسجل قيم متوسطة في اغلب المؤشرات المعتمدة، والتي تعود لحدثة ومستوى التجهيزات القاعدية والربط بالشبكات للحظيرة السكنية (عمارات عامة)، إلا أنها تشهد نشاطا صناعيا و عمرانيا مشهودا أثرا على درجات التلوث ونتائجها به.



فئة المستوى المنخفض: وتمثله بلدية ومدينة عاباة بقيمة 56، ويفسر هذا الانخفاض النسبي بمستوى تجهيز السكنات وربطها بالشبكات المختلفة رغم كثافتها وكثافة ساكنيها، كما يرجع ذلك غياب الأنسجة والوحدات الصناعية الكبرى وكذا المفرغات الكبيرة وفق سياسات التفريغ والتجميل التي شهدتها.

خاتمة:

لقد سمحت عملية تقييم المخاطر البيئية بتجمع عاباة، بتحديد أهم صور المخاطر المرتبطة بالتلوث في مختلف أشكاله، والتعرف على حجم الضرر الذي

يمكن أن تمثله مخلفات النشاط الصناعي من خلال نماذج: مركب الحجار، اسميدال ووحدة الايدوغ وكذا القيم المتراوحة للتلوث المائي المسجل على الموارد المائية السطحية والجوفية من خلال نموذج السهل الغربي، بالإضافة إلى ذلك الذي يمس مياه الشواطئ وتلوثها بالمعادن الثقيلة، في حين بينت الإحصاءات لقربنة المناخية لاولفر، الموائمة الكلي المحصور في شهر ماي وبمستويات اقل في باقي الشهور، كما بينت أنّ نوعية الهواء أعلى من الحسن بنسبة 81% من الحالات وبنسبة 8% في الحالات السيئة، والتي تتسبب فيها ملوثات: الـ CO، الغبار و الأوزون

كما لوحظ أن نسبة قابلية الرسكلة للنفايات المنزلية -المتباينة خلال فصول السنة وأنماط الأحياء- تتراوح بين الربع إلى الثلث من القيم الكلية لها والتي تكلف الخزينة العمومية خسائر صحية واقتصادية، بالإضافة لاحتلال ولاية عنابة مراتب متقدمة من حيث تخزين النفايات من مختلف الأنواع.

وقد أفضت عملية التقييم الشامل للمخاطر بناءً على جملة من المؤشرات المتنوعة (سكانية، سكنية، صناعية، عمرانية، التلوث...) عبر مختلف البلديات المشكلة للتجمع، لتسجل بلدية البوني، فبلديتي سيدي عمار و الحجار معا المرتبة الثاني ثم المرتبة الرابعة لبلدية عنابة من حيث حجم المخاطر البيئية بها.

المراجع:

Risqué environmental la definition dico - mars 2010, 25 November2011 <http://www.dictionnaire-environnement.com/>

²[CHENITI Hamza, 2014, la gestion des déchets urbains solides, cas de la ville d'Annaba, Doctorate

3ème cycle, Faculté des Sciences de la Terre Département des Mines, Université Badji Mokhtar-Annaba, 135p., p99

³ KOUADRIA Nouredine, AMAR Fatah, TELAIDJIA Djamel, 2013, Déchets solides et environnement urbain a Annaba Algérie)

Approche Managériale, recherches et Études en sciences Humaines, n°07.

⁴Belfarhi Leila, Les Effet de la Pollution Atmosphérique Sur Les Maladies Respiratoires à Annaba(Asthme), Magister, Département de biologie, Faculté des sciences, Université Mentouri-Constantine, 2011,67p, p41.

⁵Wafa MOURDI, 2010, Pollution urbaine, impact sur l'homme et l'environnement « cas de l'agglomération de Annaba et ses environs », Magister, Département de Géologie, Faculté des Sciences de la Terre, UniversitéBadji-Mokhtar- Annaba.

⁶Balaska Adel, 2005, Traitement de l'eau usée de la laiterie Edough-annaba par des procédés physicochimiques et biologiques, Mémoire de Magister, Faculté des sciences de l'ingénieur, département de génie des procédés, UniversitéBadji Mokhtar Annaba, p 145.

استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تقييم الأثر البيئي للنفايات الحضرية والحد من المخاطر دراسة حالة مدينة أم البواقي

عبدي نضال⁽¹⁾ مباركة الهام⁽²⁾

¹ معهد تسيير التقنيات الحضرية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر)، أستاذة
مساعدة، numidianidal@gmail.com

² معهد تسيير التقنيات الحضرية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر)، طالبة
ماستر 2 هندسة حضرية mebarkailham04@gmail.com

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص: يتناول هذا البحث دراسة تطبيقية لتقييم الأثر البيئي بإحدى مدن الشرق الجزائري (أم البواقي)، وتأثيرها على العوامل الطبيعية والبشرية، حيث تواجه المدينة حالياً الكثير من المخاوف البيئية التي تمثل خطراً فعلياً يهدد تميزها واستدامتها، و من المشكلات البيئية التلوث والتغيرات المناخية، إضافة إلى أضرار الامتداد العمراني، ومشكلة التخلص من النفايات وغيرها، حيث سنحاول في هذه الدراسة إبراز إشكالية تسيير النفايات الحضرية، ومعرفة أفاق وواقع النفايات الحضرية والمشاكل الناتجة عنها ومدى تأثيرها على المجال الحضري، فقد تم الاستعانة بأساليب تقنية و مجموعة من التحلي لات وذلك من اجل التوصل إلى ضمان إعداد تقارير دقيقة مع تحسين جمع البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية بهدف تحسين عملية صنع القرار وإنشاء سيناريوهات تنبؤية لدراسات الأثر البيئي، في سبيل تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، والحد من المخاطر. فلأهمية طرق التخلص من النفايات دور كبير في الحد من الانشغالات المطروحة على المستوى البيئي.

وقد مكنتنا تطبيق نظم المعلومات الجغرافية لمنطقة الدراسة من تحديد ورصد أهم محاور الخطر للاحياء السكنية للمدينة والإلمام بكل جوانب هذا الموضوع، لما تملكه هذه التقنية من دور كبير في تسهيل عملية التخطيط واختيار المواقع المثلى. وقد سمحت الدراسة إلى التوصل إلى

إرشادات الملائمة وعرض نتائج وتوصيات التي من شأنها مساعدة الهيئات التي تعمل على تطبيق التشريعات البيئية المتعلقة بالنفايات والمصالح الخاصة بجمعها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات العلمية، ومنها التأكيد على الاستفادة من التقنيات الحديثة كنظم المعلومات الجغرافية في الدراسات العمرانية، وفوائدها لدعم صناعة القرار المتعلق بالخطط المستقبلية وتنفيذها خاصة في مجال الحضري، مع ضرورة وضع قوانين للحفاظ على البيئة والحد من المخاطر، مع وضع معايير تخطيطية محلية لتسيير النفايات بكافة أشكالها، تأخذ في اعتبارها الأبعاد العلمية والعملية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الجغرافية، الأثر البيئي، الحد من المخاطر ، مدينة أم البواقي

Résumé : Cette recherche porte sur une étude appliquée pour évaluer l'impact environnemental dans l'une des villes de l'est algérien (oum El Bouaghi), et son impact sur les facteurs naturels et humains, car la ville fait actuellement face à de nombreuses préoccupations environnementales qui représentent un réel menace pour son développement et sa pérennité. Les dégâts de l'étalement urbain, la problématique de l'élimination des déchets et autres, où nous tenterons dans cette étude de mettre en évidence la problématique de la gestion des déchets urbains, et de connaître les horizons et la réalité des déchets urbains et les problèmes qui en découlent de celle-ci et l'ampleur de son impact sur le champ urbain, Des méthodes techniques et un ensemble d'analyses ont été utilisés afin d'assurer l'élaboration de rapports précis tout en améliorant la collecte de données à l'aide de systèmes d'information géographique afin d'améliorer le processus de prise de décision et de créer des scénarios prédictifs pour les études d'impact environnemental, afin de parvenir à un développement urbain durable. Les méthodes d'élimination des déchets jouent un rôle majeur dans la réduction des préoccupations environnementales.

L'application de systèmes d'information géographique à la zone d'étude nous a permis d'identifier et de surveiller les axes de danger les plus importants pour les quartiers résidentiels de la ville et de se familiariser avec tous les aspects de ce sujet, car cette technologie a un grand rôle à jouer pour faciliter le processus de planification et le choix des sites optimaux. L'étude a permis d'établir des lignes directrices appropriées et de présenter des résultats et des recommandations qui aideraient les organismes travaillant à mettre en œuvre la législation environnementale relative aux déchets et aux intérêts de leur collecte.

L'étude a conclu un certain nombre de recommandations scientifiques, notamment en mettant l'accent sur l'utilisation des technologies modernes telles que les systèmes d'information géographique dans les études urbaines, et leurs avantages pour soutenir la prise de décision liée aux plans futurs et à leur mise en œuvre, en particulier dans le domaine urbain, avec la nécessité établir des lois pour préserver l'environnement et réduire les risques, en fixant des normes Planification locale de la gestion des déchets sous toutes leurs formes, prenant en compte les dimensions scientifiques et pratiques et bénéficiant des expériences d'autres pays.

Mots clés : systèmes d'information géographique, impact environnemental, réduction des risques, ville d'Oum El Bouaghi

المقدمة:

تعتبر قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم قضايا العصر التي تواجه العالم وخاصة الدول النامية، وذلك بعد التطور الذي عرفه العالم ببعديه الاقتصادي والاجتماعي، لكن رغم إيجابياته يحمل في طياته مجموعة من المشاكل البيئية المعقدة، حيث نجد أن ظاهرة التلوث البيئي الناتجة عن النفايات الحضرية الصلبة والسائلة، تشكل اليوم هاجسا كبيرا لكل دول العالم، حيث حاول العلماء بدراساتهم لهذا المجال الذي بدأ قبل مؤتمر ستوكهولم أي سنة 1970 تطبيق نظرية تعاونهم جميعا من أجل دراسة مشكلة النفايات وتحويلها إلى دراسة حالة وإعدادها من جميع الوجوه من منظور علم البيئة الجديد الشامل.

لقد أصبح موضوع العام والخاص وعلى كل المستويات: العالمي، الوطني والمحلي، وخصصت لهم ملتقيات عالمية ووطنية إلى جانب الكثير من المؤلفات والندوات والمحاضرات. خاصة إذا علمنا أن مشكلة النفايات ليست قضية كمية من النفايات يتم جمعها ونقلها والتخلص منها، وإنما هي قضية متشابكة تتداخل فيها الكثير من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإدارية...

ولقد نشأت في الجزائر هذه الظاهرة و تطور شأنها في ذلك شأن سائر الدول الأخرى التي تفاقمت بها مشكلة النفايات، وهي تسعى من خلال الأجهزة

القائمة على نظافة المدن إلى التخلص من هذه النفايات، إلا أنها لم تواكب هذا التطور و أصبحت غير قادرة على السيطرة والتحكم في تسيير هذه النفايات بشكل صحيح وسليم بيئيا.

ومن المدن الجزائرية التي تعاني من ظاهرة النفايات الحضرية نخص بالذكر مدينة ام البواقي، حيث تتميز هذه المدينة باختلال تسيير نظام جمع نفاياتها الحضرية.

وفي هذا الإطار قمنا بإعداد هذه الدراسة حتى نتمكن من تسليط الضوء على واقع تسيير النفايات الحضرية وحالة البيئة الحضرية بمدينة أم البواقي، وتكمن أهمية هذا الموضوع في تصور طريقة مثلى للتخلص من النفايات الحضرية، بغية المحافظة على توازن نظام مدينة أم البواقي، ولا يتم ذلك إلا عن طريق دراسة أسباب تراكمها ومحاولة الوصول إلى طريقة حلها بتطبيق مشروع إنجاز مخطط تسيير النفايات الحضرية، حيث تتم هذه العملية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لإيجاد حلول جذرية لها.

فنستطيع تخطيط وتنظيم عملية جمع ونقل النفايات بأفضل الطرق. حتى نتمكن من وضع الحلول المناسبة لحل المشاكل التي تعاني منها المدينة وإعادة التوازن لنظامها البيئي للحد من السلوكيات السلبية و التسيير غير العقلاني للنفايات .و ذلك بالاستعانة بتقنية نظم المعلومات الجغرافية، إضافة إلى الخروج بالنتائج والتوصيات والاقتراحات التي تفيد أصحاب القرار و المهتمين والمؤسسات العاملة في مجال إدارة النفايات الذي يخدم الوجه التنظيمي والجمالي للمدينة.

إشكالية الدراسة:

إن النمو العمراني المتسارع الذي شهدته الجزائر في الآونة الأخيرة أدى إلى توسيع الرقعة المعمرة في كل البلاد و نخص بالذكر مدينة أم البواقي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة المخلفات الناتجة عن هذا الاستهلاك، حيث تمثل الزيادة السريعة في حجم وأنواع النفايات وتوليد النفايات

الخطرة، التي ترجع أساسا إلى النمو الاقتصادي والتحضر والتصنيع، وإن تأثير التقدم الاقتصادي والاجتماعي على السكان والبيئة خلق مشاكل عديدة و مستمرة و كان مصدر الكثير من الأمراض والأخطار على صحة السكان من جهة وعلى البيئة من جهة أخرى، وهذا نتيجة انتشار النفايات وغيرها، والتي فرضت علينا معايشة الخطر الذي يسيطر على حياتنا وبيئتنا، كما يظهر لنا جليا أن الوضع في مدينة أم البواقي تفاقم نتيجة ارتفاع عدد السكان و الافتقار إلى التسيير المحكم للنفايات، مما يؤدي إلى انتقال الأمراض المعدية والمنتقلة عبر المياه السطحية و الجوفية بالإضافة إلى تشويه المنظر الطبيعي و العمراني.

سنتناول في هذا الموضوع دراسة النفايات في مدينة ام البواقي محاولين الكشف عن أسبابها و كيفية التخلص منها، و هو ما يجب القيام عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، التي تتمثل في استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية حيث يكن الاستفادة منها في مختلف عمليات التخلص النهائي من هذه النفايات، و التي يجب إبعادها عن المنطقة العمرانية و التأكد من أن تساقط الأمطار على هذه النفايات لن يتسبب في تلوث المياه الجوفية منها و السطحية، بالإضافة إلى الحرق أو الدفن غير الآمن، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث كوارث بيئية وصحية. وأيضاً دعم القرارات و المساهمة في وضع الحلول المقترحة والمناسبة للمشكلات، كما يمكن التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية بناء على المتغيرات العمرانية.

لذا يتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات منها:

- كيف يمكن توظيف نظم المعلومات الجغرافية SIG في الوصول لتسيير أمثل للنفايات في مدينة أم البواقي؟
- ما هو النظام الذي يجب وضعه لضمان الإدارة السليمة للنفايات؟ هل يمكننا تقليل إنتاج النفايات؟
- كيف يتم جمع النفايات الحضرية الصلبة بمدينة أم البواقي؟

• ما هي الطرق المستخدمة لمعالجة النفايات الحضرية الصلبة

بمدينة أم البواقي؟

فرضيات البحث:

بعد محاولتنا الإلمام بأهم الأسباب التي تكون قد أدت إلى سوء تسيير النفايات الحضرية في مدينة أم البواقي ، الذي نحن بصدد دراسته أدرجنا هذه الفرضية التي نود التأكد منها خلال دراستنا:

يعود تقادم مشكلة النفايات الصلبة بمدينة أم البواقي و تراكمها بالمجال الحضري إلى غياب نظام لتسييرها.

غياب الثقافة البيئية لدى السكان، صانع القرار و المسير.

أهمية الموضوع و أسباب اختياره:

إن اختيارنا لهذا الموضوع تسيير النفايات يرجع إلى عدة أسباب يمكن

إدراجها فيما يلي :

- أصبح هذا الموضوع في الوقت الراهن يستقطب المجموعة الدولية خاصة إذا علمنا أن كمية النفايات التي ينتجها النشاط الإنساني في ارتفاع مستمر.
- ازدياد العناية بتنظيم الملتقيات والقمة العالمية والندوات وغيرها إلا تعبيراً واضحاً عن مدى شعور العالم بالأخطار التي باءت تهدد الحياة على الأرض بالتالي تحول موضوع النفايات الصلبة من الانشغالات الأولى لدى المجتمع الدولي الذي أصبح يواجه مشاكل بيئية عديدة .
- كما يتوقع علماء البيئة بأنه إذا استمر ارتفاع درجة أو نسبة الإنبعاثات الغازية في الهواء سينتج عنه زوبان الجليد القطبي وبالتالي ارتفاع مستويات البحار مما يؤدي إلى إغراق الجزر والمناطق الساحلية وبالتالي اختفاء الأراضي خاصة الزراعية و الفلاحية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج العالمي.

- تتناول الدراسة استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تقييم التوزيع الجغرافي لحاويات النفايات في المدينة و التخطيط للموقع الأفضل لها بالإضافة إلى اختيار المسارات الأنسب لشاحنات جمع النفايات، بما تحويه هذه التقنية من قدرة عالية على توفير المعلومات و إدارتها وتحليلها في مستويات مختلفة.
- الاستفادة من التقنية في دعم القرار و المساهمة في وضع الحلول المقترحة للمشكلات الناجمة عن النفايات.
- التأثير على التغيرات المناخية و افتقار و تدهور طبقة الأوزون مما يؤدي إلى المساهمة في مشكلة الانحباس الحراري.
- انقراض أنواع عديدة من الحيوانات والنباتات.
- الإضرار بالموارد البيولوجية والأنظمة البيئية.
- أخطار كيميائية بسبب تسرب وتدفق المواد الكيميائية الخطرة على باطن الأرض والبحار.
- تلوث السلاسل الغذائية.
- إزعاج السكان بسبب إفراز روائح كريهة.
- تدهور النظافة والصحة العمومية مما يؤدي إلى نمو بعض الجراثيم والمكروبات.
- المساس بالمناظر والمواقع ذات الأهمية الخاصة.
- حدوث كوارث بيئية مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة.

منهجية البحث:

إذن مع تعدد المناهج وطرق البحث يسعى الباحث إلى اختيار المنهج المناسب الذي يتلاءم مع بحثه، ويمكنه من الحصول على الإجابات والتحقق من الفرضيات .

بعد قيامنا بدراسة المضامين المرجعية للصيانة المنهجية للبحث تبين لنا أن المنهج الذي يتلاءم مع موضوع دراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي. كما استخدم كذلك منهج التحليل المكاني من خلال تطبيق وظائف التحليل الملائمة التي توفرها نظم المعلومات الجغرافية من أجل التعرف على الاختلافات المكانية لمواقع حاويات النفايات و انتشارها أين يتمكن الباحث بالوصف المنظم للظاهرة من الوصول إلى معلومات يزيد بها الرصيد المعرفي حول ظاهرة موضوع الدراسة، ثم تأتي مرحلة التحليل باستعمال الأدوات المختلفة ، ثم تقنين النتائج في الأخير.

الأدوات المستعملة:

بعد تطرقنا إلى الإشكالية المطروحة، قمنا بتسطير منهجية ثم العمل وفقا للإجابة عن التساؤلات المطروحة وهذا مرورا بمراحل بحث علمية لتسهيل العملية، فقد تمثلت مراحل بحثنا هذا في المراحل التالية:

• مرحلة البحث النظري:

في هذه المرحلة قمنا بتشخيص مجال دراستنا والتعرف عليه عن كثب من أجل معرفة الأهداف المبتغاة وبدقة، كما قمنا، بجمع كامل المادة العلمية المتوفرة والتي تخدم موضوعنا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة: الخرائط الطبوغرافية و الجيولوجية، المخططات الكتب والمجلات ، المذكرات ...

• مرحلة البحث الميداني:

تعتبر مرحلة العمل الميداني من خلال الاتصال بمختلف المصالح والإدارات التابعة لولاية أم البواقي، غرضنا الأول والأخير جمع أكبر قدر من المعلومات الصحيحة عن مجال دراستنا .

• مرحلة الثالثة:

وهي المرحلة الأهم في إعداد البحث ، لكونها مرحلة بناء قاعدة بيانات

جغرافية وشمل

ذلكتحويلالخرائطالورقيةإلبرقميةوتحويلالصورالفضائيةالمأخوذةمنالقمرالصناعي Land

SAT ومعالجتها هندسيا، ومعالجة المعطيات وفق منهج علمي دقيق وسليم وكذا تحويل المعطيات إلى جداول ومخططات و رسومات بيانية مع تحليلها والتعليق عليها للخروج بدراسة وافية لكل جوانب موضوعنا .

1. مفاهيم عامة:

أ. نظم المعلومات الجغرافية:

لقد كان للتطور التكنولوجي الكبير أثر فاعل في خدمة الإنسان في جميع مناحي الحياة، الصحية والتعليمية والبيئية وغيرها ،و من هذه التقنيات المهمة و الفاعل تنظم المعلومات الجغرافية التي يتم الاستفادة منه في العديد من المجالات العلمية و العملية، حيث عملت على تقديم أفضل خدمة للإنسان من خلال ما توفره من معلومات سواء كانت بيئية، أو طبيعية، أو معلومات تمثل النشاط البشري،التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، حيث أن نظم المعلومات الجغرافية تعمل على توفير المعلومات بأشكال مختلفة كالخرائط و الأشكال البيانية والجداول و التقارير (الدليمي 2006).

ب. تعريف النفايات:

تتضمن النفايات بمعناها العام كل المواد التي تتخلف من نشاط الإنسان والتي لم يعد محتاجا إليها و إنما يحتاج بدلا من ذلك إلى التخلص منها، وهي تعتبر في هذه الحالة، من ملوثات البيئة إلا أماكن التخلص منها ، بطريقة لا تترك أثار ضارة .

النفاية هي كل مادة أو شيء يتخلص منها كل من بحوزته هذه النفاية أو ينوي أو يتوجب عليه التخلص منها .النفاية هي كل فضالة يتخلى عنها صاحبها لأنها غير صالحة للاستعمال، على أساس نسبة إنتاج 0.5 كلغ/ ساكن/اليوم تقدر كمية النفايات المنزلية المتولدة سنويا بـ 5.2 مليون طن أي 10.5 مليون م³ .

6. منطقة الدراسة:

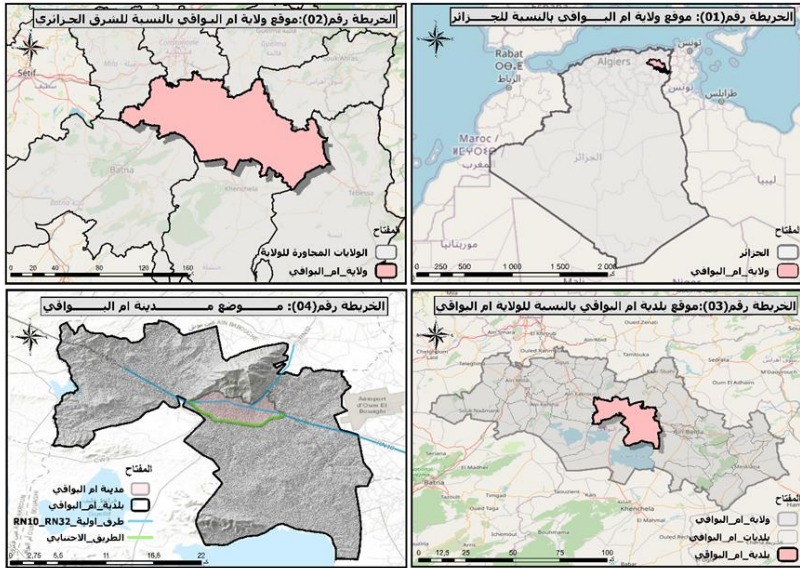
تقع ولاية أم البواقي جغرافيا في الشمال الشرقي للجزائر، يبلغ ارتفاعها على سطح البحر ما بين 700 إلى 1000م، بمحورها الطريق الوطني رقم (10)، تنتمي

لنطاق السهول العليا الشرقية المنحصرة بين سلسلة جبال الأطلس التلي من الشمال وسلسلة الأطلس الصحراوي، جبال الحضنة، جبال أوراس النمامشة من الجنوب.¹³

تقدر مساحتها بـ 6187,56 كم²، يقدر عدد سكانها بـ 602904 نسمة أي بكثافة سكانية قدرها 97,46 نسمة/كم²، وموقعها حسب الولايات الأخرى كما يلي:¹⁴ (انظر الشكل 01)

- من الشرق: ولاية سوق أهراس.
- من الغرب: ولاية ميلة.
- من الشمال: ولاية قالمة وقسنطينة.

الشكل رقم(01): موقع بلدية أم البواقي



لمصدر: من انجاز الباحثين ،جويلية2021م

¹³ المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير لبلدية أم البواقي 2016.

¹⁴ نفس المرجع.

- من الجنوب الشرقي: ولاية تبسة.
- من الجنوب الغربي: ولاية باتنة.
- من الجنوب: ولاية خنشلة.

تتموضع مدينة أم البواقي في شمال البلدية ، بمحاذاة جبل سيدي ارغيس الذي بلغ ارتفاعه 1635م، وأيضاً عند تقاطع محوري الطريقين ، الطريق الوطني رقم (10) ، والطريق الوطني رقم (32)، فهي منطقة عبور و همزة وصل بين مختلف المناطق و الولايات المحيطة بها .

7. واقع النفايات في مدينة أم البواقي:

1.7. كمية وتوزيع النفايات في مدينة أم البواقي:

يختلف توزيع كمية النفايات المنتجة بين القطاعات حسب عدد السكان لكل منها نظراً إلى أن متوسط ناتج الفرد من القمامة في المدينة 01 كغ/ساكن/يوم فإن اختلاف توزيع السكان بين كل منها يتبعه الاختلاف في ناتج القمامة المبنية في الجدول التالي:

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

إن قطاعات الجمع في المدينة أم البواقي مقسمة إلى ثلاثة 03 قطاعات بالرغم من وجود سبعة قطاعات بالمدينة، حيث لدينا حجم النفايات المجمعة في اليوم هو 902.29 م³/يوم، وقدرة العتاد أو الأعمال على الجمع هي 78 م³/يوم، ويوجد هناك عجز في الجمع قدره 30%، وهذا راجع إلى التوزيع غير المنتظم، لقطاعات الجمع.

وحسب مكتب الوقاية والنظافة فإنه:

في القطاع الأول: قدرة أكبر من حجم النفايات.

في القطاع الثاني : قدرة الجمع أقل ب 1,47 مرة من حجم النفايات.

في القطاع الثالث: قدرة الجمع أقل ب 2198 مرة من حجم النفايات.

1.7. تطور كمية النفايات بالمدينة:

إن أهمية معرفة مكونات النفايات الصلبة المنزلية يهدف أساساً إلى تحديد

نوع الجمع المناسب إضافة إلى تحديد نوع المعالجة و طريقة التدوير من أجل الاستفادة أكثر من هذه النفايات ، فيعد هذا النوع هو الأكثر شيوعاً و ارتفاعاً في كل المدن العربية مهما كان عدد سكانها وحجمه أو بحسب وكالة النفايات الوطنية المتوسط الوطني للقيمة 0.5 كجم / يوم / ساكن و بالنسبة لمدينة أم البواقي تقدر القيمة ب 0.9 كجم / ساكن وفقاً لمديرية البيئة لبلدية أم البواقي . يمثل الجدول التالي : جدول رقم(01) تطور كميات النفايات بالأطنان لعام 2020/2014.

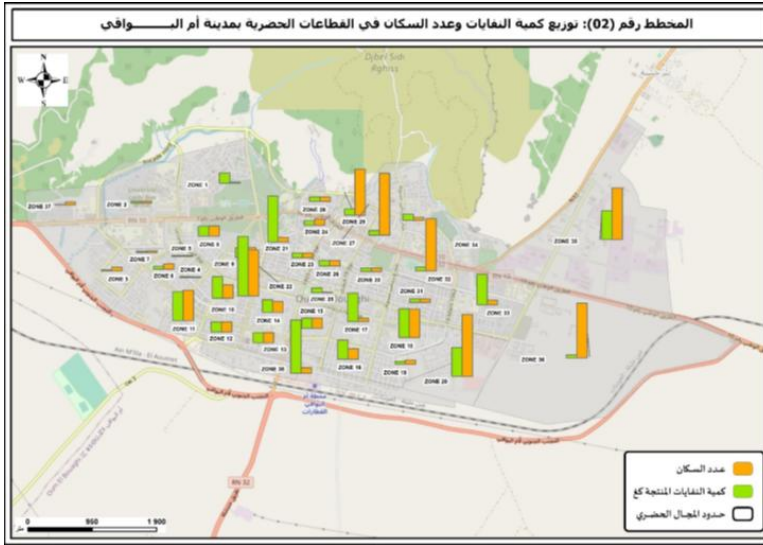
جدول رقم(01): تطور كمية النفايات ببلدية أم البواقي خلال الفترة

2020-2014

العام	كمية النفايات	معدل السنوي	معدل اليومي
2014	7076,86	1415,37	47,17
2015	11318,71	943,23	31,44
2016	11767,84	980,65	32,69
2017	19124,70	1593,73	53,12
2018	21572,95	1797,75	59,92
2019	23414,89	1951,24	65,04
2020	25901,47	2158,46	71,95

المصدر: مكتب الوقاية و النظافة لبلدية أم البواقي 2020.

حيث كانت هناك زيادة ملحوظة في كمية النفايات التي ألقاها السكان منذ عام 2014 ، (انظر المخطط رقم 02) وتتطلب هذه الزيادة جهوداً كبيرة من السلطات العامة والمستخدمين نظراً لقلّة إعادة التدوير والفرز ونظام التجميع الفعال تم توزيع قطاعات التجميع من قبل مختصين في هذه الخدمة دون أي دراسة أولية ولكن فقط لرسم مسارات بحيث يتبع السائقين دائرة التجميع الخاصة بهم في المدينة .



المصدر: من انجاز الباحثين ،جويلية 2021م

- إن الاستراتيجية التي يتبناها المسؤولون هي ببساطة دفنها هذه هي المناطق الرمادية القليلة التي تساهم في اختلال إدارة النفايات المنزلية في بلدية أم البواقي .
- ويزيد على ذلك وجود القطاع غير الرسمي من تعقيد الوضع أكثر فأكثر. العمال الذين ليسوا من سكان مدينة أم البواقي يقومون بفرز البلاستيك و الزجاج والألمنيوم ثم يبيعهم في تلاغمة حتى جامعي القمامة و السائقين يقومون بالفرز بأنفسهم في CET.

3.7. حالة الحاويات:

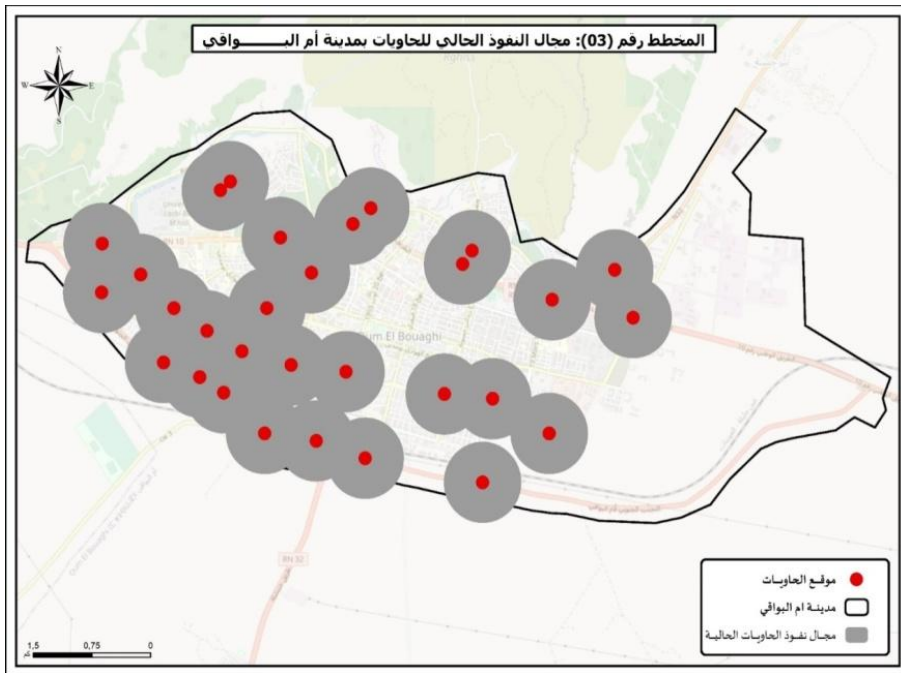
من خلال الدراسة نجد أن الحاويات اصغر سعة من الكثافة السكنية مما يجعل السكان يرمون النفايات في الأرض و هذا ينتج منه الحشرات وتشوه منظر الحي.

غياب رفع النفايات المضايقة وهذا بسبب التنظيم السيئ لعملية الجمع مما جعل ظهور مفرغات عشوائية في المدينة.

غياب الأمن ومقاييس الوقاية لعمال النظافة لان أوعية الجمع أغلبها غي ر مخصصة وغير جمالية.

4.7. التوزيع الجغرافي لحاويات القمامة في المدينة:

لتسيير النفايات مستقبلا بطريقة مثلى و لحماية البيئة , يجب معرفة كميات النفايات المنتجة و هذا لتسييرها الجيد حسب نوعها الكمي والكيفي عبر الزمن , ومن أهم النفايات الحضرية لمدينة أم البواقي : النفايات المنزلية , نفايات المستشفيات, مخلفات الأسواق , نفايات الطرقات , نفايات الهدم والبناء , نفايات المصانع, نفايات المذابح و المسالخ... (انظر المخطط رقم 03)



المصدر: من انجاز الباحثين ،جويلية 2021م

حيث بلغ عدد الحاويات التي تم رصدها في مدينة أم البواقي 1254 نقطة تتجمع فيها النفايات حيث تنتشر 986 منها على مستوى المدينة بنسبة 57 %

موزعة على جميع أحيائها التي يتم جمع النفايات بواسطتها؛ في حين تمرصد ما يقارب نسبته 43% من المواقع التي ترمى فيها النفايات بطريقة عشوائية.

8. مناقشة النتائج:

نظم المعلومات الجغرافية تتميز بالعديد من وظائف التحليل التي تستخدم في نمط التعرف على الظواهر الجغرافية، حيث تعتمد على المعطيات المكانية واللامكانية والتي تساعد في عمليات التخطيط والإدارة والتنظيم الأمثل لمختلف الخدمات، وأيضاً تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة. والحاويات التي تعتبر من الخدمات التي تتأثر بعدة عوامل أهمها المسافة التي تفصل بين الظاهرة نفسها والمساحة التي تنتشر عليها، فهما عاملان يتم قياس تحليل الجوار الأقرب. فهناك عدة معايير لاختيار مواقع حاويات النفايات أهمها:

خاصية استخدام الجار الأقرب

خاصية استخدام المسافة المعيارية

خاصية اتجاه التوزيع

معيار التحليل المجالي

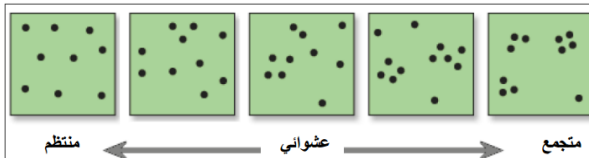
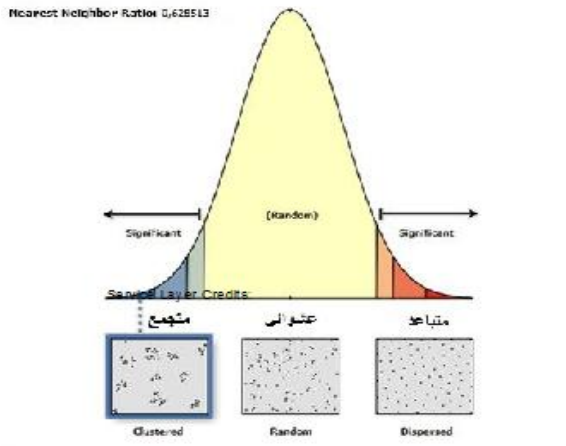
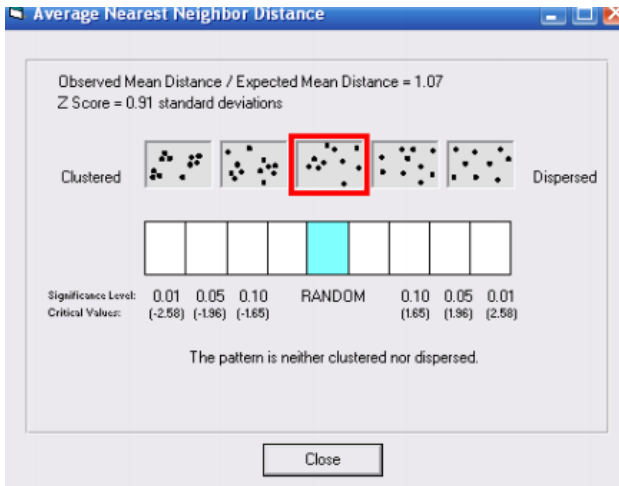
و لنؤكد أهمية التخطيط و اختيار المواقع المناسبة لها من تأثير إيجابي على الحاوية و وظيفتها و دورها في المجتمع والحي الذي تقع فيه. إضافة لذلك، فإن اختيار الموقع الملائم يساهم في التوزيع العادل وفي تحقيق أهداف المسؤولين والمخططين ومن ذلك جوانب السلامة، والمسافة، والبيئة المحيطة بها. ويمكن أن تقسم المعايير المؤثرة في اختيار المواقع، فيما يتعلق بحاوية النفايات في مدينة أم البواقي، إلى معايير خاصة تهم السكان؛ ومعايير تهتم بها الجهات المعنية كالبديية ومديرية البيئة و مؤسسات الجمع في هيئة شروط و ضوابط.

9. استخدام الجار الأقرب

فيما يخص نمط انتشار الحاويات فبعد التحليل الإحصائي المكاني

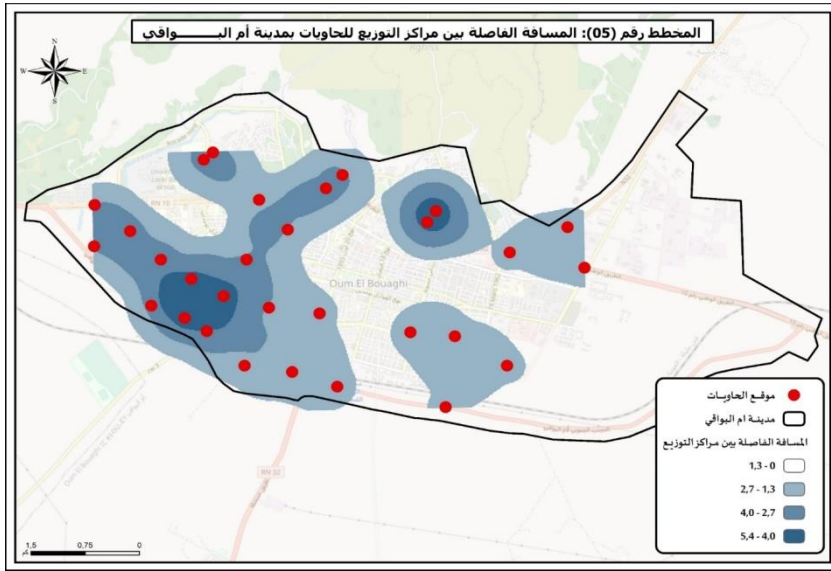
باستخدام تحليل صلة الجوار، وهذا ما يبين بأن الحاويات غير موزعة بشكل

منتظم في المدينة. حيث يعتبر تحليل الجار الأقرب (انظر المخطط رقم 04) من أهم أدوات التحليل المكاني في الجغرافيا، وذلك لمعرفة نمط توزيع الظاهرة الجغرافية، إذ كان يتم الحصول يدويا قبل استخدام نظم المعلومات الجغرافية،



المصدر: من انجاز الباحثين، جويلية 2021م

وتظهر نتائج التحليل على شكل نافذة بحيث تتراوح قيمة الجار الأقرب من 0 إلى 2.15، فإذا كانت صفرا يكون التوزيع المكاني نمط متجمع، وإذا كانت تساوي واحدا يكون نمط التوزيع عشوائيا، وإذا كانت أكبر من واحد يكون النمط متقاربا إلى أن يصل إلى 2.15، وبالتالي النمط منتشر على سطح منطقة الدراسة كلها، ويعني ذلك وجود قوى وع وامل وراءه وعليه تم من خلال تحليل معامل صلة الجوار تحديد النطاق الذي يسهل على المواطن قطعه للحاوية من جهة ومن جهة أخرى المدى الذي يلزم به المواطن قطعة لمكان رمي القمامة تحديد المسافة المثالية بين كل من الحاويات فيما بينها و بين السكنات .



المصدر: من انجاز الباحثين، جويلية 2021م

نتيجة التحليل الإحصائي المكاني باستخدام تحليل صلة الجوار في دراسة نمط انتشار الحاويات تبين أن نمط الانتشار هو نمط متجمع، تبين من خلال تطبيق تحليل صلة الجوار لجميع حاويات النفايات الحضرية بكافة مراحلها وبالباغة 986 حاوية موزعة على 12 منطقة حضرية من مناطق مدينة أم البواقي

سيادة النمط المتجمع للحاويات . حيث بلغت قيمة متوسط المسافة الفعلية بين الحاويات حوالي 2, 769 متر وهي أقل من قيمة متوسط المسافة المتوقعة مما ترتب عليه تسجيل الجار الأقرب لقيمة بلغت 70م .
و يدل هذا النمط على تركيز الحاويات في النطاق العمراني ذو الكثافة السكانية التي تتراوح ما بين متوسطة وعالية الكثافة، وأيضاً على انعدام وجود حاويات في الكثير من الأحياء .

10. النتائج:

المشاكل و النقائص و تقدير العجز:

- اتجاه هذه الوضعية الشاغلة جدا تبرز ضرورة التصدي و المواجهة عن طريق البحث عن حلول تتناسب مع خطورة الوضعية لهذا السبب أردنا اقتراح بعض النقاط التي تهدف إلى استئصال بعض التصرفات الفوضوية الغير قانونية و التي تؤثر على صحة الإنسان والبيئة و كذلك المساهمة في إيجاد حل لهذه الوضعية.

- إن التشخيص الميداني سمح لنا بملاحظة عدة نقائص على مستوى عمل الهيئة المكلفة بتسيير النفايات:

* ضعف نسبة الجمع و خاصة في ضواحي المدينة مما يؤدي إلى تراكم النفايات في الشوارع والأماكن الشاغرة .

* عدم وجود نظام خاص بجمع النفايات الخاصة (الأدوية والمبيدات...)، والضحمة أما الخاصة والسامة فترمى مع النفايات المنزلية مما يشكل خطر على عمال النظافة والسكان بصفة عامة.

* غياب مسار محدد ومدروس لعملية الجمع يكفل أحسن تجميع النفايات وفي أسرع وقت.

* اضطراب و عدم الانضباط في أوقات عبور شاحنات الجمع.

* استعمال أوعية لتخزين النفايات غير ملائمة شكلا وحجما.

- * تراكم وتغفن النفايات داخل الحاويات مما يساهم في انتشار الحشرات وتشويه المنظر الجمالي للأحياء الجماعية.
- * ارتفاع الحاويات بالنسبة للصغار مما يؤدي إلى تفريغ النفايات قرب الحاويات.
- * عدم وضع نظام خاص لجمع نفايات الأسواق مما يؤدي إلى تفريغها على الرصيف.
- * عدم وضع نظام خاص لجمع ومعالجة نفايات المراكز الصحية والمذبح والتي تعتبر من أخطر النفايات.
- * نقص في عدد العمال المختصين و ذوي الخبرة.
- * غياب سياسة الاتصال مع المواطنين.
- * قدم المعدات و الشاحنات المكلفة بجمع النفايات.
- * نقص في سعة المعدات و الشاحنات مقارنة مع كمية النفايات المنتجة يوميا.
- * عجز في تسيير النفايات المتراكمة.
- * تعرض الأشخاص للحوادث البدنية.
- * تردد متذبذب أثناء عملية الجمع.
- * غياب لمجمع ضخم.
- * عدم احترام مواعيد إخراج النفايات في حالة مرور الشاحنات.
- * رمي الأكياس من النوافذ وهذا ما يصعب عملية جمعها.
- * عملية التطهير ليست مضمونة بطريقة جيدة حيث يتم الجمع بواسطة عربات غالبا ما تكون في حالة سيئة.

11. خاتمة و توصيات لحل المشكلة:

نعتبر هذه الورقة البحثية بمثابة محاولة نهدف من خلالها إلى معالجة موضوع إدارة النفايات الحضرية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية فبالرغم من أهمية مثل

هذه المواضيع فإنها لم تتل حظا كافيا من الدراسات المعمقة لمعرفة الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن نظام متكامل يغطي كافة المجالات و المراحل المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة المنزلية وكذا دراستها من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية مع اختيار الحلول المناسبة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة المنشودة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة على شكل تشخيص لواقع النفايات الحضرية بمدينة أم البواقي , من أجل المعالجة العملية و البحث عن تقنية سليمة تحافظ على سلامة البيئة والسكان وذلك لعدم وجود التقنيات والإمكانات الملائمة للإدارة البيئية الحالية غير مؤهلة للرفع من مستوى يسمح بالتخلص والحد من حدة وأخطار النفايات . وكذلك فإن التوزيع الحالي للحاويات لا يتناسب مع عدد السكان وكمية النفايات المنتجة في منطقة الدراسة. مما يستدعي التعجيل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في اختيار المسارات الأنسب لشاحنات جمع النفايات، وللخروج بخريطة رقمية توضح أفضل إدارة النفايات الصلبة المنزلية الأمر الذي يفرض علينا أن نستفيد من تجارب الدول الرائدة في الميدان لتخفيف الوضع و الدفع قدما في تحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات الناجمة عن المصادر المنتجة للنفايات المنزلية و إضافة إلى ذلك توصلنا حسب مضمون البحث إلى وضع الأهداف، المتمثلة فيما يلي :

بعد تطرقنا لمشكلة النفايات الحضرية بمدينة أم البواقي من خلال التركيز على أهمية المشكلة بمختلف أبعادها وتسليط الضوء على أسباب المشكلة من خلال التحقق من الفرضيات و التي تعتبر الخطوة الرئيسية نحو حل هذه المشكلة، و محاولتنا الإلمام بمختلف النقائص ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات و الاقتراحات عليها تكون ناجعة على مستوى نظام تسيير النفايات الحضرية الصلبة بمدينة أم البواقي وهي كالتالي:

- إعادة تنظيم الهيئة المكلفة بتسيير النفايات الحضرية لبلدية أم البواقي.

- تنظيم وتنفيذ عمليات جمع النفايات المطابقة للبرنامج المصادق عليه من طرف مصالح البلدية.
- برمجة وتنفيذ عمليات الكنس و تنظيف المساحات العمومية المطابقة للبرنامج المصادق عليه من طرف مصالح البلدية.
- تنظيم وتنفيذ عمليات منظمة لجمع النفايات الضخمة وذلك بعد برمجة عمليات تحسيسية و إعلامية.
- تصليح الحاويات ما قبل الجمع.
- تحديد مسؤوليات كل من الجماعات المحلية والسكان وتبنيه الحكومة بالاهتمام بالمواطنين وحماية البيئة وتشجيعهم على السير الحسن للنفايات الحضرية.
- تحسيس المستهلكين خاصة منهم الأطفال بضرورة احترام المحيط البيئي والمحافظة عليه.
- تنظيم أيام دراسية لتوعية المواطنين وتنمية ثقافتهم البيئية.
- استغلال خبرات البلدان الأخرى حتى المجاورة في هذا الميدان عن طريق المشاركة في المهرجانات والخارجات العلمية.
- محاولة وضع برنامج مقترح يمكن من المساهمة في تحسين الوضعية.
- إيداع النفايات المنزلية في مكان يكون في متناول وسائل النقل.
- ضرورة إجبار كل منتج للنفايات للتكفل بها ودفع نفقاتها وكذلك يتم تحسيس الملوث وتحفيزه على النقل من حجم النفايات التي يطرحها.
- محاولة التركيز على استعمال الحاويات التي تقلل من انتشار النفايات التي تشوه مناظر الأحياء، كما أنها تعتبر أقل تكلفة وتسهل بدورها عملية الجمع لعمال النظافة.
- تسهيل عملية الجمع و استغلال الوقت من خلال إتباع مسار مسلك سهل ومنتظم للشاحنات إضافة إلى ضرورة إعلام المعنيين بالعناصر التي تتحكم في اختيار أنظمة الجمع وتنظيف المدينة ونذكر منها:

أ- الشروط الديمغرافية (السكان)

- عدد السكان.
- التركيبة المتوسطة للنواة العائلية.
- مستوى الهجرة.
- الشغل.

ب- شروط التعمير:

- الإقليم أين يكون فيه خدمة الجمع مضمون.
- كثافة الإسكان.
- كثافة التوضعات الحضرية.
- مرفولوجية الإقليم.

ج- إنتاج النفايات:

- العائلات، النفايات المنزلية.
- التجارة، التموينية أو غير التموينية.
- التجارة المعلبة .
- أسواق الأحياء والمغطاة.
- التوزيع الكبير Supermarché.
- المطاعم ونقاط الإطعام (الجامعات، المستشفيات)
- المؤسسات العمومية.
- المكاتب العمومية والخاصة.
- المدارس، الصناعات والحرف اليدوية.
- المستشفيات والمخابر الطبية.

الاقتراح لمشروع الجمع:

- تحليل الخصائص الديموغرافية وإنتاج وخلق مناطق حضرية.
- الإنتاج الكلي (الإجمالي للنفايات في اليوم للمدينة)

- ◀ متوسط إنتاج النفايات لكل ساكن في اليوم.
- ◀ حجم النفايات لكل ساكن في اليوم.
- ◀ الكثافة المتوسطة للنفايات.
- توعية السكان باحترام أوقات إخراج الأكياس و أوعية النفايات و تقيدهم بالوقت.
- فرز النفايات المنزلية و تصفيتها قبل الحرق:
- مراقبة تسيير النفايات وتنظيم فرزها وجمعها ونقلها ومعالجتها، بحيث يبدأ فرز النفايات
 - المنزلية من النواة أي: فرز البلاستيك والورق والزجاج والألمنيوم وغيرها داخل المنزل ثم في العمارة ثم في الحي خاصة النفايات الخطرة.
 - تميم النفايات بإعادة استعمالها أو رسكلتها، أو بكل طريقة يمكننا الحصول على مواد قابلة للاسترجاع أو الحصول على طاقة.
 - عدم رمي الوسائل الإلكترونية التي تحتوي على الكثير من المواد السامة والضارة (زيت الأسكاريل) مثل: البطاريات الكبيرة والصغيرة، وفصلها في أماكن منعزلة ثم استرجاعها والاستفادة منها من جديد.
 - حث مسيري المؤسسات الإستشفائية والصحية على اقتناء مرمد للتخلص من النفايات المعدية والخطرة.
 - وضع حاويات جماعية على أرصفة الطرقات وجوار الحدائق العامة تكون مختلفة بحيث واحدة خاصة بالمواد البلاستيكية والأخرى بالورق و أخرى نفايات المأكولات مثلا.
 - تجنب عمليات الحرق داخل المفرغة العمومية والمدينة بصفة عامة.
 - اختيار الموقع المناسب لمكان المفرغة حيث تكون في مكان بعيد عن السكان وعن الأراضي الزراعية والمساحات الغابية، طبيعة صخور المكان غير نفوذة للطبقات الجوفية لتفادي تلوث المياه الجوفية (les nappes).

- دراسة المنطقة يجب أن تكون معمقة وأن تكون غير عرضة للرياح قبل اختيار موقع المفرغة يجب إجراء دراسة تأثيرها على البيئة طبقا للمرسوم 78/90 المؤرخ في 1990/02/27 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.
- إحياء الأيام الوطنية والعالمية للبيئة و تخصيص يوم تحسيسي لقضايا النفايات.

اقتراح إجراءات فعالة لحماية البيئة الحضرية من خطر التلوث:

- اعتماد ميثاق بيئي حضري من طرف المنتخبين المحليين يكرس خاصة التسيير الحضري المنسجم والمتكامل بغرض الحماية والحفاظ على البيئة ذو نوعية وتأمين تنمية مستدامة للمدينة، لأنه كما نعلم أن التحضر السليم يوفر مقومات بيئية مستدامة.
- توفير الهياكل البيئية المتكاملة التي تخدم سكان المدينة حسب ظروفهم وهي:

* أفعال برنامج أولي يهدف إلى تحسين تسيير النفايات الحضرية الصلبة عن طريق تنفيذ برنامج مستمر للتكوين والإتقان إلى جانب تجريد ترسيمات توجيهية والمخططات لتسيير النفايات على مستوى المدينة وكذا استئصال المفرغات الفوضوية (أماكن الرمي العشوائي).

* الأخذ من سياسات التخفيف من الأضرار البيئية إلى أدنى حد إن لم تعمل على القضاء إن أمكن ذلك.

* التهيئة التدريجية للمفرغات الخاضعة لمراقبة السلطات العمومية.

* التحسيس والتربية البيئية:

إن للتربية و التحسيس بمعاناة البيئة لجراء عدم الاهتمام بها يعتبران أدوات مدعمة لأعمال أخرى تستهدف حماية البيئة في هذا الصدد يجب أن يندرج التحسيس بمشاكل البيئة والتوعية والتربية البيئية في مجموعة منسجمة ومتكاملة من الإجراءات والأعمال مفادها الدعم الطبيعي بحث المواطنين على احترام قواعد

البيئية ولاشك في أنهما سيكونان نائبين للأدوات الأخرى عندما تتواصل إلى إقناع الأشخاص وتحفيزهم ليغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية إزاء البيئة. و لذا يجب أن ترمى هذه المسؤولية إلى جميع أفراد المجتمع للتكفل بها، لأن السلطات المعنية وحدها لا تستطيع أن تتحمل أعباء كل البشر وبالتالي يجب أن نعالج بالدرجة الأولى الوعي الفكري و نزرع سياسة المحافظة على البيئة في العقول البشرية وذلك ب: الإعلان، الإشهار، والتوجيه والإرشاد قبل توفير الوسائل المادية والبشرية.

- و من الحلول التي رأيناها مناسبة و مثلى هو مركز الردم التقني على أن يتوفر على الشروط التالية:

- استغلال وتسيير المركز التقني لردم النفايات وفقا لدفتر الشروط المضبوط.
- تسديد خدمات الجمع و النقل والمعالجة للنفايات الحضرية.
- تسديد خدمات معالجة النفايات التي تدخل المركز (على مستوى مركز الردم ام البواقي).
- تجهيز المجمع.

11. المراجع:

1. فادي رحمة. 2006. إدارة النفايات الصلبة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. جامعة تشرين.
2. ماجد محمد حسام، و محمد صابر شعله. 2013 نظم معلومات جغرافية متقدمة. مصر: دار الوادي.
3. بوفنارثفاطمة، تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2009. جامعة قسنطينة.
4. نهلة عباس محمد حامد، تطبيق نظم المعلومات الجغرافية GIS لرصد مواقع مكبات ومحارق النفايات المنزلية- بولاية الجزيرة - السودان. 2019.

5. جابري محمد الطيب، دور نظم المعلومات الجغرافية في إدارة النفايات الحضرية مدينة تبسة نموذجا-2019.
6. بريني الجويلي، تسيير النفايات الحضرية وإعادة تدويرها دراسة حالة مدينة عين وسارة 2016.

حماية البيئة بين حاجة الاقتصاد ومقتضيات القانون

"تحليل دراسة التأثير على البيئة لمنجم الفوسفات ببلدية بئر العاتر كنموذج"

عيسى قريب⁽¹⁾

¹ قسم الهندسة المعمارية، كلية العلوم والتكنولوجيا- جامعة العربي التبسي، تبسة، أستاذ محاضر

aissa.grib@univ-tebessa.dz

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

يتطرق البحث لدراسة موضوع حماية البيئة في الجزائر؛ من منطلق التباين الملاحظ بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية، ويهدف لإيجاد آليات وبدائل للتقليل من انعكاسات التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية. وفي هذا الإطار يركز البحث على تحليل "دراسة التأثير على البيئة" ودورها في أخذ القرار، باعتبارها آلية تهدف للتقليل من الانعكاسات السلبية على البيئة. أعدّ البحث في مرحلة أولى وفق مقارنة تحليلية خصت دراسة التأثير على البيئة وقد ساهمت في تكوين رصيد نظري تم القياس عليه في المرحلة الثانية؛ التي سيقف وفق مقارنة ميدانية لدراسة حالة تتمثل في منجم الفوسفات ببلدية بئر العاتر. خُصّ البحث إلى أن أخذ القرار لممارسة نشاط استغلال الفوسفات يأخذ في الحسبان البعد الاقتصادي للمشروع ويتجاهل لحدّ كبير للبعد البيئي والاجتماعي، وهي الممارسة التي تؤثر سلبا على التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، التنمية، البعد الاقتصادي، منجم الفوسفات، بئر العاتر.

Abstract:

The research deals with the study of the subject of environmental protection in Algeria. Out of the observed difference between environmental protection and development requirements, it aims to find mechanisms and alternatives to reduce the repercussions of pollution caused by industrial activities. In this context, the research focuses on analyzing "studying the impact on the environment" and its role in decision-making, as a mechanism aimed at reducing negative repercussions on the environment.

The research was prepared in the first stage according to an analytical approach, which focused on the study of the impact on the environment, and contributed to the formation of the theoretical balance measured in the second stage; Which was conducted according to a field approach to study the case is the phosphate mine in the Bir El Ater.

The research found that decision-making for phosphate exploitation takes into account the economic dimension of the project and largely ignores the environmental and social dimension, a practice that adversely affects sustainable development.

Keywords:

Environnemental protection, Development, Economic Dimension, Phosphate mine, Bir El-Ater.

المقدمة:

تهتم الدول منذ زمن بعيد بالمحافظة على الإطار العام للبيئة وأصدرت عدة قوانين للحد من التلوث البيئي بوضع الآليات المتكّمة في ذلك، بلهذال طرق وأساليب حديثة في الاستغلال أو الإنتاج وأيضا استعمال المواد الأقل ضررا على البيئة سعيا منها لمحافظة على الموارد الطبيعية ومنع تلوث المياه والهواء والتربة، وفي هذا السياق ركزت على تنظيم عمل المنشآت التي تتسبب بحكم تخصصها في تلوث المحيط كالمصانع والمناجم وغيرها. في الجزائر وفي سنة 1983 صدر القانون رقم 03/83 المؤرخ في 05/02/1983 المتعلق بحماية البيئة المعدل والمتمم بالقانون رقم 06/84 المؤرخ في 07/01/1984 أين أولت السلطات العمومية اهتماما واضحا لهذا القطاع الحساس الذي بدء يشهد نشاطات جديدة. وفيما يخص قطاع المناجم فقد صدر القانون رقم 24/91 المؤرخ في 06/12/1991 الذي ينظم النشاطات المتعلقة بالبحث واستغلال المعادن وأيضا القانون رقم 10/01 المؤرخ في 03/07/2001 المتعلق بالمناجم، والمرسوم التنفيذي رقم 65/02 المؤرخ في 06/02/2002 المتعلق بإجراءات منح رخصة

المناجم والتزامات المستفيد من الرخصة، وتجدر الإشارة إلى تطور هذه النشاطات بشكل واضح مما أدى بالسلطات العمومية إلى تبني توجه قانوني جديد يواكب متطلبات التنمية المستدامة كما لقانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والقانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. وبهذا وضعت بعض القيود والإجراءات لممارسة مختلف النشاطات الملوثة للبيئة و من ضمن هذه الإجراءات دراسة التأثير على البيئة التي تهدف إلى تحديد مدى ملائمة إنجاز مشروع ما وإدماجه في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة له، والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة والجوار ، وتعد هذه الدراسة تبعا لأحكام المرسومين التنفيذي رقم 144/07 ورقم 145/07 المؤرخين في 2007/05/19، ويختلف محتوى الدراسة بحسب حجم المشروع ودرجة تصنيفه والآثار المتوقعة على البيئة، وتتضمن تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي. وتحديد منطقة الدراسة ووصف الحالة الأصلية للموقع وبيئته لاسيما الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، الفضاءات البرية والمائية المحتمل تأثيرها بالمشروع وأيضا وصف مختلف مراحل المشروع خاصة مرحلة الإنجاز والاستغلال وما بعد الاستغلال ، وتقدير أصناف وكميات الرواسب والانبعاث والأضرار التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل انجاز المشروع واستغلاله ، كما تسعى الدراسة لتقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة (الهواء، الماء والتربة، الوسط البيولوجي والصحة العمومية... الخ) ، وإعطاء التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأخطار المترتبة على إنجاز مختلف مراحل

المشروع أو تقليصها أو تعويضها ، بالإضافة كذلك الموضوع مخطّط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة، وعمليات تفتيش دورية ومستمرة من طرف لجنة حراسة ومراقبة البيئة في إطار تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 2006/05/31 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة لحماية البيئة.

منهجية البحث:

وجّه البحث على مرحلتين وفق المنهج التحليلي في المرحلة الأولى باعتباره يقوم على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، حيث ركّز على استقراء وتحليل "دراسة التأثير على البيئة"¹⁵ كان الغرض منها تتبع مدى احترام تعليمات حماية البيئة لاستغلال هذا النوع من الأنشطة.

وفي المرحلة الثانية انتهج البحث العمل الميداني بجمع المعلومات المتوفرة على مستوى الأطراف الفاعلة في هذا القطاع، وقد أسهمت هذه المرحلة في قياس وتقييم حالة الدراسة وهو ما مكّن من استخلاص بعض النتائج التي على ضوءها قدّمت التوصيات الضرورية للإشكالية المطروحة.

1. مفاهيم مستعملة في البحث:

البيئة:

هي مجموعة العناصر الطبيعية والمنشآت البشرية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تساعد على وجود وتغيير وتنمية الوسط الطبيعي، والكائنات الحية، والأنشطة البشرية. وهي مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات (الصيرفي، 2007).

¹⁵ الدراسة تم إعدادها من طرف مركز الدراسات والبحوث التطبيقية في التنمية التابع لشركة مناجم الفوسفات لولاية تبسة، 2006.

2.2. دراسة التأثير على البيئة:

هي دراسة قبلية تمكّن من تقييم الآثار المباشرة، وغير المباشرة التي يمكن أن تلحق البيئة على الأمد القصير، والمتوسط، والبعيد، نتيجة إنجاز المشاريع الاقتصادية والتنمية وتشديد التجهيزات الأساسية، وتحديد التدابير الكفيلة بإزالة التأثيرات السلبية، أو التخفيف منها، أو تعويضها بما يساعد على تحسين الآثار الإيجابية للمشروع على البيئة.

3.2. الإنفاق البيئي:

يختلف مفهوم الإنفاق البيئي حسب المجال المستخدم فيه، إلا أن المتفق عليه أنه مجموع النفقات التي تقلل الأضرار على البيئة وتساعد على ترميم الموارد الطبيعية، وهو يمثل جزءا من التكاليف المالية الضرورية للتعويض عن الأضرار السلبية للنمو الاقتصادي، أو بعبارة أخرى نفقات دفاعية (Leibert, 1989)، وتصنف النفقات البيئية حسب الوسط البيئي مثل الهواء، المياه، التربة، الضجيج، التنوع الحيوي والمنظور الطبيعي للأرض (Euro Stat, 2000).

4.2. المنشأة المصنفة:

"هي كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة المحددة في التنظيم المعمول¹⁶.

5.2. المؤسسة المصنفة:

"هي مجموع منطقة الإقامة، والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يحوز المؤسسة أو المنشآت المصنفة التي تتكون منها، أو يستغلها أو أوكل استغلالها إلى شخص آخر¹⁷.

¹⁶الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 لسنة 2006، ص 10.

¹⁷المرجع السابق نفسه.

3. تحليل دراسة التأثير على البيئة:

تضمنت دراسة التأثير على البيئة موضوع هذا البحث عدة جوانب تتعلق بالمحيط الطبيعي والاجتماعي لمنطقة الدراسة، ونستعرض فيما يلي أهم العناصر المرتبطة بتكوين النظام البيئي وابرز ما يتعلق بحماية البيئة.

1.3. الوضعية الحالية لمنطقة الدراسة:

يقع المشروع في منطقة " بلاد الحدية " المتواجدة بالجهة الجنوبية الشرقية لمدينة بئر العاتر وتبعد عنها بـ 14 كلم أي حوالي 99 كلم عن مقر الولاية تبسة. تبلغ مساحة الاستغلال المنجمي 897 هكتار، تتواجد على ارتفاعها بين 730 م و 790 م عن سطح البحر وهي مجال ذو طبوغرافيا متباينة من ناحية التضاريس. ويسود المنطقة مناخ قاري عموما ومتغير من نصف جاف كما في الجهة الشمالية لولاية تبسة إلى جاف كما في الجهة الجنوبية لبلدية نقرين، تتراوح درجات الحرارة على مدار 05 سنوات الأخيرة من 4 درجات إلى 40 درجة مئوية في حين ينحصر عدد الأيام الممطرة بين 66 يوم و 107 أيام في السنة، وتقدر كمية الأمطار من 200 ملل إلى 400 ملل في السنة، أما الرياح السائدة في المنطقة محددة باتجاه الغرب والشمال الغربي وبصفة ثانوية باتجاه الشرق والجنوب الشرقي.

أ- الشبكة الهيدرولوجية: في منطقة بئر العاتر هناك 03 أحواض مائية رئيسية (حوض وادي غزنتة متواجد بالجهة الشمالية للبلدية، حوض وادي سوكياس متواجد بالجهة الجنوبية للبلدية، وحوض وادي الحرشان متواجد بالجهة الجنوبية الشرقية للبلدية وهو محاذي لمنطقة الدراسة)، هذه الأحواض الثلاثة تشكل شبكة هيدرولوجية للمياه الناتجة عن تساقط الأمطار، وهي عبارة عن أودية مؤقتة الجريان خاصة في فصل الحرارة وتتجه المياه السائلة من الشمال إلى الجنوب

باتجاه حوض شط ملغيغ، ويبلغ عرض وادي الحرشان حوالي 100 متر وهو عبارة عن وادي عرضي غير عميق تكسوه النباتات الرعوية على حوافه.

ب- **المياه الجوفية:** إقليم بئر العائر غني بالمياه الجوفية ونخص بالذكر منطقة عقلة احمد التي تبعد عن منطقة الدراسة بحوالي 20 كلم شمالا، تضم 10 آبار مستغلة ذات منسوب مائي من 10 إلى 15 ل/ثا ومنطقة سوكياس و بنتية اللثان تبعدان عن منطقة الدراسة بحوالي 12 كلم وتضمان 02 آبار مستغلة ذات منسوب مائي من 10 إلى 15 ل/ثا، إضافة إلى منطقة الذكارة التي تبعد عن منطقة الدراسة بحوالي 35 كلم شمالا وتضم 04 آبار مستغلة، وهي الممّون الرئيسي لمدينة بئر العائر بالمياه الصالحة للشرب.

2.3. الوسط البيولوجي:

أ. **الثروة النباتية:** بحكم الموقع الجغرافي لبلدية بئر العائر ضمن الجهة الجنوبية للأطلس الصحراوي، فهي منطقة سهبية تمتاز الجهة الشمالية منها بغطاء نباتي معتبر تكسوه بعض النباتات السهبية مثل الحلفاء، القطف، الشّيح... الخ، أما بالجهة الجنوبية للبلدية فهناك تفهقر للغطاء النباتي بسبب الطبيعة الجافة للمنطقة، وكذا بسبب الرعي العشوائي وعدم حماية المراعي، فنجد منطقة الدراسة مثلا خالية بنسبة كبيرة من الغطاء النباتي ما عدى بعض الأجزاء المغطاة بنباتات الحلفاء بنسبة 07% من إجمالي المساحة، أما ما يتعلق بالغابات فهناك منطقتان غابيتان بشمال البلدية هما جبل فوة وجبل الزريقة، حيث تغطي الغابات مساحة 5518 هكتار من المناطق الجبلية، في حين تبلغ مساحة المراعي حوالي 90.869 هكتار تتوزع أغلبها بالمناطق الشمالية، وتبلغ المساحة المغطاة بنبات الحلفاء حوالي 8500 هكتار، في حين لا توجد أي فصيلة نباتية مميزة داخل منطقة الدراسة، باستثناء بعض البساتين المنقرقة والمتمثلة أساسا في أشجار الزيتون والمشمش، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه البساتين 12 هكتار، موزعة على سبعة قطع مستغلة من طرف السكان المحليين المجاورين لمنطقة الدراسة من الجهة الشمالية.

ب. **الثروة الحيوانية:** لا بد من الفصل بين نوعين من الحيوانات وهما الحيوانات الأليفة وهي الأكثر انتشارا في المنطقة، ويعتمد سكان المنطقة على هذه الحيوانات في معيشتهم اليومية مثل الأغنام ، الماعز والأبقار ، ويقدر عدد رؤوس الأغنام والماعز في جوار منطقة الدراسة بحوالي 2200 رأس من إجمالي 99150 رأس على مستوى البلدية أي بنسبة 2.20 %، ويقدر عدد رؤوس الأبقار بـ 25 رأس. أما الحيوانات البرية فتفتقر لها المنطقة كونها آهلة بالسكان، حيث يتم قدوم الحيوانات الليلية من المناطق المجاورة خاصة منطقة جبل العنق وجنوبها ونسجل تواجد الأنواع التالية (الأرانب البرية، الخنزير، فصيلة الذئب والثعالب والفتك)، كما نجد أنواع أخرى وهي اقل انتشارا وشبه مفقودة مثل (الغزال من نوع غزال الكتبان، الكبش البري والضبع) وتظهر هذه الحيوانات للعيان كلما اتجهنا جنوبا نحو بلدية نقرين، وتعتبر منطقة الدراسة شبه خالية من الحيوانات التي يتطلب حمايتها مثل الغزال والكبش البري.

3.3. الوسط الاجتماعي والاقتصادي:

أ. **الفلاحة:** يسود الطابع الفلاحي الموسمي على كل المساحات القابلة للزراعة بالمنطقة، مثل الحبوب (القمح والشعير)، وقد اثر الحرث العشوائي على تقهقر الغطاء النباتي الرعوي الذي يميز الجهة، في حين تسجل عدة مساحات زراعية مستصلحة و بها أنواع من المغروسات والأشجار المثمرة خاصة بالجهة الشمالية الشرقية وتتمثل هذه الزراعة في أشجار الزيتون، المشمش، التفاح وبعض الخضروات أما المناطق الغابية فهي تتشكل أساسا من أشجار الصنوبر الحلبي والبلوط، وبعض الأحرش ذات الطبيعة الرعوية مثل الحلفاء، مع عدد محدود من أشجار الكاليتوس، وبصفة عامة وحسب المصالح الفلاحية فان إنتاج الحبوب يعرف انخفاضا كبيرا، حيث لا يتعدى 03 قنطار/ هكتار، وهذا راجع لنوعية التربة ونقص كميات الأمطار المتساقطة على المنطقة.

ب. العمران: تتموقع منطقة الدراسة بين أربعة تجمعات سكانية منها ثلاث تجمعات ريفية إضافة إلى التجمع الرئيسي (مدينة بئر العاتر) التي تقع بالجهة الغربية لمنطقة الدراسة ويبلغ عدد سكانها 89317 نسمة من إجمالي سكان البلدية المقدر عددهم بـ 98400 نسمة¹⁸، وهو التجمع الذي يسيطر على إقليم البلدية من ناحية الخدمات المختلفة والمرافق المتوفرة، تبلغ مساحة المحيط العمراني حوالي 12.50 كم²، كما يصل متوسط ارتفاع المدينة عن سطح البحر بحوالي 800 م.

4.3. المناظر السياحية والطبيعية:

تحتوي منطقة الدراسة على كتل تضاريس مشكّلة من بعض الصّخور التي تغطّي الكلس الرملي أو المارن، ومادة التيف الحجري والرّمال، في حين لم نسجّل أي مناظر طبيعية أو معالم سياحية كما هي محددة بالقانون رقم 29/90 المعدل والمنتم بالقانون 05/04 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

4. اكتشاف الفوسفات بالمنطقة:

يعود تاريخ اكتشاف مادة الفوسفات بمنطقة الحدية إلى سنة 1924 طبقاً للمخططات الجيولوجية للمنطقة، وتأسس هذا الاكتشاف سنة 1988 عن طريق تجارب فيزيائية بالحفر العمودي وإنجاز الخنادق، وتؤكد ذلك عن طريق المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1988 والذي يحدد إحداثيات المنطقة الفوسفاتية كما يلي:

تقديرات الباحث لسنة 2019 بالاعتماد على معطيات مصالح البلدية ونتائج الإحصاء العام¹⁸ للسكن والسكان لسنة 2008.

**جدول (1): يبين إحداثيات لومبار لمنطقة الدراسة (coordonnées)
(Lambert)**

الرقم	س	ع
01	999250	163975
02	1001510	167520
03	1003000	166590
04	1000860	162280

وتم تجميع هذا الاكتشاف بعدة دراسات وتجارب أخرى أجريت من طرف شركة البحث المنجمي خلال سنة 1978 بإجراء وإنجاز (09) تجارب عمودية (S51K-S58K) وهذا على مساحة (400 × 900) م وكذلك بواسطة سلسلة من الخنادق الطولية التي تمت بالمنطقة، ويبلغ الاحتياط المنجمي بهذه المنطقة 242 مليون طن. وفي سنة 1987 أجريت تجارب على مساحة (400 × 600) م عن طريق إنجاز (11) تجربة (SH01 - SH11)، وتم حفر (07) خنادق (TR07H - TR01H) وقدرت الاحتياطات بعد هذه التجارب بحوالي 324 مليون طن، وفي سنة 1999 قامت شركة مناجم الفوسفات بتجارب حديثة شمال منطقة الدراسة، أين تم اكتشاف احتياط إضافي من مادة الفوسفات من الدرجة (B) على مساحة 2.61 كم² يقدر بـ 100 مليون طن.

5. حوصلة مشروع الاستغلال:

إن تقديم الاكتشافات المنجمية تمكننا من حوصلة المراحل التي تتضمن مختلف النشاطات التي يمر بها المشروع من مرحلة التركيب إلى الانتهاء من الأشغال وبالتالي نستطيع تقييم التأثيرات المحتملة على البيئة.

1.5. معايير الاستغلال:

- إن منجم بلاد الحدبة مازال في مرحلة المشروع، ويعتمد نظام استغلاله كما هو معمول به في منجم جبل العنق عن طريق عمليات الحفر والاستخراج لمادة الفوسفات الخام، ثم معالجتها عن طريق الغرلة والتصفية والغسل، ثم نقل هذه المادة إلى ميناء ولاية عنابة لغرض التصدير.
- أ- **مرحلة الفتح** : يتم استغلال الموقع بدءاً بالجهة الشمالية الشرقية لتوفرها على كميات معتبرة من الفوسفات.
- ب- **مرحلة الفرز** : يتم فرز الرمل الخام والكلس الخام بجهات مختلفة مع تحديد مواقع المفارغ الرئيسية.
- وتبدأ مرحلة تحضير الأرضية وإزالة التربة السطحية مع وضع جدار أو سياج الورشة بتطبيق مخطط تنظيم داخلي يعتمد على طرق علمية في استغلال المناجم.
- ج- **مرحلة معالجة الفوسفات** : لم تحدد بعد إما عن طريق منجم جبل العنق أو إنشاء وحدة للمعالجة بالموقع.

الصورة (1): تبين جانب من منجم الفوسفات



المصدر: تصوير الباحث. 2013

- د- **مرحلة النقل**: يتم باستعمال شاحنات ثقيلة (العدد لم يحدد بعد)

6. التأثير على البيئة:

إن النشاطات المنجمية كغيرها من نشاطات استغلال الموارد الطبيعية دون شك لها تأثير على البيئة، لاسيما الغلاف الجوي والمياه الجوفية، وتكون بدرجة كبيرة في حالة ارتباطها بالإنسان والصحة العمومية، كما أن لاستغلال المنجمي تأثيرا كبيرا على موقع الإنجاز إذ يؤدي إلى تدهور كلي للموقع، ويعمل على تغيير جغرافية وطبوغرافية المكان خاصة إذا تعلق الأمر بعمليات حفر عميقة وعلى مساحات كبيرة، ويعتبر منجم بلاد الحدبة منجم مفتوح على الطبيعة ومع تماس مباشر مع سكان وأهالي المنطقة، وتبعاً لنوعية الاستغلال المنجمي التي ستطبق باستعمال مختلف آلات الحفر ثم الشحن والنقل والمعالجة نستخلص التأثيرات الآتية:

1.6. النواتج الصلبة:

وتتمثل في الغبار الذي ينتج من الرواق المستعمل للنقل داخل وخارج الورشة، مرور الآلات، الحفر والشحن، التخزين والمفارغ.

2.6. النواتج السائلة:

وتتمثل في المحروقات والمياه المستعملة الناتجة عن نشاطات الورشات وأعمال الصيانة.

3.6. النواتج الغازية:

تشمل الغازات الناتجة عن الآلات المستعملة.

4.6. الضجيج:

يمثل ضجيج الآلات الضخمة.

5.6. الجغرافية:

وتتلخّص في الفراغات والخذائق الناتجة عن الأعمال المنجمية خاصّة في حالة استعمال المتفجرات أو استعمال الآليات المخصّصة لهذا الغرض.



المصدر: تصوير الباحث. 2013

7. تقييم التأثير على البيئة من منظور الأطراف الفاعلة:

تبعاً لنتائج العمل الميداني الذي قام به البحث؛ تبيّن أن الممارسات الميدانية لأصحاب القرار والأطراف الفاعلة في الموضوع تتركز بشكل أساسي وممنهج بما يضع الدراسة السابقة جانبا، فحسب الخطوات الميدانية يتّضح أن تقييم التأثير على البيئة يركّز على النتائج المتوقّعة حصولها على كل مكونات الجوار أو المركبات البيئية، التي يمكن أن تتأثر أثناء ممارسة النشاط، وتتلخّص التأثيرات حسب شدّة التأثير (l'intensité) التي من المتوقع أن تكون قوية أو متوسطة أو ضعيفة، وحسب مجال التأثير واتّساعه (l'étendue) إما أن يكون واسع أو ضعيف، وحسب مدّة التأثير (la durée) والتي ستكون طويلة أو قصيرة، وقد حدد التأثير في العناصر الآتية:

1.7. التأثير المرتبط بالغبار:

يعرف الغبار بأنه حبيبات دقيقة جدا تتطاير في الهواء بسبب حجمها الميكروني أو بسبب فعل الرياح والجاذبية، وتختلف حسب الوسط الذي تنتشر فيه (قوة الرياح، الرطوبة، الحرارة... الخ)، وينتج الغبار الصادر عن الفوسفات عن طريق عمليات الحفر والاستخراج، وكذا كسر الحجارة وطحنها وتفريغها، ونقلها من مكان لآخر، ويشكل الغبار عند انتشاره بالهواء حاجز للرؤية، ولا تستطيع الإحساس بمضاره إلا بعد مدة زمنية معينة، حسب مركبات الغبار أو نوعيته (طبيعي أو صناعي)، وله تأثيرات عديدة منها على الصحة العمومية وعلى الحيوان والنبات، وتأثير سلبي على المناظر والمواقع السياحية.

أ- على الصحة العمومية للسكان: للغبار تأثير مباشر على العمال المتواجدين بالورشة بحكم قربهم من مصدر الغبار، وبالتالي فهناك تأثير سلبي مباشر على الأجهزة التنفسية للإنسان بالإضافة إلى تأثيرات على العيون، كما نسجل تأثير على السكان المجاورين لموقع المشروع، ونظرا لاتجاه الرياح باتجاه الشمال والشمال الغربي فهذا يعني اتجاه الغبار نحو مدينة بئر العاتر، وبالتالي فهناك فئة معتبرة من السكان ستتأثر خاصة ذوي الأمراض المتعلقة بالحساسية، وكذلك فئة الأطفال الأقل من 10 سنوات، والشيوخ الأكثر من 65 سنة.

ب- على النباتات والحيوانات: هناك تأثير مباشر على النباتات المجاورة للمنجم، ويتم اندثارها مع الوقت بسبب تعطل عملية التركيب الضوئي الناتجة عن تراكم الغبار فوق أوراق وأغصان النباتات، أما المحيطات المجاورة فهي تتأثر بشكل أقل درجة من تلك المحيطة بالورشة، كما أن للمنظر العام الطبيعي تأثير بسبب نقص الرؤية، وتتأثر الحيوانات التي تعيش بجوار منطقة الاستغلال، لاسيما البرية منها والتي تنفر من مقر إقامتها الأصلية بسبب الأشغال، وبالتالي فهي تهجر لمناطق أخرى أكثر أمنا، وهذا تماشيا مع الغريزة التي تحكم كل صنف.

وفي كل الحالات فإن محيط المناجم يكون دائما خالٍ من أنواع النباتات والحيوانات، ولذلك فإنه يعتمد على عملية الرش بالمياه في الورشات المفتوحة، وبمحطات معالجة الفوسفات يعتمد على تركيب مصفاة ذات تكنولوجيا متطورة

(sélecteurs dynamiques + filtre à manches) هذه الأجهزة تقلل من انتشار الغبار، وهي الوسيلة المستعملة تقريبا بكل المصانع والمحاجر التي تشغل بطرق المعالجة الصناعية للأتربة ومشتقاتها، وعموما فإن عملية الكسر والغرلة المستعملة تخضع لشروط المحافظة على البيئة، ولا تسمح بانتشار أكثر من 20 ملغ/م³ داخل الورشة وهي المعايير المعمول بها والمطبقة.

2.7. التأثير المرتبط بالضجيج:

الضجيج الناتج في حالة منجم بلاد الحدبة، مصدره الأساسي الآلات الثقيلة والشاحنات، وقد حددت اللجنة الالكتروتقنية العالمية (CEI) كمييار للضجيج بقوة (85DB) لمدة 16 سا/يوم، ونصّ المرسوم التنفيذي رقم 184/93 معيار الضجيج في حدود (70DB) لليوم، في حين نجد أن الآلات المستعملة في المنجم جد متطورة وتخضع للمقاييس الدولية.

جدول (2): يبين المسافات اللازمة للمنشأة حسب قوة الضجيج

المسافة (متر)	ضجيج منشأة (DB)	ضجيج منشأة (DB)
50	أقل من 200 حصان	بقوة 200 - 300 حصان
100	60,36	56,43
150	49,38	52,38
200	46,51	49,51
300	42,46	45,46
400	39,58	42,58
500	40,36	37,36

المصدر: دراسة التأثير على البيئة لمنجم الفوسفات. 2006

3.7. التأثير المرتبط بالفراغات والخنادق:

عمل المناجم يحتاج دائما إلى تغيير المنظر الجغرافي العام للموقع، وهو حتمية لعملية الاستغلال، وذلك عن طريق إنجاز الخنادق والفراغات، ولهذا النوع من العمليات عدة تأثيرات نوجزها في تأثير على النبات والحيوان قبل بدء النشاط، وتأثير على طبقة المياه الجوفية وعلى الشبكة الهيدرولوجية، إضافة إلى التأثير على ثبات الأرض (انزلاق التربة، انهيار، هبوط الأرض ... الخ).

4.7. التأثير على الوسط الطبيعي:

أ. الحيوان والنبات : بصفة عامة وأثناء عملية الاستغلال فإن أغلبية الحيوانات البرية تهاجر من المنطقة، وتعود كلما توفر الهدوء اللازم ومع استمرار الوقت تهاجر نهائيا ما عدى القليل منها. أما بالنسبة للنباتات فإن عملية الاستغلال المنجمي تساهم في تفهقر تام للغطاء النباتي المشكل فوق موقع الاستغلال، في حين تتأثر النباتات المجاورة بفعل النشاطات الثانوية لعمل المناجم، وبصفة عامة تعاد عملية تعمير الموقع من طرف الحيوانات والنباتات بعد إعادة الوضع إلى حالته الأصلية، وترتبط هذه الخاصية بمدة الاستغلال (عدد السنوات).

5.7. التأثير على المناظر الطبيعية:

نظرا لأن عملية استخراج الفوسفات على طبقة عمقها يصل حتى 40 م فمن البديهي أن هناك تغيير جذري للمنظر العام للمنطقة، ومنه تغيير في مورفولوجية وجغرافية المكان بسبب نوعية الأشغال والنشاطات وذلك أثناء (عمليات المسح الأولية، عمليات الحفر العميقة، عملية الاستخراج، وعمليات النقل والتسويق)، وعليه فإن المنظر الطبيعي الإجمالي للمنطقة سيتأثر بنوعية هذه الأشغال، وهذا إلى غاية الانتهاء كليا من العملية، والقيام بالأشغال اللازمة لإعادة الطبيعة المورفولوجية للموقع كما كانت عليه قبل البدء في المشروع، كما أنه لا توجد طرق أخرى تمكن صاحب المشروع من الاستغلال دون تغيير شكل الأرض وهذا مرتبط بنوعية المنجم.

6.7. التأثير على المياه:

التأثير المحتمل على المياه في حالة استغلال المناجم تتلخص في التأثير على السيلان الطبيعي الصادر عن مياه الأمطار (الأودية والمجاري)، ومنه تتأثر نوعية المياه بسبب وجود المادة المستخرجة، ويمكن أن تؤثر على المياه الجوفية في حالة وجودها. كما تلوث المياه المتساقطة على منطقة الاستغلال جراء تماسها المباشر على الطبقة السطحية المعدة للاستخراج والمعالجة، حيث تنتقل هذه المياه محملة بمادة الفوسفات وتعطي مياه ملوثة، وتتركز درجة التلوث حسب نسبة تساقط الأمطار، والتي تعتبر ضعيفة في هذه المنطقة، وكذلك بمساحة الأحواض المائية المحاذية لمنطقة الدراسة. في هذه الحالة نسجل حوض وادي الحرشان المتجه نحو الجنوب، للإشارة أن نسبة السيلان المحتملة لا تتجاوز (30 كم) ولا يتجاوز عمقها 60 م، وعليه نعتبر أن طبقة المياه الجوفية إن وجدت فهي محمية من طرف هذا الخطر.

7.7. التأثير على التربة:

إن منطقة الدراسة وبحكم أنها مرتفعة على محيطها، فهي لا تؤثر على التربة، ونقصد هنا عمليات التعرية باستثناء طبقة الفوسفات الممتدة على كل المساحة وعمق يصل حتى 40 م، وعليه لا يوجد أي تأثير على إمكانية انجراف التربة.

8.7. التأثير على الفلاحة والغابات:

إن أغلبية الأراضي المخصصة للزراعات الموسمية تقع بشمال البلدية على بعد 08 كم من منطقة الدراسة، وعليه فهي لا تتأثر بشكل مباشر، ما عدى بعض القطع الأرضية أو البساتين القريبة والمحاذية للموقع، فقد تتأثر ويقل إنتاجها. حتما.

9.7. التأثير المرتبط بأمن الأشخاص:

إن استغلال المناجم على الفضاء المفتوح يشكل أخطارا على سلامة الأشخاص خاصة العمال، وتنتج هذه الأخطار من حركة الآليات وحركة الأشخاص، إضافة إلى تخزين واستعمال بعض المواد الخطرة كالمحروقات، واستعمال الطّاقة الكهربائية بشدّة متغيّرة، نقل وتفريغ أشياء جدّ ثقيلة، الحرائق كذلك محتملة؛ وأيضاً أسباب الحوادث متعددة ونوجز المهمة منها (فضلات الحمولة والأشياء الضخمة، انزلاق الأشخاص والكتل المختلفة، الاصطدام، الصّدّامات الكهربائية، الاهتزازات الناتجة عن تنقل الآلات أو اهتزازات الأرض أثناء العمل).

8. طرق حماية البيئة:

تتلخص حماية البيئة بقيام صاحب المشروع بالتّرتيبات الآتية:

1.8. أثناء تصميم وتركيب المنشأة:

إن عمل المنجم محل هذه الدراسة يعتمد على استعمال آلات متطورة، وهذا يعتبر عامل مخفّض للتأثير على البيئة، حيث أن التّصميم العام للمنجم يعتمد على طرق علمية تضمن السلامة داخل وخارج المنجم بتطبيق مخططات حماية ونظافة البيئة (HSE)، وتطبيق مخطط أمني داخلي يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.

2.8. تخفيض التأثير على المنظر العام للمنجم:

بما أن منطقة الدّراسة تبعد عن التّجمع الرئيسي للمدينة بحوالي 14 كم، فإن النّظرة الطّبيعية والبصرية للسّكان لا تتأثر باستغلال المنجم نظرا للتّضاريس والطّبيعة الطّبوغرافية للمنطقة الفاصلة بين المدينة (السّكان) ومنطقة الدّراسة. كما أن الموقع غير مصنّف كمنطقة سياحية يتوافد عليها السّكان بشكل دوري، وأثناء الاستغلال سيتم التحكم في إعادة الوضع إلى حالته الطّبيعية عن طريق ردم الخنادق والحفر، خاصة مع توفر مفارغ عملاقة من ناتج الفوسفات ستساهم بشكل مباشر في الحفاظ على طّبوغرافية المنطقة.

3.8. طرق تخفيض التأثير على الحيوان والنبات:

أ. **الحيوان:** الحيوان بحكم غريزته يعود أثناء الهدوء إلى موقعه الأصلي كما ذكر سابقا، رغم تغيير المنظر الطبيعي لمكان المبيت، أما بخصوص الحيوانات الأليفة كالماشى فهذه التوعيات محلية المنشأ، وهي معتادة على الفوسفات وبالتالي لها خاصية التأقلم مع المحيط بكل الأشكال، في حين أنه سيتم تشجيع إعادة الاعتبار للمراعي المجاورة والبعيدة نوعا ما عن موقع الدراسة حفاظا على هذه السلالة المحلية.

ب. **النبات:** يجب العمل على تكثيف الغطاء النباتي وحماية الموجود منه، وذلك بتقليل الغبار الصادر من المصدر باستعمال الطرق الحديثة للتصفية، إضافة إلى خلق فضاءات محيطة بالمنجم تتماشى مع المعطيات الجديدة خاصة شجرة المحلية (Tamarix).

4.8. تخفيض تأثير الغبار:

إن التأثير الأكثر خطورة يتمثل أساسا في انتشار الغبار، وهو ما يحتم وضع آليات للحفاظ على الصحة العمومية للسكان المجاورين والعمال؛ وأيضا النباتات والحيوانات، ويجب التركيز كأولوية بالقضاء على الغبار من المصدر وذلك باستعمال (Sélecteurs dynamiques + Filtre à manches). إن استعمال طول صناعية هي من أحسن الطرق الناجحة لتخفيض الغبار مع التركيز على بعض الأشجار المذكورة سابقا، مع الاحترام الكامل على ألا يتجاوز معدل الغبار داخل المنجم 20 ملغ/م³ من الهواء، وتطبيق هذه الإجراءات كاملة لا يمكن الجزم بإنهاء ظاهرة انتشار الغبار، كون هذه الظاهرة مرتبطة أساسا بنوعية الأشغال وهذا لا يعني أن التأثير انتهى، بل يجب البحث عن سبل أخرى مثل خلق فضاءات خضراء بجوار التجمعات السكانية وعلى الجهة الموالية لموقع المشروع.

5.8. تخفيض تأثير الضجيج:

تقييم تأثير الضجيج يرتبط بمصدره المتمثل في آلات الصنع، إذ أن الآلات المستعملة حديثة الصنع وهو ما يضمن الحفاظ على المعايير المطبقة، حيث أن الجوار لا يتأثر بالضجيج أو إزعاج الآلات ما دامت مطابقة لشروط العمل والسلامة، أما بخصوص العمال المكلفين بالآلات والشاحنات، فإن نظام تشغيل الآلات مكيف حسب الشروط المرتبطة بسلامة المستعملين مثل الهياكل العازلة للصوت، كل الآلات مجهزة بمكان مخصص للسائق يضمن عدم تعرضه لقوة الضجيج أو الانزعاج، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار للمقاييس المرتبطة بمخطط الأمن الداخلي المطبق، والذي يتضمن حماية الأشخاص، حماية الممتلكات والآليات، المراقبة الدورية والمستمرة، مراقبة ومعاينة محيط الورشة، التأكد من عدم وجود أماكن الانزلاقات، توفر وسائل الإطفاء والتجدة، توفر علب الإسعافات الأولية، مراقبة العمال ومدى التزامهم بتنفيذ تعليمات الحماية والأمن، الالتزام بتجديد أماكن العمل حسب التخصيصات واحترامها، ووجود مصلحة متخصصة تسهر على تطبيق مخطط الأمن الداخلي.

9. مخطط تسيير البيئة:

يتمثل هذا الجزء في تطبيق إجراءات منصوص عليها قانونا، تطبق على صاحب المشروع تماشيا مع مراحل تقدم نسب الأشغال، وبإتباعها تمثل ما يسمى مخطط تسيير البيئة ونذكر القانون رقم 10/01 المؤرخ في 2001/07/03 المتعلق بالمناجم، والقانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة، والقانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والمرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 2006/05/31 الذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة لحماية البيئة، وأيضا المرسوم التنفيذي رقم 144/07

المؤرخ في 2007/05/19 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة والمرسوم التنفيذي رقم 145/07 المؤرخ في 2007/05/19 الذي يحدد مجال ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

الخلاصة والتوصيات:

خُصّ البحث إلى أن دراسة التأثير على البيئة لا تعتبر مرجعا للترخيص باستغلال المشاريع؛ وإنما تعد مرحلة لتحليل الواقع وإظهار مختلف الجوانب التي يمكن أن تتأثر جراء ممارسة النشاط باعتبارها مكملة بخطوات لاحقة، كمرحلة المصادقة على الدراسة من طرف اللجنة الولائية للبيئة، مرحلة إجراء التحقيق العمومي؛ وأخيرا مرحلة القرار الإداري التي تتضمن دراسة البعد الاقتصادي المحلي والإقليمي للمشروع، وتعد هذه الخطوة الأخيرة نقطة التقاء بين مفهومين رئيسيين أولهما المحافظة على **البيئة والسكان** وثانيهما **البعد الاقتصادي** لهذا المشروع، وهي الخطوة النهائية لتحديد إمكانية منح رخصة الاستغلال من عدمها. وقد بين البحث أن آلية حماية البيئة المتمثلة في "دراسة التأثير" لا تعد بالضرورة الحل النهائي لحماية البيئة بل خطوة إجرائية الهدف منها تقييم الانعكاس السلبي المتوقع على البيئة والحلول الممكنة. أما ما يتعلق بالترخيص لممارسة النشاط فهو يخضع بشكل كبير للبعد الاقتصادي الذي توليه السلطات أهمية أكبر من تلك التي توليها للبعد البيئي، هذا الأمر قد يدفع بارتفاع نسبة الإنفاق العمومي على عناصر ومكونات النظام البيئي المتأثرة، لاسيما ما يرتبط بالصحة العمومية واندثار الغطاء النباتي وتدهور الثروة الحيوانية، وكلها من الموارد الطبيعية التي يجب المحافظة عليها من منظور ومفهوم التنمية المستدامة، وعليه يوصي البحث بضرورة تفعيل آليات لحماية البيئة ومنح صلاحيات أكثر للدراسات البيئية المعدة في هذا الغرض، بالإضافة الى تبني مقاربات تحتكم أكثر على أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي) وبالتالي يمكن ضمان تنمية شاملة وضامنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

- توفيق بوزناشة (2006): دليل الجمهورية (ولايات وبلديات)، ج1، دار الحقائق، الشراكة الجزائر 2006.
- دليمي ع بد الحميد (2004): السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- علوي عمار (2009): الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطبع والنشر، بوزريعة الجزائر.
- ولاية تبسة: الدليل السياحي لولاية تبسة، مديرية السياحة لولاية تبسة 2008.
- محمد الصيرفي (2007): السياحة والبيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- مركز الدراسات والبحوث التطبيقية في التنمية لشركة مناجم الفوسفات: دراسة التأثير على البيئة. تبسة 2006
- مركز الدراسات والإنجاز العمراني بقسنطينة (1995): المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بئر العاتر
- رشوان حسين عبد الحميد احمد (2002): مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- مذكرة الدراسة الأولية لمخطط التناسق الحضري بلدي بئر العاتر، 2006
- مجمع النصوص التشريعية الخاصة بالتنظيم والتسيير العقاري، الملتقى الوطني الأول للجمعية الوطنية للوكالات المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين، مطبعة ولاية تبسة 1997.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 34 سنة 2007.
- BOUCHEMAL Salah. (2010): la production de l'urbain, entre planification et pratiques, l'étalement Urbain, un processus incontrôlable ? *Presses universitaires de rennes*.
- COTE Marc. (1996): L'Algérie, espace et société, éditions Masson et Armand Colin u, paris.
- CHRISTIAN Leibert. (1989): National Income and Economic Growth: The Conceptual Side of Defensive Expenditures. *journal of economic Issus*, vol. 23

- EURO STAT. (2000): Environmental protection expenditure in Europe buy public sector and specialized producers.
- SID AHMED Souiah. (2005): par groupe de recherches sur le Maghreb et le Moyen-Orient villes arabes en mouvement, laboratoire SEDET-CNRS université de Paris.

التنمية المحلية بمدينة عين التوتة، مقومات وآفاق

دحدوح فاطيمة¹ بوخالفة شوقي²

¹ معهد تسيير التقنيات الحضرية - جامعة أم البواقي(الجزائر)، أستاذ مساعد، fatigtu@yahoo.fr

² معهد تسيير التقنيات الحضرية - جامعة أم البواقي(الجزائر)، طالب ماستر، fatigtu@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:نعالج من خلال هذه الورقة البحثية التنمية المحلية في مدينة عين التوتة،مقوماتها وآفاقها من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول التنمية المحلية بالإضافة لإشكالية التنمية وأهدافها من خلال سياسة وبرامج التنمية المحلية في الجزائر تليها الدراسة التحليلية لمدينة عين التوتة للتمكن من معرفة مقومات المدينة المختلفة والمتنوعة التي ترتبط بالتنمية المحلية وتحليلها، و تسليط الضوء على صعوباتها و استنتاج واقع إشكالية التنمية المحلية بالمدينة. وبعد تتطرق لمواردها المختلفة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تم الاقتراح من خلالها بعض المشاريع الصغيرة من خلال التوصية بضرورة إنشاء منطقة صناعية تخدم المدينة بصفة خاصة والدائرة بصفة عامة وذلك بهدف الاستفادة من الموارد والمقومات التي تتوفر عليها بغية تحقيق تنمية محلية تتناسب مع الأفاق المستقبلية للمدينة وسكانها من تحسين الظروف المعيشية وتوفير حياة أفضل للمواطن.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، التنمية المحلية، مدينة عين توتة.

Résume :

Nous traitons à travers ce document de recherche développement local dans la ville d'Ain Al-Tuta. ses composantes et perspectives en abordant les concepts de base sur le développement local en plus de la

problématique du développement et de ses objectifs à travers la politique et les programmes de développement local en Algérie, suivi de l'étude analytique de la ville d'Ain Al-Tuta pour pouvoir connaître les composantes diverses et diverses de la ville qui sont liées au développement local et à l'analyse, Et mettre en lumière ses difficultés et en déduire la réalité de la problématique du développement local de la ville. Après avoir abordé ses différentes ressources, un ensemble de recommandations a été dégagé à travers lequel quelques petits projets ont été proposés en recommandant la nécessité d'établir une zone industrielle qui dessert la ville en particulier et le département en général, afin de bénéficier des ressources et des ingrédients qui sont à sa disposition pour réaliser un développement local à la hauteur des perspectives d'avenir de la ville et de ses habitants pour améliorer les conditions de vie et offrir un mieux-vivre au citoyen.

Les mots clés:

Aménagement, développement local, la ville d'Ain Tuta.

المقدمة:

بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحقيق التنمية المحلية حيث تمثل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية فهي تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل...، كما نجد أن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك فهي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة. ومدينة عين التوتة كغيرها من المدن الجزائرية تعاني من ضعف في

التنمية المحلية نتيجة عدة عوامل التي سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحث فيها ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المحلية وفيما تتمثل مقوماتها بمدينة عين توتة من أجل تحقيق تنمية محلية بالمنطقة؟

ومنه تتدرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التنمية المحلية في الجزائر؟

- ما هو واقع التنمية المحلية في مدينة عين توتة ؟

- ما هي أفاق وطرق التخطيط لتحقيق التنمية المحلية بالمدينة؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف

التالية:

•الإلمام بمفاهيم التنمية المحلية

•التعرف على المقومات التنموية في مدينة عين توتة ودورها في تحقيق

التنمية المحلية.

•تسليط الضوء على صعوبات ومعوقات التنمية المحلية بالمنطقة.

•معرفة واقع التنمية المحلية في مدينة عين توتة و محاولة إيجاد حلول

واقترحات للنهوض بها.

منهجية البحث: قامت هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي،

فالمنهج الوصفي من أجل معرفة بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية المحلية وأهم

مقوماتها في مدينة عين توتة ، أما التحليلي من خلال استغلال المعطيات

والبيانات والإحصائيات الخاصة بالإمكانات المتواجدة بالمدينة وتوضيح أهمية

استغلالها في التنمية المحلية.

خطة الدراسة: من أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقا تم الاعتماد على

الخطة الآتية:

•المقدمة.

•المحور النظري: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية في الجزائر.

•المحور التطبيقي: واقع التنمية المحلية في مدينة عين توتة.

•الخاتمة.

1. المحور النظري: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية في الجزائر.

1.1.تعريف التنمية:

هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع الجوانب النفسية والبيولوجية، أي أن التنمية تمس جميع جوانب حياة الفرد فهي تمتاز بالشمولية، كما عرفت على أنها " التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع وتهتم التنمية بجميع الأفراد والجماعات والتخصصات والمهارات المختلفة من ناحية تفاعلها مع بعضها البعض بحيث تكون غير متنافرة و متناقضة. وتسعى دائما للأفضل وتكون قابلة لاستمرار ويعتبر الإنسان فاعل ومشارك أساسي فيها وليس مجرد مستفيد من منتجاتها ويعتبر جوهر التنمية هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة¹⁹.

¹⁹ ناجي الهاشي. دور البلدية في التنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2018 ، ص 13.

2.1. تعريف التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي عملية مركبة وحركة ديناميكية من أجل تحقيق المتطلبات وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين الاجتماعية، و بهذا ليست عفوية بل منظمة و مخططة تهدف إلي الانتقال من وضع إلي وضع أحسن منه .

3.1. خصائص التنمية المحلية :يستنبط من خلال التعريف أن للتنمية

خصائص متعددة ويمكن إجمالها في الخصائص التالية :

أ- **التطوير والتغيير** : كونها تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما، والتي لا بد أن يراعى فيها تشخيص لجميع جوانب الحياة والقضاء على أشكال التخلف والسعي قدما لتحقيق حاجيات ومتطلبات الأفراد داخل الإقليم حيث يراد لها النجاح.

ب- **الاستمرارية** : فهي لا تتوقف عند تحققها للمتطلبات بل هي عملية مستمرة نحو الأحسن، وهذه الديمومة والاستمرارية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، بمعنى أن الأفراد يستنفدون أعمارهم وطاقاتهم من أجل التنمية ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع²⁰.

ج- الشمولية

: العملية بمعنى أن تكون هناك مراعاة لقدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة، سواء كانت مادية أم معنوية، فهذه الشمولية تعد من خصوصيات التنمية بصفة عامة²¹.

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية: هي عملية تطويرية غير ثابتة تتغير بتغير الأنظمة لمواكبة تحقيق متطلبات المجتمعات حسب احتياجاتهم المختلفة من خلال جميع الجوانب.

²⁰ ناجي الهاشمي، مرجع سابق، ص13

²¹ المرجع نفسه، ص14

4.1. تعريف التنمية المحلية في التشريع الجزائري: لقد اقترن مفهوم

التنمية المحلية وتطوره في التشريع الجزائري بتطور النصوص القانونية المنظمة لعمل الجماعات المحلية، إذ نجد أن المفهوم يستخرج أساسا من صلاحيات المسندة للجماعات المحلية دون ذكره بصراحة، ولهذا التنمية المحلية في الجزائر مبهمة وغير مؤكدة، في جميع مراحلها ومحطاتها سواء في ظل نظام التخطيط 1967-1989 أوفي إطار الإصلاحات و التحولات نحو اقتصاد السوق الذي شرع فيه منذ 1990، حيث تميزت بإصلاحات شاملة مست أغلب المجالات و القطاعات المختلفة، وهذه الإصلاحات فرضت إعادة النظر أغلب المنظومة القانونية بداية بصدور دستور سنة 1989، وتلي ذلك صدور عدة قوانين تمس مباشرة موضوع التنمية المحلية²²بينما تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات خلال فترة المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 في حين تعمق التوجه نحو عمل المحلي أكثر خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 من خلال اقتراح نوع جديد البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي والتسيير تحت مسمى المخطط البلدي للتنمية والبرامج القطاعية أما في الفترة اللامركزية م ا بعد 1990 والتي عرفت بمرحلة الاقتصاد الحر فقد امتازت بالعديد من الإصلاحات والتي تعتبر شاملة كونها مست أغلب المجالات و مختلف القطاعات، من خلال إعادة النظر في المنظومة القانونية بداية بصدور دستور سنة 1989، وتلي ذلك صدور عدة قوانين تمس مباشرة موضوع التنمية المحلية:

5.1.أهداف التنمية المحلية: يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية

وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها

²² يعقوب نجاة، المخططات البلدية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي 2020، ص 13.

وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية و الحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.ويمكن تلخيص أهمها، في ما يلي:

أ-تحقيق الذات و تأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية: لقد انتشرت في

وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بال شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، وأنها تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات يكون بالعمل الذي يشعر بالإعزاز والانتماء للمجتمع المحلي واللواء للإنسانية²³.

ب- تقليل التفاوت بين الأفراد : تعيش معظم البلدان النامية في تمييز

وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة استحوذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة،فينشأ التفاوت و تشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي

ج- بناء الأساس المادي للتقدم: إن بناء الأساس المادي مهم ألي تنمية

تريد بلوغ الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما تركز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم و الانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار اتجاهها تبعا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية وحاجاته الاجتماعية .

²³ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع

التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، ص22

د- زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني

جد مهم إلى برمجة مشاريع وخطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي²⁴.

هـ - الرفع من مستوى العيشة: هو هدف ومطلب وتعمل التنمية المحلية

على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية و المادية، فزيادة الدخل القومي و المحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في كل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم و المعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض²⁵.

6.1. معوقات التنمية المحلية: تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية

وتبعدها عن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بكافة أبعادها، ومن أهمها:
أ. المعوقات الإدارية والتنظيمية: تتمثل في الإجراءات الروتينية المعقدة والبطء الشديد في إصدار القرارات، انتشار السلبية، وسيطرة المصلحة إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على التنمية المحلية الشاملة و التسيير بسبب نقص الخبرة اللازمة لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة، الأمر الذي يطرح معه إشكالية تكوين وإدارة الموارد البشرية المحلية²⁶.

²⁴ محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم

الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004. ص26

²⁵ المرجع نفسه، ص ص26-46.

²⁶ شهبوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص4.

ب. المعوقات الاجتماعية والثقافية: تعتبر من أهم التحديات التي تقف في

وجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التنقيف الحضري، و ثقافة التنمية المحلية المستدامة، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي نذكر الزيادة السكانية المحلية وما ينتج عنها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والطبقات الهشة مما يستوجب تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، بدل توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العوائق الاجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة.²⁷.

ج. المعوقات السياسية والاقتصادية : من بين المعوقات السياسية نجد

الصراعات بين مختلف التشكيلات داخل المجالس الشعبية البلدية والتي تؤثر سلبا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على مستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، أما فيما يخص العوائق الاقتصادية يمكن حصرها في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي، واعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، فضلا على ذلك ضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية²⁸.

²⁷ ناجحي الهاشمي، مرجع سابق ص 25

²⁸ المرجع نفسه، ص 26

2. **المحور التطبيقي:** واقع التنمية المحلية في مدينة عين توتة.

1.2. **الموقع الفلكي لمدينة عين التوتة :** تقع بلدية عين التوتة بين خطي

طول 505° و $55^{\circ}5'$ شرقا، و بين دائرتي عرض 2035° و $25^{\circ}35'$ شمالا²⁹.

2.2. **الموقع الجغرافي:** تقع مدينة عين التوتة أقصى جنوب ولاية باتنة،

على بعد 35 كلم من عاصمة الولاية و 82 كلم عن مدينة بسكرة، وهي بذلك تحتل

موقعا وسطا بين كل من المدينتين، ولا تفصلها عن مدينة القنطرة جنوبا سوى 32

كلم. كما توضحه الخريطة رقم 01.وهي بذلك تمثل حلقة وصل أكيدة بين ثلاث

وحدات جغرافية كبرى على الصعيد الإقليمي وهي:

• السهول العليا القسنطينية شمالا.

• السهول العليا.

• أقدام الجبال الصحراوية إلى الجنوب .

يعتبر هذا الموقع ذو أهمية بالغة بالنظر لوجوده في الرواق الطبيعي بين كل

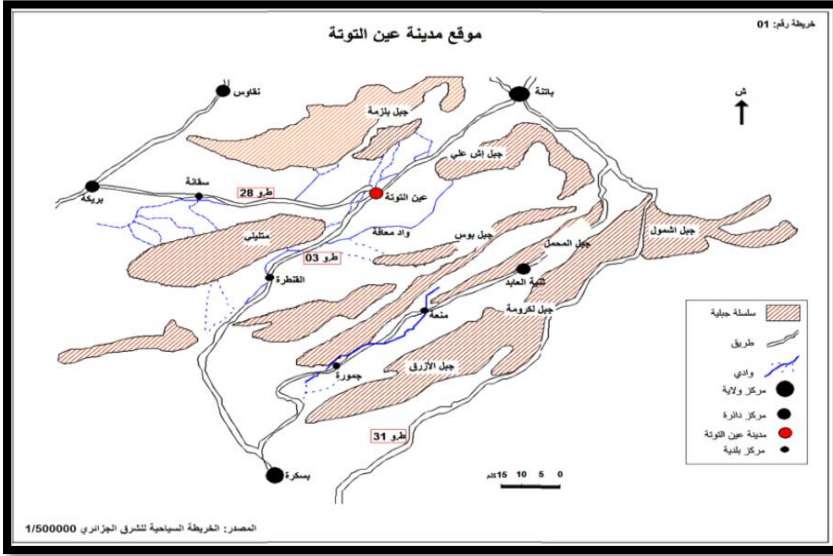
من كتلتي بلزمة و الأوراس و يعتبر هذا الرواق دائما معبرا إجباريا للتنقلات

وعمليات التبادل بين الشمال القسنطيني، وكل من السهول العليا من

جهة، ومناطق الصحراء من جهة أخرى. (الخريطة رقم 01)

²⁹ خالد حرسوس ، الدور الإقليمي للمدن المتوسطة وأهميتها ضمن أهداف التهيئة حالة مدينة عين التوتة ، مذكرة ماجستير ، جامعة هواري بومدين 2008 ، ص 29

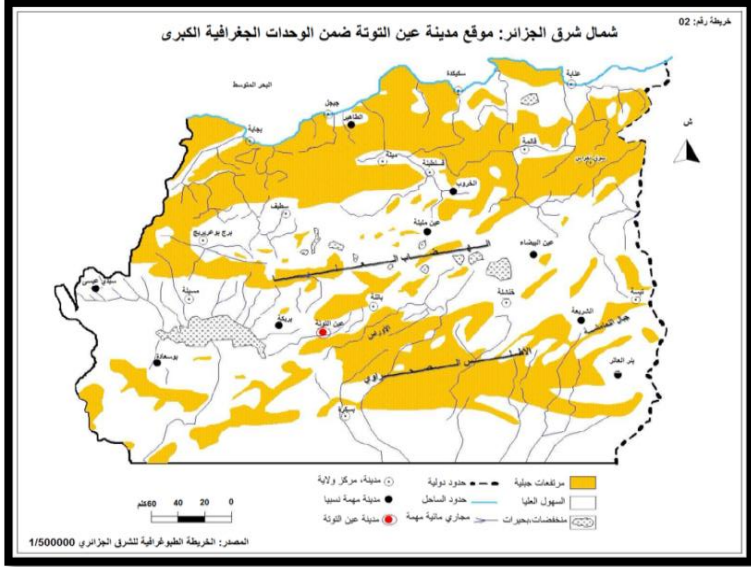
خريطة رقم (01): موقع مدينة عين التوتة



المصدر: المخطط الولائي للتهيئة 1987.

الوصولية: تتمتع مدينة عين التوتة باتصالية جيدة، بفضل مجموعة طرق برية وطنية على رأسها كل من الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين قسنطينة و ورقلة ، و الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين عين التوتة و المسيلة ، اللذان يشكلان عسبا الحياة بالنسبة لهذه المدينة ، و الجدول أسفله يبين مدى اتصالية مدينة عين التوتة مع مختلف المدن.

خريطة رقم (02):موقع مدينة عين التوتة

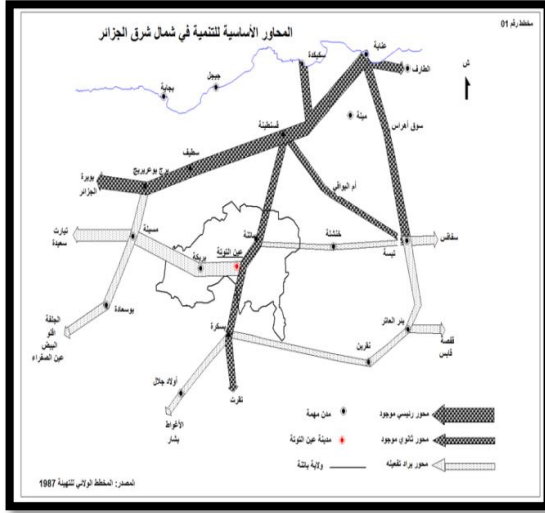


وجداول رقم 01 : محاور الحركة التي تضمن اتصالية المدينة

الارتباط	الوضعية	نسبة التغطية (%)	طول الطريق/ كلم	التعيينات
باتنة- عين التوتة- بسكرة	حسنة	100	95.700	الطريق الوطني 03
عين التوتة- بريكة- مقرة- امسيلة	حسنة	100	75.000	الطريق الوطني 28

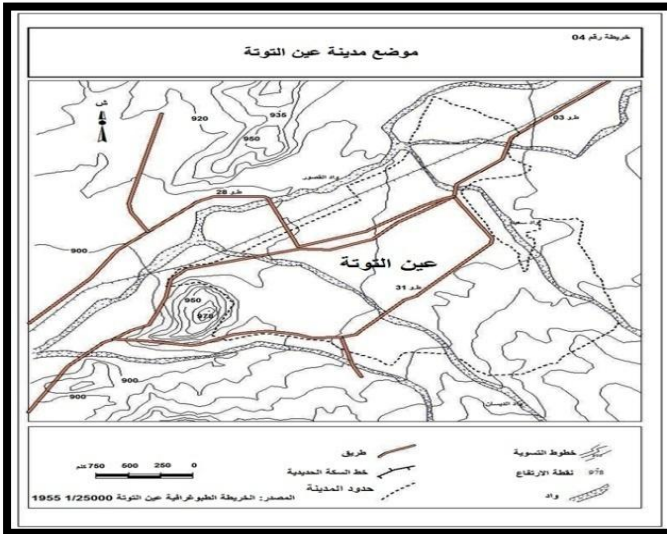
المصدر: مديرية التخطيط لولاية باتنة+معالجة الباحثين

مخطط رقم (01): المحاور الأساسية للتنمية في شمال شرق الجزائر.



المصدر: المخطط الولائي للتهيئة 1987.

خريطة رقم (04): موضع مدينة عين التوتة



المصدر : الخريطة الطبوغرافية عين التوتة 1955.

4.2. المقومات التاريخية العمرانية: نشأت مدينة عين التوتة سنة 1872م

وقد كانت في عهد الأتراك عبارة عن تكتة تسمى تكتة زمالة السبايس و أطلق عليها اسم ماك ماهون نسبة إلى القائد الفرنسي MAC Mahon (ماريشال فرنسا) ، حيث أسس بها مركزا عسكريا لغرض التحكم و السيطرة على المنطقة باعتبارها نقطة مرور مهمة للقوافل المتجهة من الشمال نحو الجنوب، بالإضافة إلى كونها معبرا مهما من الأوراس الشرقي إلى الأوراس الغربي أما التسمية الحالية فيعود أصلها إلى منبع أمام شجرة التوت. وفي 29 ديسمبر من سنة 1884م أصبحت عين التوتة مقرا للبلدية المختلطة، وبعد الاستقلال تم ترقيتها إلى مركز دائرة إثر التقسيم الإداري لسنة 1974م .

1.4.2-مراحل نموها العمراني: مر النمو العمراني للمدينة بعدة مراحل

والتي فرضتها الأحداث التاريخية و الوطنية و الأنظمة الإيديولوجية، فضلا على العديد من العوامل والخصائص المحلية التي بلورة هذا التطور،حيث تم توزيع هذا التطور عبر عدة ستة مراحل تاريخية نلخصها كالاتي:

أ. مرحلة بداية ظهور ملامح المدينة (1872-1954 م):تمت ترقية المركز

الحضري إلى إبي مقر بلدية بفضل التجهيزات التي أبرزت ملامح المدينة ونذكر منها : المسجد العتيق، الكنيسة، الفندق ،سوق المدينة ،بالإضافة إلى البناء ذو النمط الأوروبي المعروف الذي يعتمد على وجود فسحة و استعمال الأسقف المائلة القرميدية و الشوارع ذات الخطة الشطرنجية حيث امتد النسيج الحضري على محور موازي لواد القصور مساحته لا تتعدى 9 هكتار .

ب. المرحلة التوسع الشريطي (1954 - 1962 م):في هذه المرحلة ازداد توسع

التجمع العمراني على شكل شريط يمتد من النواة باتجاه الشمال الشرقي و الجنوب، كما ارتفعت المساحة العمرانية إلى 20.25 هكتار، كما تميزت هذه

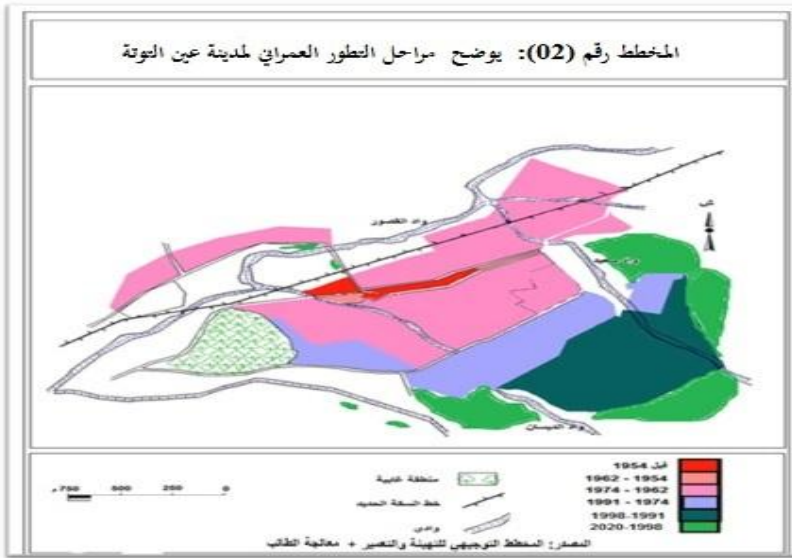
- المرحلة بظهور مساكن تشبه النمط الأوروبي غير أنها ليست بنفس الدقة في الإنجاز مثل حي العتيق حاليا أو حي المحتشد .
- ت. **مرحلة التحضر (1962 - 1974م):** في هذه المرحلة عرفت الرقعة العمرانية توسعا كبيرا وصل إلى 159.75 هكتار خاصة بالاتجاه الجنوبي الشرقي و يفسر هذا بالنتيجة الطبيعية لمرحلة ما بعد الاستعمار و خروج المعمرين و وجود بعض العقارات الشاغرة، و تحسن ظروف المعيشة خاصة على مستوى المدن مقارنة بالأرياف، بالإضافة إلي وجود أنماط عديدة من السكن كالبناء الفوضوي، و النمط الفردي الذي يبدي بساطة في الشكل و الأسلوب المعماري و الواجهة ، كما تستعمل فيه المواد الحديثة و لا يتعدى علوه طابق وحيد و هو النمط السائد عموما .
- ث. **مرحلة الترقية الإدارية (1974 - 1991م):** ساهمت ترقية مدينة عين توتة إلى مقر دائرة في جلب عدة مشاريع أهمها وحدة الإسمنت، مما جعلها نقطة جذب السكان نتيجة لتوفر العديد من المرافق التعليمية و الإدارية و المنشآت القاعدية (كالسكة الحديدية) .و قد كان التوسع في هذه المرحلة في جميع الاتجاهات مما أدى إلى استنفاد الاحتياطات العقارية للبلدية ، أما أنماط السكن فتميزت بانتشار النمط الفردي العادي بشكل واسع، إضافة إلى ظهور السكن الجماعي كالمطقة السكنية الحضرية الجديدة .
- ج. **مرحلة الزيادة السكانية والتوسع العشوائي (1991 - 1998م):** ارتبطت هذه المرحلة بمتغيرات وطنية جديدة تمثلت أساسا في الإطار التشريعي و التخطيطي وازدياد الهجرة الريفية مما خلق أحياء فوضوية سكنية لا تتوافق و أبعاد التهيئة العمرانية حيث أن الفارق الزمني في تجسيد أدوات التهيئة و التعمير ساهم في تعميق و توسيع المشاكل العمرانية فقانون التهيئة و التعمير

جاء في سنة 1991م لكن إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين التوتة كان سنة 1998 الأمر الذي ساهم في انتشار البناء الفوضوي و عدم تأطير التوسع العمراني إضافة إلى انتشار السكن الجماعي خاصة ذو الصيغة الاجتماعية .

ح. المرحلة التوسع المخطط و المستمر (1998 - 2020 م) :شهدت هذه

المرحلة إنشاء المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي جاء لتنظيم المجال العمراني و توجيه التوسع العمراني و منه تطور التوسع إضافة إلى انتشار السكن الجماعي خاصة ذو الصيغة الاجتماعية ، أما السكن الفردي فقد زاد انتشاره كما ظهر نمط الفيلات ، كما عرفت هذه المرحلة أنشاء تخصيصات و تجهيزات بالإضافة إلى عدة مشاريع في مجال التربية ، الصحة الخدمات ، الأمن ، الرياضة و الترفيه .

المخطط رقم (02) يوضح مراحل التطور العمراني بمدينة عين التوتة.



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2016+معالجة الباحثين.

5.2. المقومات الديمغرافية : يمثل الجدول التالي تطور إجمالي سكان

المدينة عبر الفترات المختلفة والإحصاءات المختلفة التي عرفتها الجزائر ، من خلال المنحى البياني نلاحظ أن عدد سكان البلدية مع بداية 1892 خلال فترة الاستعمار الفرنسي يتزايد إلى غاية 1954 مع اندلاع حرب التحرير .

جدول رقم 02 : تطور سكان المدينة 1892-2019.

عدد السكان				السنوات
معدل النمو %	البلدية	معدل النمو %	التجمع الرئيسي	
/	23430	/	/	1892
1.23	35651	/	/	1926
1.11	41068	/	/	1939
-12.06	5972	/	/	1954
0.22	6133	/	/	1966
11.54	20400	/	14693	1977
5.33	34305	7.00	28915	1987
3.87	52111	4.08	44895	1998
1.88	61652	2.68	56991	2008
1.51	73 914	1,78	69 467	2019

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2020

حيث تقلص عدد السكان من 41268 سنة 1939 إلى 5972 سنة 1954

ثم بدأ بالتزايد غداة الاستقلال ليقفز من 6133 سنة 1966 إلى 20400 نسمة

سنة 1977 خلال عشر سنوات من أهم أسباب هذا التزايد النوح الريفي تحسن الظروف المعيشية وغيرها.

الشكل رقم 01: يبين مراحل تطور سكان بلدية عين التوتة:



المصدر: مديرية البرمجة وإعداد الميزانية+معالجة الباحثين

6.2. البنية التحتية و المنشآت العمرانية تعد البنية التحتية أو ما يطلق على مختلف الشبكات التقنية ، والطرق البرية و الحديدية ، ومختلف المنشآت الحيوية للطاقة ، أحد أهم المؤشرات على مدى تطور أو تدهور مدينة أو بلد ما إذ تدخل مختلف عناصر البنية التحتية في بعض المؤشرات كمؤشر الرفاهة أو الإسكانية ، كما " تقاس درجة صلابتها بمدى قوة جذبها للصناعة " ³⁰ ، وسنحاول التعرف على مدى أهمية البنية التحتية لمدينة عين التوتة .

³⁰ أحمد حبيب، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص 55

✓ شبكة الطرق :

تعتبر الطرق من أهم المحاور المهيكلية للمجال الحضري كونها وسيلة تنقل داخل المدينة أو بين المدينة و مدن أخرى ، و الطرق هي ما يجعل المدينة تقوم بوظائف عدة. تمتاز الطرق الحضرية للمدينة بشبكة مهيكلية وفي حالة حسنة فهي تتركز أساسا على الطريق الرئيسي الوطني رقم 03، و الذي يقطع المدينة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وهو يعتبر منطلق كل الشبكات الفرعية لطرق المدينة. و يمكن تصنيف شبكة طرقات المدينة باعتبار الوظيفة و الأهمية للطرق إلى:

- **الطرق الرئيسية :** تتمثل في الطريق المحول و الطريق الوطني و

حالتها جيدة خاصة من جانبي التعميد و التهيئة.

✓ **شبكة السكة الحديدية:** وفيما يخص شبكة السكك الحديدية

فالمدينة يخترقها محوران مهمان للنقل بالسكة الحديدية و هما:

❖ **المحور الأول :** قسنطينة - باتنة - بسكرة - تقرت، و هو

المحور الوحيد الذي يربط الشمال بالجنوب.

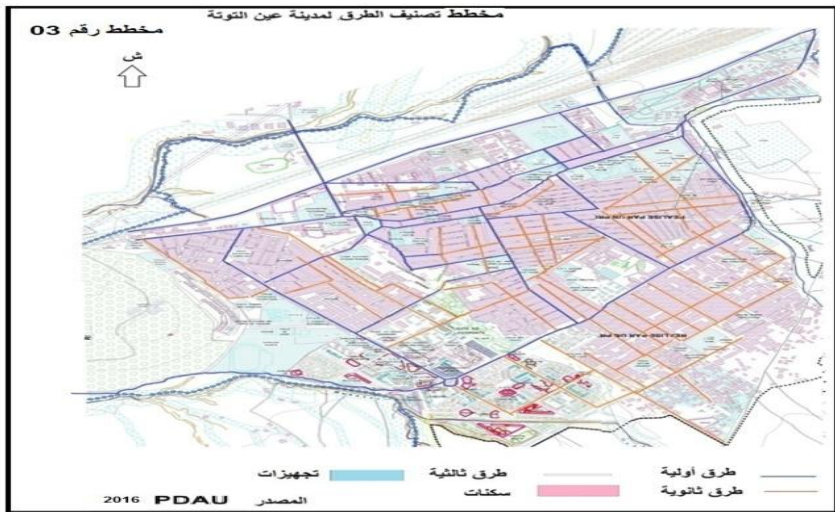
❖ **المحور الثاني :** عين التوتة - بريكة وصولا إلى غاية سيدي

بلعباس، يعاني هذا المحور حاليا من الإهمال و عدم الاستغلال وهو قيد دراسة لإعادة تحديثه. وفيما يخص مدينة عين التوتة فيعتبر نقل الطلبة إلى الجامعة باستعمال السكة الحديدية أحد أهم خدماتها ، وقد سهلت الكثير على حركة النقل بين مقر الولاية و مجال الدراسة.

<p>صورة رقم "03" الطرق الثانوية حي المسبح.</p> 	<p>صورة رقم "02" المحور المهيكل- الطريق الوطني.</p> 	<p>صورة رقم "01" المحور المهيكل (طريق بسكرة)</p> 
--	---	---

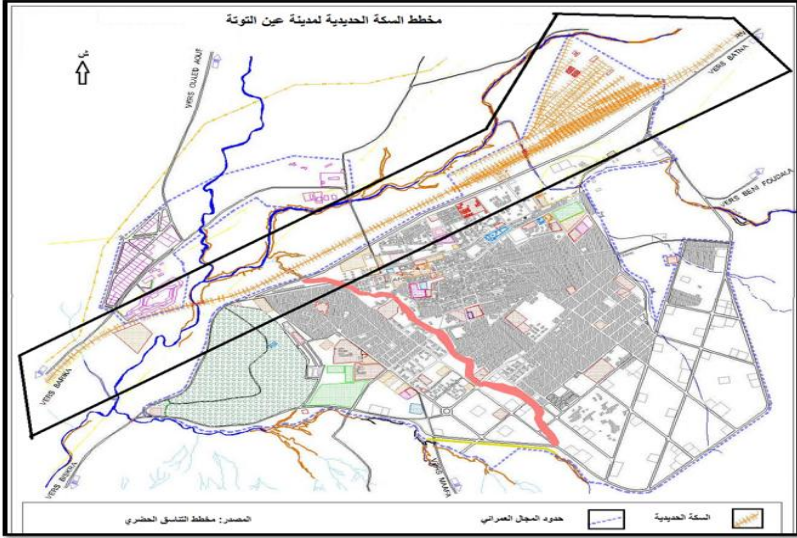
المصدر: تصوير الباحثن/ فيفري 2021.

المخطط رقم (03): يوضح شبكة الطرق لمدينة عين التوتة



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير+معالجة الباحثين

المخطط رقم (04): يوضح شبكة السكة الحديدية لمدينة عين التوتة



المصدر: مخطط التناسق الحضري 2008+معالجة الباحثين.

7.2. المقومات الاقتصادية لدائرة عين التوتة: تشكل محاولة أو دراسة أو فهم أهم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة عاملا مهما ، و هذا لتأثيرها الكبير على هيكله المجال ، كما تمكننا من الوقوف على أهم الموارد المحلية بغية تثمينها أو معرفة مدى استغلالها ، وندرجها في هذا الفصل نظرا لدورها في نشأة و تطور المدينة ، أي أنها المبرر و الدافع لوجود المدينة و استمرارها. و تتوزع هذه الطاقات في القطاع أفلاحي على الخصوص بالنظر لضعف التوطن الصناعي بشكل عام.

8.2. المقومات الزراعة : يشكل سطح البلدية المنبسط ضمن حوض عين التوتة إمكانات لا بأس بها ، و هو ما يبينه (الجدول رقم 08) من خلال المساحة الزراعية المستعملة و هي أكبر المساحات على مستوى الدائرة ، رغم

تذبذب التساقط الذي يرهن الإنتاج الفلاحي في كل السنة ، كما تشكل هذه الإمكانيات إحدى الأسباب التي ساهمت في توطن الإنسان بها خاصة أيام المستعمر الفرنسي الذي عني باستغلال إمكانيات المنطقة آنذاك.

جدول رقم(03): توزيع الأراضي الزراعية المستعملة (2020)

المساحة الزراعية المستعملة المسقية بالنسبة للفرد (هكتار)	المساحة الزراعية الكلية المستعملة بالنسبة للفرد (هكتار)	المساحة الزراعية المستعملة المسقية (هكتار)	المساحة الزراعية الكلية المستعملة (هكتار)	السكان	المساحة (كلم)	البلديات
0.0101	0.1768	651	11305	63 914	170.99	عين التوتة
0.1871	9.147	323	15789	1 726	299.18	بني فضالة
0.1265	1.9194	355	5384	2 805	154.26	معافة
0.1600	1.2137	304	2305	1 899	149.22	أولاد عوف
0.0232	0.4944	1633	34783	70344	773.65	مجموع الدائرة

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2020 م.

ألزمت الظروف المناخية البحث عن سبل أخرى لمعالجة النقص المسجل

في كميات التساقط و تذبذبها ، و هذا من خلال إنشاء عدد معتبر من الآبار الارتوازية ، غير أن أغلبها تم بطريقة فوضوية و بشكل مكثف و مفرط ، كما استفادت بلدية عين التوتة من إنجاز حاجز مائي جنوب البلدية لم يبدأ استغلاله بعد كما تعرف بلدية أولاد عوف المجاورة توفقا لمشروع مماثل لأسباب متنوعة ، منها أمنية.

9.2. الإنتاج الفلاحي بالمنطقة : على الرغم من توفر الإمكانيات الفلاحية عموما

إلا أن استغلال و تثمين هذه الموارد يعد أمرا ضروريا خاصة بالنظر إلى أهميتها

في تحقيق نوع من الاكتفاء المحلي ،كما ترتبط ممارسة الفلاحة بنمط حياة سكان المنطقة، حيث تسود في المنطقة زراعة الحبوب و التي تعاني من تذبذب التساقط من سنة إلى أخرى ، كما تحتل زراعة الأشجار المثمرة نسبة لا بأس بها و تتمثل أساسا في المشمش ، ثم تأتي بعدها الزراعة التناوبية كما هو موضح بالجدول .
ونستطيع من خلال هذه المعطيات أن نجزم بأن المنطقة عموم ذات إنتاج فلاحي مهم، أي أنها زراعة معاشية بالدرجة الأولى.

جدول رقم (04): الاستغلال الكبي للأراضي الفلاحية.

البلدية	الحبوب		التناوبية		الأشجار المثمرة	
	المساحة المستغلة هـ	متوسط الإنتاج السنوي ق	المساحة المستغلة هـ	متوسط الإنتاج السنوي ق	المساحة المستغلة هـ	متوسط الإنتاج السنوي ق
عين التوتة	6950	83400	56	9490	275	3865
بني فضالة	400	4800	23	2130	276	3157
معاقة	120	1560	26	2500	274	2719
أولاد عوف	500	6000	46	4300	154	2117
مجموع الدائرة	7970	95760	151	18480	979	11858

المصدر: مديرية التخطيط 2020+معالجة الباحثين.

10.2. المقومات الصناعية : توجد بعض الوحدات الصناعية المنتشرة هنا و هناك ، غير أنّ أهمها على الإطلاق هو مصنع إسمنت عين التوتة، و في هذا الصدد تكاد تكون استفادات مدينة عين التوتة من الوحدة شبه عفوية بينما اقترح مساحة قدرها 38 هكتار ضمن برنامج المناطق الصناعية الذي أقرته السياسات السابقة في حين لم تجسد بعد هذه الفكرة في المدينة.

جدول رقم(05):الوحدات الصناعية المتواجدة بمدينة عين توتة.

إنتاج (طن)	النسبة %	عدد العمال	الموقع	إسم الوحدة
1000.000	77.82	600	تيلاطو	مؤسسة الإسمنت SCIMAT
500.000	16.21	125	عين التوتة	المؤسسة الوطنية للحصى ENG
/	1.81	14	عين التوتة	مؤسسة مواد البناء
3.700.000	4.15	32	عين التوتة	الميكانيك العامة SIDBA

المصدر : مديرية التجارة 2019+معالجة الباحثين

حيث تشكل هذه الوحدات الصناعية إحدى العوامل التي ساعدت على نمو مدينة عين التوتة و تطورها ، هذا بالنظر إلى عدد المناصب المتولدة بصفة مباشرة، حيث يشكل مصنع الإسمنت أهمها على الإطلاق إذ يوفر 600 منصب شغل دائم ثم تأتي بعدها المؤسسة الوطنية للحصى 125 عامل، كما تبين لنا معطيات الجدول أهمية المؤسسة من حيث عدد العمال أو رأس المال، إضافة إلى الوظائف التي تخلقها بوصف الصناعة محركا لباقي قطاعات العمل. و بالتالي نتوكلز أغلب هذه الأنشطة في قطاع مواد البناء الذي غير أن المدينة لم تستغل بعد هذا التخصص في قطاع مواد البناء .

3.الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حول التنمية المحلية عموما ومدينة عين توتة بصفة خاصة نجد أنه رغم ما حققته الجزائر من إنجازات محلية في فترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، وخاصة المنجزة في الفترة الأخيرة من هذا القرن أين تجسدت مشاريع في شتى المجالات كان تأثيرها بارزا على المجتمع المحلي، حيث نجد العديد من الصعوبات التي مرت بها و التي برزت نتائجها في المناطق المحلية

لذلك وبهدف تحقيق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة لا بد من مجموعة من استراتيجيات من أجل إعادة بعثها بقوة.

فمدينة عين التوتة بالرغم من كونها ثالث أكبر البلديات من حيث السكان في الولاية إلا أنها مازالت تفتقر لمنطقة صناعية ومنطقة نشاطات رغم توفر كل الظروف المناسبة للتوطين الصناعي وذلك راجع السياسة المتبعة في تسيير البلدية التي تغلب فيها مصلحة الفرد والعرش على مصلحة البلدية.

حيث وجدنا أن المقومات التي تتوفر عليها مدينة عين توتة والمناطق

المجاورة لها تتركز بموارد متنوعة يمكن استغلالها من أجل النهوض بالتنمية المحلية التي تعود بالفائدة على المدينة والبلديات لها والتي تعتبر متنوعة سواء مقومات طبيعية كالمواد الخام و الموارد الزراعية و الإنتاج الفلاحي أو الحيواني أو مقومات صناعية كالأنشطة المنجمية المبعثرة على مستوى البلدية وبالتالي يمكن أن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- خلق تجهيزات ومرافق متنوعة في المدينة بصفة عامة ضرورة الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية على مستوى البلدية.
- انتهاج أسلوب للتوطين الصناعي و خلق مجال منظم للاستثمار بإنشاء منطقة صناعية وتنظيمها بشكل يحقق الانسجام مع الطبيعة الزراعية للبلدية نظرا لحاجة المدينة لمنطقة مخططة ومنظمة تضم كافة الحرف والصناعات خاصة التحويلية التي تحتاجها المدينة بشكل يعمل على تطويرها وسد حاجاتها في هذا القطاع ودعم وتشجيع الصناعة مثل: صناعات إنتاج غذائي وحيواني، صناعات حرفية، صناعات لوجستية (تعليب وتغليف)، مراكز التبريد والتجميد، مناطق التخزين، صناعات بيطرية.

- تقويم قطاع الفلاحة بواسطة إنجاز عمليات إعادة الاعتبار مع التحسين من سعة الأراضي الفلاحية ذات جودة عالية من أجل تلبية حاجات السكان المتزايدة وتطوير الزراعات التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة (الزيتون، المشمش، التفاح...).

-إنشاء هياكل فلاحية مؤهلة لتأطير برنامج التنمية الفلاحية.

- استصلاح (الموارد الطبيعية) الأراضي ذات قيمة ضعيفة.

- تثمين الأراضي الرعوية.

-عقلنه في استعمال الموارد المائية .

-تشجيع من وضع أسواق محلية جديدة من أجل توزيع المنتجات الفلاحية

و الدواجن.

-تشجيع البناء الريفي من أجل تثبيت سكان الريف.

4. قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد حبيب، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت.
2. شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986.

المذكرات والأطروحات:

1. خالد حرسوس ، الدور الإقليمي للمدن المتوسطة و أهميتها ضمن أهداف التهيئة حالة مدينة عين التوتة ، مذكرة ماجستير ، جامعة هواري بومدين 2008 .
2. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ، 2011 .
3. محمد بلخير ،التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004 .

4. ناجمي الهاشمي. دور البلدية في التنمية المحلية، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2018.

5. يعقوب نجاة، المخططات البلدية ودورها في تحقيق التنمية المحلية ،مذكرة ماستر،جامعة أم البواقي 2020

المخططات والخرائط:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ،المنجز من طرف مكتب الدراسات في الإنشاء و التعمير، قسنطينة 2016 .
2. مخطط التناسق الحضري.
3. المخطط الولائي للتهيئة.
4. الخريطة الطبوغرافية لبلدية عين توتة 1956.
5. الخريطة الطبوغرافية الشرق الجزائر

مؤشرات تحديد صعوبة التنقل بحافلات النقل شبه الحضري

"حالة ولاية عنابة"

نجلاء غرابي⁽¹⁾

¹ معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي، أستاذ محاضر، nedjla25@live.fr

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

يعد النقل من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام الواسع في الوقت الراهن، فهو جزء من إيقاع حياتنا اليومية. و لا يمكن للتهيئة و التخطيط الإقليمي أن يكتمل بمعزل عن تخطيط النقل في إقليم أو مدينة و ذلك لطبيعة التداخل والعلاقات المكانية فيما بينها من حيث تخطيط أنماط شبكات النقل و التنبؤ بأحجام الرحلات و انسيابية المرور .
تعد شبكة النقل شبه الحضري بولاية عنابة من أهم الشبكات على غرار وسائل النقل الجماعي و التي تعمل على تلبية الطلب على النقل، لكن في الوقت ذاته تتميز هذه الشبكة بالنقص الكبير و سوء التنظيم و الفوضى و انعدام الاحترافية مما خلق مشاكل عديدة زادت من صعوبات تنقل الأفراد وتحركهم داخل مجال الولاية. إن تقييم الطلب على النقل شبه الحضري الجماعي يخضع لتقييم الطلب الكمي على النقل، وهو يخص كذلك تقييم بعض المؤشرات نستطيع من خلالها تحديد مدى سهولة أو صعوبة التنقل وتحديد معوقاته.

Résumé :

Actuellement le transport est l'un des sujets de grande importance, car il fait partie du rythme de notre vie quotidienne. Et la planification urbaine ne peut pas être réalisée indépendamment de la planification des transports dans une ville, en raison de la nature du chevauchement et des relations spatiales entre elles en termes de planification des réseaux de transport et de prévision des volumes de déplacements et des flux de trafic.

Le réseau de transport sub-urbain dans la wilaya d'Annaba est l'un des réseaux les plus importants, comme tous les types de transport en commun, qui sert à répondre à la demande de transport, mais en même

temps ce réseau est caractérisé par une grande pénurie, une mauvaise organisation, et le manque de professionnalisme, qui ont créé de nombreux problèmes qui ont accru les difficultés les déplacements des individus dans la wilaya. L'évaluation de la demande de transport collectif suburbain est soumise à l'évaluation de la demande quantitative de transport, et il s'agit également de l'évaluation de certains indicateurs permettant de déterminer la facilité ou la difficulté des déplacements et d'identifier ses obstacles.

المقدمة:

شهد الطلب على النقل شبه الحضري الجماعي بالحافلات بولاية عنابة خلافا للسنوات الماضية تزايدا ملحوظا خاصة على الخطوط الضاحوية و شبه الحضرية، مما فتح أبواب الاستثمار في هذا القطاع أمام الخواص و في نفس الوقت تراجع دور الدولة، و هذا ما تشهده ولاية عنابة على غرار باقي ولايات الوطن، و لكن الفرق يكمن في أن عنابة تعتبر قطبا جاذبا من الدرجة الأولى، و تعرف خطوطها شبه الحضرية حركية كبيرة نتيجة تنقل السكان إلى مركز ولايتهم لأسباب اجتماعية ، اقتصادية ، صحية،

إن خطوط النقل شبه الحضري الجماعي بالحافلات هي الخطوط التي يتم من خلالها التنقل بالحافلات من مجموع مراكز البلديات و غيرها إلى مركز الولاية، و يتكون النقل شبه الحضري الجماعي من 16 خطا بمجموع 299 حافلة منها AC25،MC 178 و MB 06 ،AB 90.⁽³¹⁾ حيث تقدم مجموع هذه الحافلات حوالي 14940 مقعدا متاحا في اليوم ، ويشترك في تقديم خدمة النقل شبه الحضري 285 متعاملا خاصا ، كما يلعب القطاع العام دورا فعالا في هذه

(31) - حافلة كبيرة بـ 100 مقعد (AB) Autobus

- حافلة كبيرة بـ 50 مقعدا (AC) Autocar

- حافلة متوسطة بـ 40 مقعدا (MB) Minibus

- حافلة صغيرة بـ 25 مقعدا (MC) Minicar.

الشبكة ، حيث توجد 18 حافلة بسعة 100 مقعد لكل واحدة بعدد مقاعد متاحة يصل إلى 1800 مقعد في اليوم و تعمل على 4 خطوط شبه حضرية . و بالتالي يصل إجمالي عدد المقاعد المتاحة على شبكة هذا النوع من النقل للقطاعين العام و الخاص نظريا إلى حوالي 16740 مقعد بنحو 317 حافلة من كل الأنواع.

على الرغم من توفر شبكة لا بأس بها من حافلات النقل شبه الحضري إلا أنه سجلنا العديد من النقائص التي تجعل من التنقل صعبا .حيث اعتمدنا على دراسة ميدانية تحليلية من خلال إجراء استمارة استبيان تخص مستعملي حافلات النقل شبه الحضري بالولاية .

الأسباب التي تجعل من التنقل صعب:

إن صعوبة التنقل من مكان لآخر تعكس عدة أسباب من بينها زمن التنقل، حالة الطريق، ثمن التنقل الاكتظاظ...، مما يخلق عدة مشاكل متعلقة بتنقلات الأفراد يؤدّي مباشرة إلى اختلال منظومة النقل.و قد اعتمدنا على عدة مؤشرات يتم تحديد صعوبة التنقل من خلالها ، من بينها.

1 2 نصيب الفرد من عدد المقاعد:

ويتم حساب نصيب الفرد من عدد المقاعد المتوفرة لكل 1000 نسمة وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نصيب الفرد} = \frac{\text{عدد المقاعد}}{\text{عدد السكان}} \times 1000, \text{ ووحدها: مقعد / اليوم} / 1000 \text{ نسمة.}$$

أما بالنسبة للمعايير التقنية المعمول بها في ميدان النقل و التي تبين التغطية من حيث عدد المقاعد و نصيب الفرد منها فهي كالتالي:

- أكثر من 30 مقعد / 1000 نسمة = التغطية جد مرضية.

- من 20-30 مقعد / 1000 نسمة = التغطية مرضية.

- من 10-20 مقعد / 1000 نسمة = التغطية مقبولة.

- أقل من 10 مقاعد / 1000 نسمة = التغطية غير مقبولة.

من خلال الخريطة رقم (01) و التي توضح توزيع نصيب الفرد من عدد المقاعد المتاحة لكل بلديات ولاية عنابة بالنسبة لشبكة النقل شبه الحضري ، فإننا تحصلنا على ما يلي:

الفئة الأولى (التغطية جد مرضية) : وتضم الحجار 43.58 مقعدا / 1000

نسمة و شطايبى 38 م / 10³ ن، سرايدي 40.9 م / 10³ ن ، التريعات 44 م

/ 10³ ن . بالنسبة لبلدية الحجار فهناك توازن بين عدد المقاعد و عدد

السكان و بالتالي قيمة نصيب الفرد من عدد مقاعد الحافلات هي قيمة تدل

على أن التغطية جيدة. بالنسبة لبلدية شطايبى فإن هناك نوع من التوازن و

التوافق بين عدد المقاعد المتاحة و عدد السكان . أما فيما يخص بلديتي

سرايدي و التريعات تبقى وسائل التنقل الجماعي المستعملة هي السيارات

المهيأة (Fourgons) و هي تقدم 18 مقعد لكل سيارة و تصنف ضمن النقل

الريفي بالنسبة لسرايدي فإن الخط مباشر لعنابة أم التريعات فإن 16 سيارة

مهيأة تعمل على الخط الريفي التريعات - برحال ، و التغطية في هذه الفئة جد

مرضية لكن تبقى على بعض الخطوط نظرية فقط.

الفئة الثانية (التغطية مرضية) : و تمثل بلديات سيدي عمار 33م/10³ ن و

برحال 31م/10³ ن، العلمة و الشرفة مجتمعتين (باعتبار خط وحيد يخدم

هاتين البلديتين) 31.7 / 10³ ن، تعتبر التغطية مرضية و لا يشكل نقص أو

زيادة عدد المقاعد المتوفرة المشكل الرئيسي في التنقل بالنسبة لهذه الفئة ، و

إنما هناك أسباب أخرى تعيق حركة التنقل.

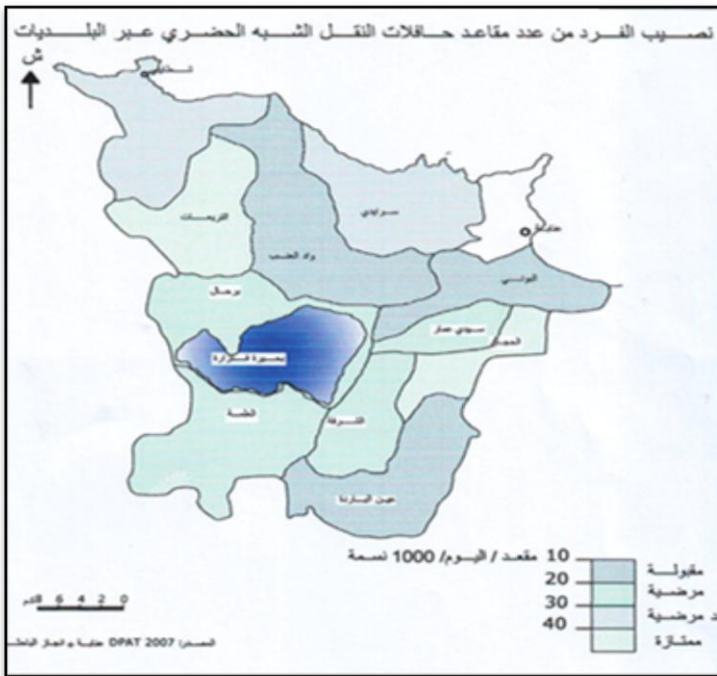
الفئة الثالثة (التغطية مقبولة) : و تضم بلديات يتراوح نصيب الفرد فيها من

المقاعد المتاحة ما بين (10-20) مقعد / 1000 نسمة و هي: بلدية البوني

12.03م/ 10³ ن، وعين الباردة 14م/ 10³ ن، واد العناب 12م/ 10³ ن

بالنسبة لبلدية البوني فالسبب الذي جعلها تقع ضمن هذه الفئة رغم توفر وسائل

النقل الجماعي هو عدد السكان الكبير (أكبر عدد سكان بعد بلدية عنابة) و بالتالي فإن عدد المقاعد المتاحة غير كافي لسد حاجات عدد السكان المتزايد في قطاع النقل إضافة إلى قرب بلدية البوني من مركز الولاية (10 دقائق)، حيث نجد أغلب السكان المتحركين يستخدمون سيارات الأجرة لسعرها المقبول و سرعتها، إضافة إلى الوسائل الخاصة .أما بالنسبة لبلديتي عين الباردة وواد العنبد، نلاحظ نقص كبير في عدد المقاعد المتوفرة (270-300) مقعد على



التوالي، رغم عدد السكان المعتبر ، و بالتالي فإن التغطية في هذه الفئة مقبولة.

الانتظار: هو يدل على مدى أو درجة ازدحام الحافلة بالمسافرين خاصة في أوقات الذروة و هو دليل كذلك على مدى صعوبة التنقل، و حسب الدراسة الميدانية جاءت النتائج كما يلي:

- تجد في معظم الحالات مكانا للجلوس : 17.91 % .
 - تسافر واقفا أحيانا : 60.31 % .
 - لا تجد مكانا للجلوس (تسافر دائما واقفا) : 21.76%.
- و من المعروف أن أصحاب الحافلات الخواص لا تهتمهم حالة المسافرين داخل الحافلة حيث تملأ الحافلة إلى حد التعبئة المطلقة ، حيث يبلغ الازدحام أقصاه في بعض الخطوط خاصة خطوط التجمع العنابي حتى لو تعدى ذلك طاقتها المسموح بها و المرخصة مما يجعل التنقل صعبا .

حالة الطريق : تعتبر حالة الطريق من بين الأسباب الهامة جدا التي تعكس سهولة التنقل أو صعوبته ، و بتواجد الطرق الجيدة من حيث حالتها ، فإن ذلك يجعل من التنقل سهلا سواء بالنسبة لسائقي الحافلات أو الركاب ، وبالتالي يتقلص الزمن الذي تستغرقه الرحلة و تحد حالة الطريق من الإضرار بالحافلة ، كما تعتبر كذلك دليل على درجة الأمان و الحد من حوادث المرور ، و في نفس الوقت فإن الطرق التي توجد في حالة سيئة تزيد من مدى زمن التنقل و من حوادث المرور .

و الجدول رقم (01) الذي يوضح توافق خطوط النقل شبه الحضري مع نوع الطريق و حالته ، حيث تبين لنا هذه المطابقة الحالة الجيدة لأغلب الطرق الوطنية المسلوكة ، أما الطرق الولاية فتتأرجح حالتها بين الجيدة و المتوسطة و الرديئة ، مما يعكس صعوبة التنقل فيها .

جدول رقم (01) : ولاية عنابة: توافق خطوط النقل شبه الحضري مع نوع الطريق و حالته.

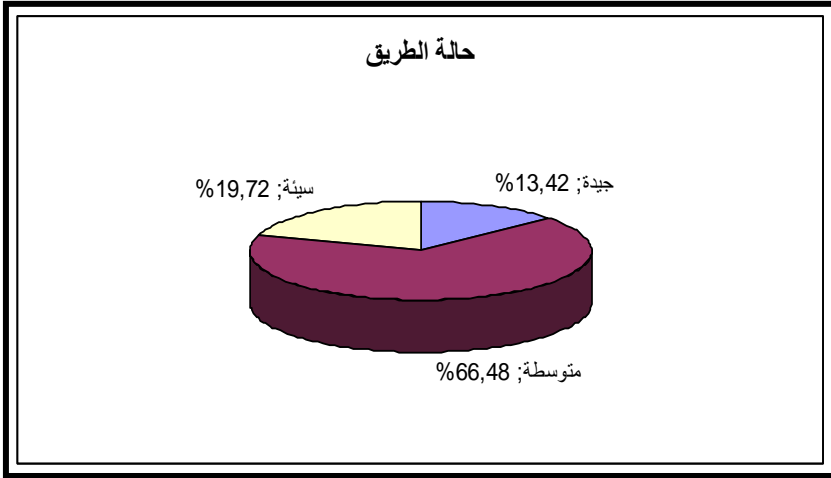
الخط	الطريق المسلوكة	حالة الطريق المسلوكة
برحال - عنابة	RN44	حالة جيدة

حالة جيدة- حالة جيدة	CW12- RN44	واد العنب - عنابة
RN16 حالة جيدة- RN21 (26 كم حالة جيدة)	RN16-RN21	عين الباردة- عنابة
CW108، CW56- حالة جيدة-- CW56 (3 كم حالة جيدة، 7 كم متوسطة ، 7.6 رديئة)	CW56- CW129- CW108	الشرفة- العلمة/ عنابة
RN44 حالة جيدة -- CW107 (32 كم جيدة ، 15.3 كم متوسطة)	CW107-RN44	شطابيبي - عنابة
حالة جيدة	RN16	الحجار - عنابة
حالة جيدة	RN16	البوني - عنابة
حالة جيدة- حالة جيدة	CW56-RN16	سيدي عمار- عنابة
CW16 (13 كم حالة جيدة - 20 كم متوسطة-- 18.5 رديئة) CW16 (8.5 جيدة ، 5 رديئة)	CW16-CW15	سرايدي - عنابة

المصدر: تصنيف الباحثة انطلاقا من مصادر DTP

تعتبر الطرق الوطنية بالولاية أغلبها في حالة جيدة ، أما المشكل الأساسي فهو متعلق بالطرق الولائية وحالتها حيث 53% فقط في حالة جيدة ، خاصة إذا كانت أكثر من 08 طرق ولأية تمثل مسارات شبكة النقل شبه الحضري، و هذا ما يعكس صعوبة التنقل، خاصة تلك التي تمر على القطاعات السيئة و المتوسطة، وعندما طرح السؤال على مستعملي الحافلات كيف تجد حالة الطريق الذي تسلكه تحصلنا على النتائج التالية :

شكل رقم (01): حالة الطريق المسلوك

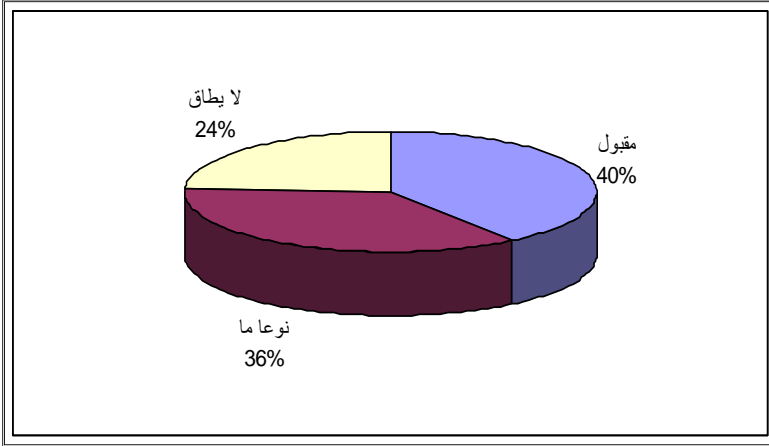


المصدر: الدراسة الميدانية

فالركاب الذين أجابوا بأن الطرق المسلوكة في حالة متوسطة بلغت نسبتهم 66.48% و 19.7% أجابوا بأن الطرق في حالة سيئة أما 13.42% أجابوا بأن الطرق في حالة جيدة، و هذا ما تعكسه حالة الطريق في الواقع كما اقترح معظم المستجوبين تصليح الطرق و ترميمها في أقرب الآجال.

الثن الشهري المخصص للنقل من مجموع أجرة المسافر: قد يعتبر البعض أن الثمن المخصص للنقل لا يعتبر هاما و لكن من خلال حسابات بسيطة فإن تكلفة النقل تعتبر عبئا خاصة على أولئك الذين يستعملونه يوميا ذهابا و إيابا إلى مقرات عملهم أو دراستهم. من خلال استمارة الاستبيان طرح السؤال التالي: هل الثمن المخصص للنقل من مجموع أجرتك: مقبول - نوعا ما - لا يطاق؟ جاءت النتائج كما يلي:

شكل رقم (02): الثمن المخصص للنقل.



المصدر: نفس المصدر السابق

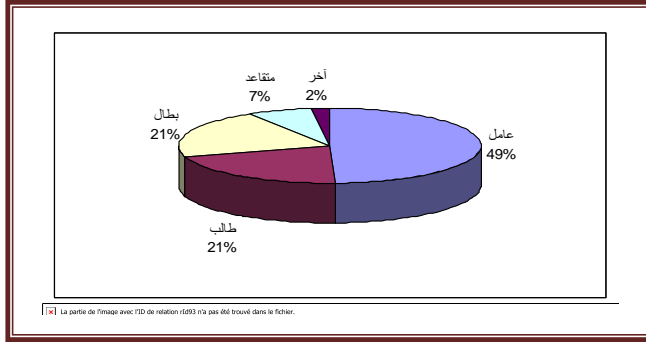
جدول رقم (02) : ولاية عنابة: الثمن المخصص لكل خطشبه حضري .

الخط	الثمن المخصص للحافلة دج	الخط	الثمن المخصص للحافلة دج
سيدي عمار - عنابة	25	العلمة-عنابة	30
البوني-عنابة	15	الشرقة-عنابة	30
الحجار-عنابة	15	برحال-عنابة	25
ع- الباردة- عنابة	40	سرايدي-عنابة	25
واد العنب- عنابة	30	شطايبي-عنابة	60

المصدر: نفس المصدر السابق

إن 40% من الركاب المستجوبين يعتبرون هذا الثمن مقبولا و مقدورا عليه في حين أن 35.8% اعتبروه نوعا ما عبئا على أجرتهم، و 24.10% اعتبروه ثمنا لا يطاق و يتعدى قدراتهم المالية ، خاصة أولئك الذين يقطنون بعيدا عن مركز الولاية (شطايب، عين الباردة، الشرفة، العلمة، واد العنب) و هذا يقودنا إلى

الربط بين
الثمن و
المهنة و
بالتالي
سؤال آخر
هي
مهنتك



نوع
طرح
ما :

شكل رقم (03): نوع المهنة

المصدر: نفس المصدر السابق

يقودنا الربط بين مؤشر الثمن المخصص للنقل و مؤشر المهنة إلى معرفة مدى قدرة كل فئة على الثمن المخصص للتنقل و الحركة، فجاءت فئة العمال في أول درجة ب 49.3% و الطلبة ب 20.9% و 20.7% للبطالين ، أما المتقاعدين فبلغت نسبتهم 7.08% و بما أن العمال أجراء فإن ثمن النقل لا يشكل عجزا

كبيراً من مجموع أجزائهم، في حين أن الطلبة و الباطلين تتساوى في النسبة تقريبا و هذا يدل على عدم قدرة كلتا الفئتين على تسديد تكاليف النقل لعدم وجود مصادر مالية ثابتة .

1. زمن التنقل : يمثل العنصر الأهم لاختزال المسافة، و يمثل هذا العنصر سبب من أسباب سهولة أو صعوبة التنقل، و يقصد بزمن التنقل الزمن الذي يستغرقه المسافر من لحظة انطلاق الحافلة إلى لحظة وصولها إلى المحطة النهائية المقصودة، و يختلف زمن التنقل بطبيعة الحال من خط لآخر حسب طول الخط و طبيعة الطريق و حالة الحافلة و درجة ازدحام الطرقات، و من خلال السؤال المطروح: الزمن الذي تستغرقه الرحلة ؟ جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (03): زمن الرحلة.

النسبة %	الزمن المستغرق
8.19	10 دقائق
24.31	20 دقيقة
30.60	30 دقيقة
24.04	45 دقيقة
12.84	ساعة و أكثر

المصدر: نفس المصدر.

نلاحظ تقارب النتائج نوعاً ما بين الزمن المستغرق 20 ، 30 ، 45 أما الزمن المستغرق 10 فيمثل 8.19% و الزمن المستغرق أكثر من ساعة يمثل 12.8% و يمثل الزمن المستغرق 10 الخط عنابة - البوني .

في حين الخطوط التي تستغرق 45 هي واد العنبر، عين الباردة. أما التي تستغرق ساعة و أكثر هي: العلما ، الشرفة ، شطايبني . هذا دليل على أن هناك

مسافة بعيدة بين مركز الولاية و باقي مراكز البلديات أو أن السرعة الستعلمة غير قانونية فالقانون يحددها ب 40 كم/الساعة للنقل الجماعي .

جدول رقم (04) : طول الخط و الزمن المستغرق.

الخط	المسافة بين مركز البلدية و مركز الولاية (كم)	الزمن المستغرق
عنابة – البوني	07	'10
عنابة (برحال ، سيدي عمار ، الحجار ، سرايدي)	14-11-16-30	' (30 ، 20)
عنابة(واد العنب ، عين الباردة)	33-32	'45
عنابة (العلمة ، الشرفة ، شطايب)	63،37،45	ساعة و أكثر

المصدر: - المسافة: DTP 2007، الزمن: الدراسة الميدانية.

و يمكن حصر زمن انتظار الحافلة ضمن زمن التنقل و حسب الاستبيان كانت الإجابات على السؤال : مدة انتظارك للحافلة ؟ كما يلي :

جدول رقم (05) : مدة انتظار الحافلة.

الزمن	أقل من	'(10-5)	'(15-10)	'(20-15)	أكثر من
	'5	15.73	31.75	23.87	'30
النسبة %	4.21	15.73	31.75	23.87	25

المصدر : الدراسة الميدانية.

تعبير هذه النتائج عن مدى صعوبة التنقل بالنسبة للسكان المتحركين حيث يضع زمن التنقل في انتظار الحافلة، حيث أن 31.7 % ينتظرون الحافلة من (10-15) دقيقة، أما 25 % فينتظرونها لمدة (أكثر من 30') و هذا دليل على قلة الحافلات أو قلة عدد الترددات لأن أقصى زمن للانتظار هو بين 15-20' و امثل زمن للانتظار هو 5 دقائق.و تصل مدة الانتظار أحيانا في بعض

المحطات إلى أكثر من ساعة ، وهي نتائج كارثية تعكس معاناة المواطنين في التنقل، أما نسبة الذين لا يتعدى انتظارهم للحافلة أقل من 5 دقائق فبلغت 4.21 % ، و هي نسبة ضعيفة جدا.

2. ازدحام الطريق : يمثل هذا العنصر أهم مؤشرات صعوبة التنقل، و هو

يمثل مدى ازدحام الطريق، حيث في بعض الحالات يستغرق الخط عنابة - البوني زمن يتعدى 20 دقيقة لازدحام السير و اكتظاظ الطرقات خاصة في ساعات الذروة، ووهي الذي يتطلب في الحالات العادية زمن يتراوح بين (5-10) دقائق، و هذا راجع للازدحام الكبير للطرق خاصة مداخل مدينة عنابة أو أهم المدن الكبرى، فمثلا عند إجراءنا للدراسة الميدانية، و على خط عنابة - سيدي عمار، استغرقت الحافلة زمن تعدى الساعة تقريبا، راجع إلى ازدحام الطريق في مدخل مدينة سيدي عمار و كان ذلك على الساعة التاسعة صباحا، و هذا إنما يطرح مشكلة كبيرة خاصة للمسافرين الذين يلتحقون بمقرات عملهم و دراستهم حيث استاء الكثير منهم خاصة في البلديات الكبرى (البوني، الحجار، سيدي عمار) من التأخيرات الكثيرة للحافلات بسبب الازدحام خاصة في أوقات الذروة و اختناق السير، وعن سؤال المسافرين عن قلة أو كثرة التأخيرات عن مكان الوصول تحصلنا على الإجابات التالية :

- قليلة: 40.65 % .

- كثيرة: 49.72 %

- لا تذكر : 9.61 %

حيث اعتبر 40.6 % التأخيرات عن مكان الوصول (العمل، الدراسة ...) قليلة، في حين اعتبر 49.7 % أن التأخيرات كثيرة و تشكل أهم مشكل في التنقل، في حين أن 9.6% اعتبروا أن التأخيرات جد متكررة و لا يمكن حصرها .و يرجع سبب التأخيرات الكثيرة إلى ازدحام الطريق و حالتها و حالة الحافلات

القديمة منها و التي يتسبب عطل ما في التأخر عن الوصول إلى المحطة .
وتعتبر كثرة التأخيرات سبب من أسباب صعوبة التنقل على شبكة النقل شبه
الحضري .

3. درجة أمان الطريق : إن الإحساس بالأمان داخل الحافلة بالنسبة
للمسافرين من مخاطر الطريق دور يلعبه السائق بالدرجة الأولى . و قد
طرح سؤال في الاستمارة عن ما مدى احترام السائق للسرعة و كانت
الإجابة كما يلي:

- نعم : 44.93 %
- لا : 55.06 %
- إن نسبة 55 % ممن أجابوا ب" لا " هي نسبة تدل على عدم الارتياح
في استعمال الحافلة بسبب تصرفات السائق و حتى القابض، ويجب
التفكير في كيفية ردع مثل هذه التصرفات الخطيرة ، حيث اقترح بعض
الركاب مراقبة سائقي الحافلات الخواص من طرف أعوان توظيفهم
مديرية النقل سواء لمراقبة السرعة المحددة أو التعاملات غير اللائقة
للسائق و القابض مع الركاب، و هي إن كانت فكرة مبالغ فيها، فهي
في نفس الوقت تعتبر أنجع الحلول لحماية حياة المسافرين و تطبيق
القانون في مجال نقل المسافرين .

- خاصية الطلب على النقل:

إن دراسة خاصية الطلب على النقل أمر جد صعب و حتى إن توفر فإنه يتطلب
إمكانيات كبيرة للقيام بالدراسة الميدانية بكل دقة لهذا اعتمدنا على بعض
المؤشرات لتحديد خصائص الطلب على النقل شبه الحضري بالولاية.

1- مدى سهولة التنقل : من خلال استمارة الأسئلة و التي شملت 09 خطوط

شبه حضرية طرح السؤال التالي: هل عندما تريد التنقل بغرض ما هل يكون

ذلك: سهل جدا، سهل، صعب ن صعب جدا، منعدم؟ ومن خلال هذا السؤال
تحصلنا على النتائج التالية:

1-1) خطوط التجمع الحضري العنابي: من خلال المتابعة الميدانية أجاب

حوالي 79 % من الركاب على خط سيدي عمار - عنابة بأن التنقل سهل وهذا
راجع أساسا إلى وفرة وسائل النقل الجماعي في حين أكد 16.8 % من الركاب
المستجيبين على نفس الخط أن التنقل يكون صعبا خاصة في أوقات الذروة.

أما بالنسبة لخط البوني - عنابة نلاحظ أن 40 % من المستجيبين يعتبرون
التنقل سهلا و 20 % يعتبرونه صعب في حين أن 31 % أكدوا بأن التنقل
سهلا جدا راجع أولا لتوفر وسائل النقل و ثانيا لقصر المسافة بين عنابة و
البوني. أما على خط الحجار - عنابة فإن 79 % أكدوا أن التنقل سهل و 8 %
اعتبروه صعب.

في حين أن الركاب الذين يؤكدون بأن التنقل صعب جدا على الخطوط الثلاث:
سيدي عمار، البوني، الحجار هي على التوالي: 1.2 %، 4.4 %، 1.6 %
ويمثلون خاصة الركاب الذين يقطنون في المناطق الريفية لهذه البلديات حيث
يضطرون للتنقل إلى مراكز بلدياتهم ثم التنقل إلى مدينة عنابة و يكون ذلك
شاق وصعب.

1-2) خط برجال - عنابة: 38.8 % من الركاب المستجيبين على هذا الخط

أكدوا بأن التنقل لغرض ما يكون سهلا في حين أكد 33 % أن التنقل صعب و
16.6 % صعب جدا و 11.1 % التنقل سهل جدا و تكمن صعوبة التنقل في
انتظار الحافلة لدورها وقد يتعدى زمن الانتظار (حسب الدراسة الميدانية) إلى
أكثر من 30 دقيقة حتى تمتلئ الحافلة عن آخرها و هذا ما يؤدي إلى تأخر
العمال و الطلبة عن مواعيد التحاقهم بمؤسساتهم.

1-3) خط عين الباردة : 55.5% من الركاب المستجوبين على هذا الخط أكدوا أن التنقل صعب جدا و 22% اعتبروه سهل و 16.6 % صعب جدا و 5.5 % سهل جدا و تكمن الصعوبة في نفس السبب السابق هو زمن انتظار الحافلة كي تنطلق.

1-4) خط واد العنب : 55% يعتبرون التنقل صعب و 29 % يعتبرونه صعب جدا و فقط 4 % اعتبروه سهل وترجع صعوبة التنقل على هذا الخط لطوله وانطلاق الحافلات صباحا نحو محطة كوش نور الدين و لا تعود الحافلة إلى واد العنب إلا حينما تمتلي بالمسافرين عندها تتأخر الحافلات في كوش نور الدين وبالتالي يحدث خلل خاصة عندما يطول انتظار الحافلات في محطة الانطلاق من طرف الركاب في واد العنب.

1-5) خط شطايبي : 60.7 % يعتبرون التنقل صعب و 17.8% يعتبرونه سهل في حين أن 3.5 % يعدونه منعدما و هذا راجع إلى قلة الحافلات و طول الخط (أطول خط داخل مجال الولاية) أكثر من 63 كم بالنسبة لخطوط النقل شبه الحضري مما يخلق صعوبة في التنقل في صيف و من خلال الدراسة الميدانية تم انتظارنا للحافلة في محطة الانطلاق بشطايبي صباحا (السابعة) حوالي ساعة كاملة.

1-6) خطي العلما - الشرفة : لا يوجد خط مباشر بين الشرفة و عنابة وإنما خط عنابة - العلما- يمر مباشرة ببلدية الشرفة ليقل الركاب، إضافة إلى قلة وسائل النقل المخصصة للبلديتين معا (9 حافلات فقط) لهذا يعتبر 43.13% في كلتا التجمعين التنقل صعب جدا و أن 42% صعب و أن 9% يعتبرونه منعدما يرجع إلى بعد البلديتين وتموضعهما على هامش الولاية.

1-7) خط التريعات : 50 % صعب جدا، و 50 % منعدما وهذا لأنه لا يوجد خط مباشر بين التريعات وعنابة حيث يضطر المسافرين إلى التنقل إلى

مقر بلدية برحال عن طريق 16 سيارة مهيأة بنحو 288 مقعدا اليوم خاصة بالنقل الريفي ومنها إلى مدينة عنابة. وتعتبر بلديات العلما - الشرفة - التريعات معزولة عزلة تامة كما أنها تقع على هوامش مجال الولاية، فإنها كذلك مهمشة سواء من حيث نقص التجهيزات ومن حيث وسائل النقل الموفرة لها.

1-8) خط سرايدي : يعتبر هذا الخط استثنائيا جدا أولا لانعدام الحافلات واستبدالها بالسيارات المهيأة و هذا راجع للمنعرجات الخطيرة للطريق الولائي رقم 16 المؤدي إلى مركز بلدية سرايدي من جهة ومن جهة أخرى و أثناء دراستنا الميدانية صدمنا بكارثة حقيقية حيث ولمدة 03 ساعات تقريبا وجدنا سكان سرايدي ينتظرون وسائل النقل التي تقلهم إلى مقرات عملهم و دراستهم وهذا راجع إلى انطلاق وسائل النقل صباحا بين 6-7 صباحا إلى مدينة عنابة وفي حين امتلاءها بالركاب المتوجهين إلى بلدية سرايدي و الذي يكون عددهم قليل جدا

فإن العملية ككل بدءا من انطلاق السيارة من سرايدي إلى عنابة و عودتها محملة بالركاب من عنابة إلى سرايدي تأخذ حوالي 3 ساعات كاملة أو حتى أكثر من ذلك مما يؤدي إلى تأخر الجميع عن عملهم أو دراستهم،

جدول رقم (06) : مدى سهولة أو صعوبة التنقل

الخط طبيعة التنقل %	سجلي عداد	البيومي	التحار برطل	عقل الباردة	واد العقب	سرايدي	تطالبي	الطمة	التربة	الدرجات	معدل ع لولاية
سهل جدا	2-5 9	31- 34	11 -1 1	5- 55	0	0	0	3- 84	0	0	9-23
سهل	79- 22	40- 29	38 -8 8	22 -2 2	14 -8 1	0	17 -8 5	7- 69	0	0	43-2 0
صعب	16- 88	20- 77	8- 06	33 -3 3	55 -5 5	60 -5 5	60 -7 1	26 -9 2	57 -1 4	0	30-7 0
صعب جدا	1-2 9	4-4 7	1- 16	16 -6 6	16 -6 6	31 -1 1	17 -8 5	57 -6 9	28 -5 7	5 0	14-9 4
منعدم	0	0	0	0	0	8- 33	3- 57	3- 84	2- 8	5 0	1-90

المصدر : دراسة الميدانية 2020

كما يعتبر خط سرايدي خطا ريفيا حيث أكد 55% أن التنقل صعب و 36 % صعب جدا و 8 % منعدم وقد طالب أغلبية المستجوبين على هذا الخط إضافة وسائل نقل جديدة وزيادة عددها و تنظيم توقيت انطلاقها.

بالنسبة لمجموع شبكة النقل شبه الحضري بالولاية فإن 43 % يعتبرون التنقل سهل و 14.9 % يعتبرونه صعب جدا و 9.2 % سهل جدا و 1.9 % منعدما.

إن هذه النسب تعتبر دليلا على النقص الذي يعرفه هذا القطاع سواء من حيث عدد وسائل النقل بالنسبة للمناطق المهمشة أو من حيث سوء التنظيم وغير ذلك من الأسباب التي تجعلنا نفكر في مصادرها و نتائجها المستقبلية.

نتيجة: إن الطلب على النقل شبه الحضري بولاية عنابة في تزايد متصاعد و مستمر خاصة إذا كانت الفئة التي تستعمل هذا النوع من النقل يوميا هي فئة العمال و الطلبة بنسب عالية ، في حين أن هذا الطلب المتزايد يصطدم بصعوبة التنقل من خلال المؤشرات التي تم الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية ، و يجعل من تقديم العرض الملائم لهذا الطلب غير كاف و ناقص. حيث تم دراسة مؤشرات سهولة أو صعوبة التنقل و التي من خلالها تم تحديد كل العناصر اللازمة التي تجسد لنا صعوبة التنقلات داخل مجال الولاية ،استنتاجنا جاء كما يلي:

- خطوط التجمع الحضري لها الأفضلية من حيث عدد الحافلات و بالتالي سهولة واضحة في التنقلات.
- خطوط أكثر ديناميكية متمثلة في بلديات التجمع الحضري (البوني، سيدي عمار، الحجار) راجع إلى العرض المتميز و كذلك خصوصيات هذه البلديات .
- صعوبة التنقل تزداد بالبعد عن المركز (عنابة) نتيجة نقص العرض المقدم.
- خطوط أقل ديناميكية و أكثر تهميش تمثلها البلديات الهامشية ، راجع الى مدى صعوبة التنقل .
- دراسة مؤشرات صعوبة التنقل كفيلة بتحديد النقائص التي تعيب النقل و بالتالي من خلالها نستطيع إيجاد حلول للحد من صعوبة التنقلات خاصة المجالات المهمشة .

المصادر و المراجع باللغة العربية:

- كبيش عبد الحكيم ، النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف . رسالة ماجستير ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، 2001.

- سليمان مكفس ، النقل الداخلي في مدينة قسنطينة . رسالة ماجستير ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، 1983.
- غرابي نجلاء ، دور مركز قسنطينة في النقل الجهوي. مذكرة تخرج ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة ، 1998.

المصادر و المراجع باللغة الأجنبية

- AHMED GHENOUCHE , le cas du nord –est algérien. Thèse de doctorat ,faculté des sciences de la terre , de la géographie et de l'aménagement du territoire , université de Constantine ,2008.
- Djamel RAHAM , les structures spatiales de l'est algérien « les maillages territoriaux , urbains et routiers » . Thèse de doctorat ,faculté des sciences de la terre , de la géographie et de l'aménagement du territoire , université de Constantine ,2001.
- KOUADRIA ,N , urbanisation et espace de communication dans la wilaya de annaba. Thèse de magister , faculté des sciences de la terre , de la géographie et de l'aménagement du territoire , université de Constantine ,1995.
- BUREAU D'ETUDE CNTC/SPA, étude portant plan de transport dans la wilaya de Annaba . phase 1,2,3,4 (2007-2008).

LE FONCIER: UNE DIMENSION IMPORTANTE DANS LE PROCESSUS DURENOUVELLEMENT URBAIN

Cas du site de bardo à Constantine (Algérie)

BENAISSA Maya Ines

**Institut de Gestion des Techniques Urbaines, Université Larbi
Ben M'hidi, Oum El Bouaghi, Algérie. [benaiissa-
maya@hotmail.com](mailto:benaiissa-maya@hotmail.com)**

Date de réception 17/01/2020 Date de révision JJ/MM/AA Date
d'acceptation 03/07/2020

Résumé

La ville de Constantine de part son statut de capitale de l'Est Algérien, exerce une influence digne d'une grande métropole depuis des siècles, et cela en raison de son passé (ville millénaire), sa localisation géographique et son poids démographique.

Cependant, plusieurs contraintes physiques caractérisent l'espace aggloméré de Constantine notamment, la rareté du foncier urbanisable qui se trouve être une situation déplus inconfortables pour le bon fonctionnement de cette ville.

Le renouvellement du quartier « Bardo » est une opération inscrite dans le cadre du plan de mise à niveau de la ville de Constantine, son site est unique juxtaposant le noyau originel de la ville, traversé par le fleuve le Rhumel, limité au nord par le rocher avec le pont de Sidi Rached et au Sud par le futur pont le Trans Rhumel.

Toutefois, la projection puis la concrétisation d'un projet de développement global implique une transformation et/ou une adaptation de l'espace concerné selon plusieurs indicateurs [1]; Afin d'assurer au projet de Bardo toute la maîtrise nécessaire pour sa concrétisation, l'Etat est sollicité pour mettre en place une stratégie foncière étant donné que toute défaillance peut se révéler contraignante pour sa réalisation.

Mots clés : Renouvellement Urbain, Foncier, Expropriation, Propriété Privée ,Constantine.

ملخص

باعتبار مدينة قسنطينة عاصمة للشرق الجزائري منذ قرون عديدة، وكغيرها من المدن الكبرى فإنها تمارس تأثيرا بارزا يعود سببه بالدرجة الأولى إلى تاريخها العريق، وموقعها الجغرافيا لمميز و وزنها الديموغرافي. ورغم ذلك، هناك العديد من العوائق المادية التي تميز المجال العمراني لقسنطينة لاسيما ندرة الأراضي القابلة للتعمير، وهو أمر معيق للسير الحسن للمدينة. تندرج عملية تجديد حي باردو في إطار مخطط تأهيل مدينة قسنطينة؛ فموقعه المميز بمحاذاة النواة الأصلية للمدينة، ويقطعه واد الرمال، كما يحده شمالا الصخر الذي يمتد من جسر سيدي راشد وجنوبا الجسر العملاق القائم فوق واد الرمال. ومع ذلك، فإن دراسة و تجسيدي مشروع تنمية شامل مهمة تقتضي تحويلا و /أو تكيف الموقع المشروع. [1] ولضمان التحكم الجيد في تجسيد مشروع باردو، يجدر بالسلطات الوصية وضع إستراتيجية عقارية، لأن كل خلل قد يتحول إلى عقبة أمام إنجازها.

كلمات البحث : التجديد الحضري، العقار، نزع الملكية، الملكية الخاصة، قسنطينة.

Introduction :

L'urbanisme se définit comme étant l'art de mettre de l'ordre dans la ville et de développer et aménager le territoire dans un cadre durable.

Depuis la période coloniale, l'Algérie fut confrontée au double problème du sous-développement de la désarticulation territoriale, imposée par la colonisation.

L'industrialisation entreprise dès les premières années de l'indépendance, comme une première réponse au sous-développement, a privilégié les pôles urbains littoraux et a de ce fait accentué le déséquilibre d'un réseau urbain extraverti. De plus, suite à un rythme d'urbanisation accéléré, à un flux migratoire important et à un surpeuplement, les signes de dysfonctionnement apparaissent accentués par une dégradation rapide et une vétusté du cadre bâti existant.

L'Algérie souffre de son urbanisme. L'anarchie, qui affecte pratiquement tous les maillons de-là construction et de l'aménagement urbain, n'aide pas les autorités en charge du secteur, à y mettre de l'ordre.

Le pillage des réserves foncières et l'extension anarchique des villes constituent, les plus lourdes conséquences du peu d'intérêt qu'avaient porté les pouvoirs publics à l'urbanisme et plus

largement encore à l'aménagement du territoire. Les choses semblaient, cependant, s'être améliorées depuis la promulgation de lois (loi 90-29 de décembre 1990 et amendements apportés en avril 2004) et de règlements censés instaurer un peu plus d'ordre en matière d'occupation des sols, de qualité du bâti et d'aménagement urbain.

On constate, que depuis 2005 et grâce au contexte économique favorable, qu'une nouvelle démarche de l'urbanisme se met progressivement en place à travers de grands projets structurants s'appuyant essentiellement sur un support infrastructurel multimodal conséquent et des opérations de requalification urbaine, de renouvellement urbain ou mise en valeur de sites non exploités, générant ainsi de nouvelles centralités urbaine.

Ainsi, des politiques publiques volontaristes complexes ont été initiées pour réparer ce qu'on regarde aujourd'hui comme les erreurs des dernières décennies, pour requalifier les quartiers dégradés et reconstruire, en mieux, « la ville sur la ville ». Il s'agit en définitive d'humaniser la ville plus solidaire, de recomposer les équilibres sociaux et urbains à l'échelle de l'agglomération et de conforter la paix sociale.

Le foncier est au cœur de la stratégie de développement du territoire. Il est le support géographique de toutes les activités humaines (l'habitat, les loisirs, l'activité économique, les transports, le commerce...).

Sa maîtrise est donc la condition première de réalisation du projet urbain, tant lors de la reconquête de la ville sur elle-même, l'État intervient, dans ce cas là, par des mesures législatives et financières pour faciliter les interventions foncières et des outils fonciers adaptés que lors de la conception de quartiers nouveaux.

Le foncier se situe aussi à la croisée des intérêts individuels et collectifs. Pour les pouvoirs publics, le but est de maîtriser la question foncière pour produire des logements, accueillir des entreprises, développer des activités, sauvegarder des sites tout en maîtrisant l'étalement urbain. Pour les citoyens, se loger devient une préoccupation majeure dans une période où les prix de l'immobilier ne cessent d'augmenter. Souvent, la tentation de la périurbanisation vient des niveaux de prix atteints dans les agglomérations, poussant de nombreux ménages à quitter le cœur

des villes pour s'installer là où les terrains sont plus facilement disponibles et moins chers.

Le renouvellement urbain est un processus plus complexe que le développement urbain en périphérie. Partant de ce constat, et dans le cadre d'un projet de recherche en cours d'élaboration, nous sommes intéressés au foncier urbain dans ses aspects techniques et juridiques qui demeurent essentiels dans la problématique du développement urbain.

- Qu'est-ce que le foncier en général et le foncier urbain en particulier ?
- Quel est l'impact sur les différents opérations engagées et qui entrant dans le cadre de l'urbanité de la ville de Constantine ?
- Quel est la part des différents acteurs sur la consommation du foncier urbain ?

Objectifs et méthodes d'approche :

L'objectif principale de notre réflexion vise à améliorer la connaissance du foncier, de son importance dans la réalisation d'un projet de territoire, de sa répartition dans la ville, et de ces moyens d'intervention juridique (expropriation pour cause d'utilité publique, le droit de préemption, etc.....) afin de mieux anticiper et intégrer la question foncière, et cela dès la définition du projet urbain, ainsi que tout au long de sa maturation et de son élaboration stratégique et opérationnelle. Le quartier de Bardo à Constantine en est l'exemple type. Ce dernier est inscrit dans le cadre du projet de modernisation urbaine (PMU). Nous recherchons à travers cette thématique originale, le rôle du foncier dans l'opération de renouvellement urbain de ce site.

Il s'agit là d'une opération unique en Algérie qui a consisté à délocaliser des milliers d'habitants qui n'ont, pour la plus part, connu que ce site. Ils y sont nés et y ont vécu et c'est ce qui entraîne donc le sentiment, pour ces citoyens d'être les acteurs d'une opération de déracinement.

Afin d'atteindre notre objectif, d'importantes données ont été collectées: *la consultation d'ouvrages et différents documents académiques (thèses doctorale, magister, mémoire d'ingéniorats), les projets de recherche, les revues, les archives, la réglementation (lois, décret exécutif, ordonnance), et des sorties sur terrain pour : la collecte des plans cadastraux et des titres de propriété, la*

vérification de la conformité des plans avec l'état des lieux et faire l'enquête foncière.

L'exploitation de toutes les données s'effectuera aussi par des enquêtes auprès des différents administrations notamment (APC, DUC, Cadastre, Domaines, Conservation foncière, Agence foncière, DPAT), mais encore la consultation d'études faite par des bureaux d'étude, principalement l'URBACO, ainsi qu'une observation directe qui sera compléter par des entretiens avec certains acteurs de la ville de Constantine.

Résultats et discussion

1-Moderniser la ville de Constantine à travers un programme phare «le projet BARDO»:

L'acte du renouvellement urbain, préconisé par les gestionnaires de la ville de Constantine, est de doter cette dernière des attributs et des caractéristiques d'une métropole régionale. Il doit nécessairement engager des projets alliant la qualité et la performance par la greffe d'équipements et de services adaptés pour susciter un environnement rénové, animé et fonctionnel.

Parmi les nouveaux pôles concernés et destinés à ancrer les nouvelles fonctions métropolitaines, Bardo, par ses jonctions avec la Médina et le Koudiat, fait parti d'un pôle touristique patrimonial, administratif et de services.

Comme programme phare du processus de modernisation, le projet urbain de Bardo génèreuse nouvelle centralité et participe à la requalification des tissus urbains dans un contexte global répondant aux enjeux de la métropole.

2-Contexte et Généralités sur le projet du grand Bardo :

Le site de Bardo est localisé sur le territoire de la ville de Constantine, au sud du coeur urbain de l'agglomération constantinoise. Il est accolé à la médina (fig n° 1).

A l'origine, Bardo était occupé par une caserne de cavalerie et un parc à fourrage construit à l'époque coloniale, en 1882.

Aujourd'hui, ce site s'étend sur une surface urbanisé de 155ha et il est limité:

- Au Nord par la vielle ville,
- À l'Est par le quartier de Sidi Mabrouk,
- À l'Ouest par la rue Aouati Mostapha, la cité la Loum, et la cité Kouhil Lakhdar,

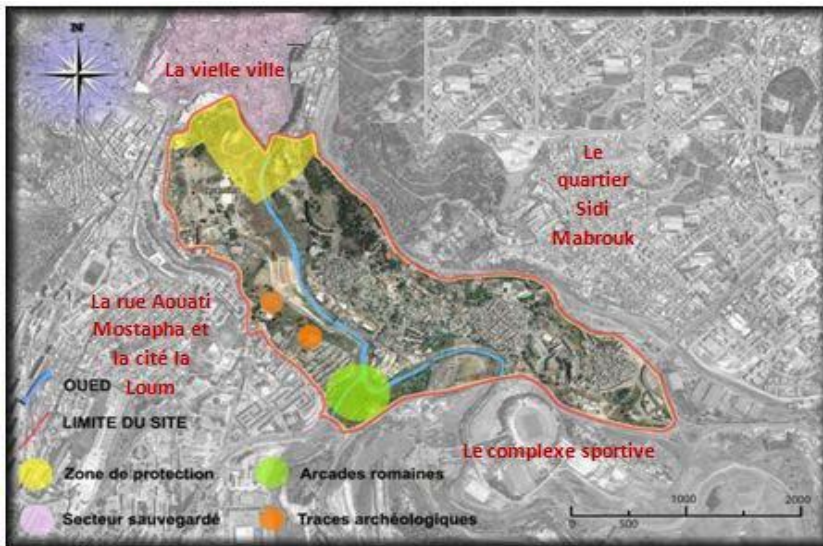
-Au Sud parle complexe sportif.

Ce site est occupé par de l'habitat spontané, des bidonvilles, des cités de recasement, de l'habitat collectif. Il se compose une douzaine de zones variable qui hébergent 28141 habitants [2] (RGPH2008) aux origines sociales et géographiques diverses, soit 6,50% de la population constantinoise.

Dès 2005, la wilaya, avec l'ensemble des directions et services, ont commencé à travailler en collaboration sur le projet de renouvellement urbain de ce quartier avec, comme ligne directrice : la démolition des constructions dégradées sur plusieurs tranches et le relogement de la population dans des logements sociaux nouveaux situées au niveau de la ville nouvelle Ali Mendjlie.

Une opération d'expropriation pour cause d'utilité publique de grande envergure a été menée en vue de récupérer les assiettes foncières et libérer le site.

Fig n° 1 : limites du site et zones de protection « Bardo »



Source : Centre d'étude d'urbanisme, URBA Constantine+ traitement personnel.

Le pole de Bardo, de part sa situation à proximité immédiate du centre ville de Constantine, offre des potentialités foncières et paysagères considérables :

- Des friches urbaines à reconquérir,
- Un patrimoine historique et naturel à préserver et à valoriser (Zaouïa, Pont Sidi Rached, Pont de Diable, arcades Romains, traces archéologiques, Oued Rhumel),
- Une activité artisanale à promouvoir (la dinanderie).
- Un patrimoine forestier à protéger et à mettre en valeur (fig n° 1).

Cependant, toute opération de renouvellement urbain opérée sur un site donné, se trouve dans la plus part des cas confrontée à des contraintes à ne pas négliger dans la réalisation du projet.

Le cas de Bardo présente:

- Un glissement de terrain étendu sur une superficie de 14 hectares, toujours actif, il progresse par affaissements successifs vers l'aval de la section de l'oued Rhumel.
- Des risques d'inondations de l'oued Rhumel, qui peuvent provoquer des dégâts matériels et humaines importantes, comme c'était le cas lors de la catastrophe du 19 janvier 1958, des inondations d'avril 1979 ainsi que les violentes pluies d'hiver de 1984-1985 [3].
- La présence d'un taux de pollution élevée et d'un délaissement totale de l'oued Rhumel et de ses berges, un atout environnementale et pays ager pour ce site.
- Une mauvaise accessibilité aux espaces urbains et aux services.
- La réalisation du projet nécessite l'expropriation dans le cadre de l'utilité publique des terrains privés, cette opération à jusqu'à présent était exécuté sur une surface de 22 ha 05ares 87 ca [4].

Les procédures d'acquisition de ces terrains a été prise dans le cadre de la loi n° 91.11 du 27Avril 1991 définissant les règles relatives à l'expropriation d'utilité publique et du décret exécutif n° 93-186 déterminent les modalités d'application de cette loi) doivent être engagée savant le commencement même des travaux. L'aménagement du territoire est devenu une dimension incontournable du droit algérien de l'urbanisme, surtout après la promulgation de la loi n°01-20 du 12/12/2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire.

Ainsi, l'aménagement désigne selon les propos de l'article 1 de la loi précitée « l'ensemble des orientations et des instruments de nature à garantir un développement harmonieux et durable de l'espace fondé sur :

- Les choix stratégiques que requiert un développement de cette nature.
- Les politiques qui contribuent à la réalisation de ces choix.
- La hiérarchisation des instruments de mise en œuvre de la politique d'aménagement et de développement durable du territoire » [5].

A ce titre, l'aménagement vise un développement harmonieux de l'ensemble du territoire national (article 1 de la loi n°01-20 précitée). Dans ce cadre, la maîtrise foncière constitue un préalable nécessaire à la réalisation des opérations d'aménagement, tandis que les techniques de réalisation des opérations d'aménagement qualifiées d'urbanisme opérationnel permettent de finaliser les projets. En effet, l'action d'aménagement démarre bien en amont et consiste à préparer sa réalisation dans le cadre d'une politique foncière. C'est pourquoi toute volonté d'aménagement exige que la collectivité publique dispose des instruments de nature à lui permettre de s'assurer la maîtrise des espaces à aménager [6].

A cet égard, la collectivité publique qualifiée de puissance publique dispose d'instruments juridiques pour la mise en œuvre de sa politique d'aménagement des territoires [7]. Devant les contraintes de l'environnement urbain (humaines ou naturelles), les pouvoirs publics utilisent souvent des techniques à caractère coercitif et obligatoire, qui sont :

- L'expropriation pour cause d'utilité publique;
- Le droit de préemption [8].

Les procédures d'expropriation et de la préemption utilisés pour permettre la réalisation des projets sont quasi-universelles : elles existent dans toutes les législations du monde sous diverses formes. Elles ont existé par le passé, les Etats les utilisaient comme moyen de violence contre des populations, comme c'est le cas lors de la colonisation.

Le droit de préemption a existé dans des sociétés de civilisation différentes, comme « hakchafâa » dans les sociétés musulmanes. Les Etats moderne l'ont apprivoisé pour se garantir une position forte dans le marché foncier.

En Algérie, l'exercice du droit de préemption est régi par l'article 71 de la loi n°90-25 de la 01/12/1990 portant orientation foncière qui institue les droits de préemption en matière d'aménagement et d'urbanisme. Cet article énonce que « pour les besoins d'intérêt général et d'utilité publique et nonobstant le recours éventuel à la procédure d'expropriation, il est institué un droit de préemption au profit de l'Etat et des collectivités locales ».

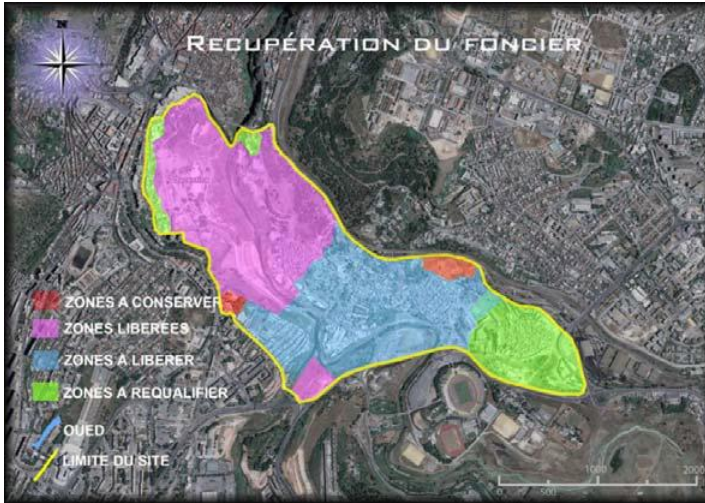
La mise en œuvre de ce droit de préemption est confiée à des services comme le stipule l'article 795 de l'ordonnance n° 75-58 du 26/09/1975 portant code civil. Par ailleurs, l'article 16 de la loi n°90-30 du 01/12/1990 (loi domaniale) confirme ce droit, à condition qu'il soit utilisé à des fins d'utilité publique, vu sa nature ou sa destination.

L'expropriation a pour but de transférer la propriété du bien exproprié de la personne privée à la personne publique [9]. Elle est régie par la loi n°91-11 du 27/04/1991 qui fixe les règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique et le décret exécutif n°93-186 du 27/07/1993 qui détermine les modalités d'application de cette loi.

Pour la mise en œuvre du projet de renouvellement urbain de Bardo, l'Etat s'est retrouvé contraint donc contraint de procéder par expropriation.

Ce quartier de Bardo a été divisé en quatre (04) zones :

- **Une zone à conserver**, qui s'étale sur une superficie totale d'environ 04 hectares et qui concerne : (l'usine Comamo et la banque CPA).
- **Une zone déjà libérée** par une opération d'expropriation pour cause d'utilité publique pour une superficie estimée à 20 hectares, il s'agit des cités (d'Ain El Asker, Benzouid, et Avenue de Roumanie).
- **Une zone à libérer** pour une superficie estimée à 60 hectares, les secteurs concernés par la démolition et la libération de l'emprise du sol étant : la cité Bentellis, le quartier Chalet des pins, la gare routière et la cité BidiLouiza.
- **Une zone à requalifier** qui touche la cité des muriers et l'avenue Kitouni sur une superficie estimée à 22 hectares 50 ares (fig n° 3).

Fig n° 2 : Récupération du Foncier « Site du Bardo ».

Source : Centre d'étude d'urbanisme, URBA Constantine

3-Démarches et moyens d'acquisition des terrains :

La réalisation concrète de ce projet nouveau à Constantine nécessite des études d'urbanisme, des investissements, des compétences en matière d'approches nouvelles, mais aussi une emprise foncière. La mise en œuvre d'une opération d'expropriation pour cause d'utilité publique obéit à une démarche organisée où toutes les étapes sont importantes et réglementairement obligatoires entreprendre. Des recours peuvent être introduits au niveau de toutes les phases de la procédure.

A ce titre, il est donné, ci-dessous, les références des textes législatifs et réglementaires de base pour réaliser cette prise de possession, par l'Etat, des biens nécessaires à cette emprise :

- **La loi 91-11 du 27 avril 1991**, parue au journal officiel n°21 du 8 mai 1991, fixant les règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique.
- **La loi 04-21 du 29 décembre 2004** portant loi de finances pour 2005, parue au journal officiel n°85 du 30 décembre 2004, notamment son article 65 introduisant les articles 12bis et 12ter à la

loi 91-11 du 27 avril 1991 fixant les règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique.

- **Le décret 93-186 du 27 juillet 1993**, paru au journal officiel n° 51 du 1^{er} Aout 1993, déterminant les modalités d'application de la loi 91-11 du 27 avril 1991.

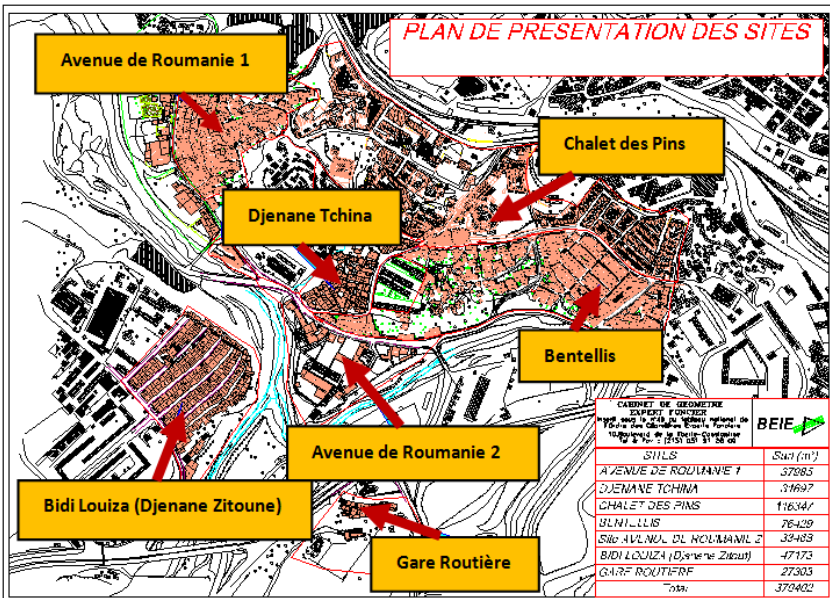
- **Le décret exécutif n°05-248 du 10 juillet 2005**, paru au journal officiel n°48 du 10 juillet 2005, complétant le décret exécutif n°93-186.

- **L'Arrêté n°238 du 06 février 2008** de Monsieur le Wali de la wilaya de Constantine portant déclaration d'utilité publique, l'opération portant la rénovation du quartier de «Bardo».

3-1- L'enquête préalable :

Prononcée par l'arrêté du Wali de Constantine, n°37 du 07 janvier 2008, cette enquête préalable a considéré que Bardo constitue un quartier important de par sa composante (habitat, équipement, activités), qu'il est également un site stratégique vue sa situation géographique (zone de centralité).

Fig n° 3 : Plan de présentation des sections urbaines « Bardo ».



Source : dossier d'expertise, enquête parcellaire, 2010.

Qu'il doit faire l'objet d'une opération de restructuration avec comme principaux axes: transfert de toutes les activités existantes,

la projection de nouveaux éléments urbains tels qu'équipements structurants, activités tertiaires et de service, habitat standing ceci pour la rive droite de l'Oued.

L'enquête préalable constitue l'étape préliminaire, indispensable pour la procédure d'expropriation pour cause d'utilité publique. Elle permet aux administrations de recueillir les observations et les critiques sur l'utilité de l'opération projetée.

3-2- L'évaluation des biens et droits immobiliers :

L'action de l'évaluation des biens et droits immobiliers a fait l'objet de négociations préliminaires avec les propriétaires concernés dès le lancement de l'enquête sociale et technique.

En effet, et dans le cadre de la réalisation du projet de rénovation du quartier de « Bardo », un document a été dressé par la direction des domaines de la wilaya de Constantine, fixant la valeur des biens à exproprier en faisant référence au texte réglementaire suivant :

- La loi n°90-30 du 1er décembre 1990 portant loi domaniale ;
- Le décret exécutif n°91-454 du 23 /11/1991 fixant les conditions et modalités d'administration et de gestion des biens du domaine privé et du domaine public de l'Etat.
- La loi 91-11 du 27 /04/1991 fixant les règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique.
- Le décret 93-186 du 26/07/1993 déterminant les modalités d'application de la loi
- 91-11 du 27/04/1991.
- L'Arrêté n°238 du 06/02/ 2008 de Monsieur le Wali de la wilaya de Constantine portant déclaration d'utilité publique, l'opération portant la rénovation du quartier de «Bardo».
- Les Arrêté n° 620 du 12/04/ 2008 portant désignation d'un expert foncier en qualité d'un commissaire enquêteur chargé de l'enquête parcellaire du quartier de Bardo.
- L'arrêté n°55 du 14/01/ 2009 modifiant et complétant l'arrêté n°620 du 12/04/ 2008 indiqué ci-dessus.
- L'arrêté n°1816 modifiant et complétant l'arrêté n°620 du 12/04/2008 indiqué ci-dessus.

La valeur des biens à exproprier a été fixée selon l'arrêté du Wal, par une commission chargée de négocier l'indemnisation et la compensation foncière et immobilière[11] sur la base des résultats

de l'enquête parcellaire et aussi des valeurs arrêtées par la Direction des domaines suivant le marché et tenant compte de la situation, l'état, l'âge et statut de la construction.

Le tableau ci-dessous illustre la variation des prix unitaires des constructions, ainsi que la valeur totale des terrains expropriés dans chaque tranche du quartier de Bardo.

Tableau n° 02 : total des indemnisations proposées par tranche.

Sections Urbaines	Terrains (DA/m ²)	Bâtie (DA)	
		de	à
Bardo « Ain Asker 1 zone 1 »	9 000,00	4000,00	35 000,00
Bardo « Ain Asker 1 zone2 »	7 000 ,00	4000,00	35 000,00
Bardo « Ain Asker 2 »	12 500,00	4000,00	35 000,00
Bardo « Benzouid »	11 000,00	4000,00	35 000,00
Bardo « Avenue de Roumanie »	11 000,00	4000,00	35 000,00

Source : la direction des domaines de la Wilaya de Constantine.

3-4- La cession des biens et des droits et transfert de propriété :

Sur la base du rapport d'évaluation établi par les services des domaines, le wali dressera un arrêté de cessibilité des biens et droits à exproprier ; l'arrêté de cessibilité devant être notifié à chacun des propriétaires ou titulaires des droits réels.

Le transfert de propriété doit être concrétisé dans un délai d'un mois à partir des dates des différents arrêtés de cessibilité. Ce transfert se réalise par la transcription des ces arrêtés au niveau de la Conservation foncière.

3-Les problèmes rencontrés lors du déroulement de l'opération

:

Le renouvellement urbain, et plus particulièrement les opérations de construction-démolition reposent la question des sols, dans leur capacité d'urbanisation, dans leur structure de propriété et dans leur mode de gestion. Le découpage foncier reprend ainsi sa véritable place fondatrice du tissu urbain.

Le foncier est au cœur de la stratégie de développement du territoire. Il est le support géographique de toutes les activités humaines (l'habitat, les loisirs, l'activité économique, les transports, le commerce...).

Corrélativement et de manière très complémentaire, une des conditions de réussite d'un projet de renouvellement urbain réside dans l'association et la mobilisation des différents partenaires tout au long de la chaîne avec une préoccupation très forte d'implication, d'ouverture et de transparence. Parmi ces acteurs on trouve, Les acteurs locaux et nationaux, publics et privés.

Les différents acteurs privés, propriétaires fonciers et immobiliers, entreprises industrielles,

commerciales et de services peuvent être, selon les territoires, des acteurs fort concernés, d'une part, et fort utiles, d'autre part, du renouvellement urbain. Même si, sur les territoires à renouveler, le rôle dominant relève nécessairement des pouvoirs publics, les acteurs privés ont un rôle important à jouer :

- Ils peuvent aider et contribuer au renouvellement, à remettre ces territoires «dans le marché»,

- Ils peuvent et doivent constituer un relais et un second souffle à l'action des pouvoirs publics,

- Ils peuvent rendre crédible le renversement recherché de l'image du territoire et son «démarquage» des processus négatifs.

Cet énoncé montre que les pouvoirs publics ont besoin d'associer les acteurs privés au déroulement de la chaîne de mise en œuvre du renouvellement urbain, notamment lors de la définition des stratégies et de l'élaboration des projets et lors de concrétisation des opérations et de leur mise en œuvre [12].

Le renouvellement urbain est un processus plus complexe que le développement urbain en périphérie.

Dans un contexte où le foncier est de plus en plus difficilement maîtrisable et où les spécificités foncières doivent être analysées différemment selon le territoire en crise, la question foncière va être placée au cœur des processus de renouvellement urbain.

L'Etat intervient alors par des mesures législatives et financières pour faciliter les interventions foncières et des outils fonciers adaptés permettant de mener à bien des projets urbains sur des territoires à recycler ou à recréer.

L'expropriation pour cause d'utilité publique est définie selon l'article 2 de la loi n°91-11 du

27/04/1991, en tant que mode exceptionnel de biens ou de droits immobiliers, elle n'intervient

que lorsque le recours à tous les autres moyens aboutis à un résultat négatif.

Elle n'est possible que pour la mise en œuvre d'opérations résultant de l'application des instruments réguliers d'urbanisme, d'aménagement du territoire et de planification concernant la réalisation d'équipement collectifs ou d'ouvrages d'intérêt général. L'expropriation constitue une atteinte au droit de propriété. Sa gravité est telle que dans le système français, ce n'est pas l'administration mais un juge spécial (le juge de l'expropriation ,relevant de l'ordre judiciaire) qui prononce l'ordonnance d'expropriation qui a pour effet de transférer la propriété du bien exproprié de la personne privée à la personne publique.

Par contre, en droit algérien, l'acte de transfert de propriété est un acte administratif et non juridictionnel, le juge n'intervient qu'en cas de désaccord entre l'administration expropriante et l'exproprié, soit sur le montant de l'indemnisation, soit sur la régularité de la procédure d'expropriation, selon que le contentieux soit de nature indemnitaire ou qu'il relève du contentieux de l'annulation [13].

Comme dans toute opération d'expropriation les citoyens concernés émettent des requêtes.

Ces requêtes sont transmises à la wilaya, la direction des travaux publics et aussi directement au niveau du cabinet du commissaire enquêteur pour divers motifs.

Le cas de Bardo, a présenté une diversité en matière de requêtes introduites par les citoyens du quartier il s'agit :

- *des problèmes de succession de droits de propriété (héritages)* ; les héritiers doivent établir des Fridas pour pouvoir bénéficier de l'indemnisation du bien exproprier.

- *des problèmes d'authentification du droit de propriété (acte sous-seing privé)*, l'article 12, de l'ordonnance n° 70-91 du 15/12/1970 portant organisation du notariat qui a pris effet à compter du 1er Janvier 1971, a cet égard , et selon l'article 328 du code civil : « l'acte sous seing privé ne fait foi de sa date à l'égard des tiers, qu'à partir du moment ou il acquiert date certaine. L'acte acquiert date certaine à partir :

- De sa date d'enregistrement,

- du jour ou sa substance est constatée dans un autre acte dressé par un fonctionnaire public,

- Du jour du visa apposé sur le titre par un officier public compétent,
- Du jour du décès de l'un de ceux dont il porte l'écriture et la signature.

- *Des problèmes liés aux biens Habous* : Les biens Habous dans le cas d'une expropriation pour cause d'utilité publique sont indemnisés par un bien d'égale valeur, à défaut et dans l'impossibilité de trouver un bien d'égale valeur, les propriétaires seront indemnisés, et cela suivant les closes de l'article 24 de la loi n° 91-10 du 27 avril 1991 qui stipule que : « nul ne peut échanger l'essence d'un bien Wakf ou de la troquer contre un autre bien, sauf dans [.....]le cas de l'annulation de la jouissance portant sur l'immeuble constitué en fondation, et l'impossibilité d'en tirer un quelconque profit, sous réserve qu'il soit remplacé par un bien immeuble similaire ou meilleurs que lui ».

L'expropriation pour cause d'utilité publique porte essentiellement sur les immeubles faisant l'objet d'une propriété et sur les droits réels immobiliers. On ne peut exproprier les biens du domaine de l'Etat.

Dans le cas de Bardo, la zone concernée par l'opération d'expropriation est constituée dans sa majorité par l'habitat illicite ; L'habitat illicite est en Algérie, comme dans d'autres pays, à l'origine de la constitution de véritables quartiers, Selon le ministère de l'Urbanisme de la

Construction et de l'Habitat, il y aurait, en 1986, environ 500 000 logements illicites en Algérie.

Une construction est déclarée illicite dans deux cas : soit elle est érigée sur un terrain public, sans permis de lotir, intégré dans la réserve foncière communale; soit elle se trouve sur un terrain privé sans permis de construire, Bardo fait partie de cette catégorie de quartiers. Dans le but de réussir l'intervention foncière et d'aboutir au renouvellement urbain de Bardo, l'Etat s'est retrouvé contraint d'indemniser les propriétaires privé du quartier malgré le fait que leurs constructions n'ont pas bénéficié de permis de construire, ce qui a permis la concrétisation de l'opération mais qui a influé sur le bilan financier compte tenu le cout d'acquisition du terrain et de la démolition de l'immeuble. Si toute l'opération, expropriation – indemnisation – démolition – relogement, a été finalisée, il y a

lieu de relever que le transfert de propriété n'a pas encore été réalisé.

Cette situation engendre une impossibilité d'un quelconque projet de construction étant donné que l'Etat ne disposera pas de permis de construire, car la demande de ce dernier doit contenir un acte de propriété, certificat de possession, ou mandat, ou acte administratif ,et cela conformément à la loi n° 90-29 du 1/12/1990 modifiant et complétant par la loi n° 04-05 du

14/08/2004 relative à l'aménagement et l'urbanisme, et au Décret exécutif n° 91-176 du 28/05/1991 fixant les modalités d'instruction et de délivrance des actes d'urbanisme.

Enfin, la problématique posée par « l'expropriation, et les indemnités entre les lois et la réalité » à toujours existé dans notre pays. Le cas du Bardo est à cet égard exemplaire en ce qu'il souligne d'un trait noir l'application autoritaire de l'expropriation, par la prise de possession du lot de terrain ou la bâtisse et qui s'est faite avant la procédure d'indemnisation, laissant planer le doute d'être en bout de course inéquitable. Malgré le fait, que le directeur des domaines a déclaré que ses services ont fini par trouver un compromis et signé un accord préliminaire avec les familles concernées, la gestion du dossier des dédommagements a demeuré longtemps opaque, compte tenu des déclarations des citoyens, niant que les choses se soient vraiment décantées. Les déficits enregistrés, qui sont en relation avec la régularisation des dossiers des expropriations, sont dus au « manque d'information » des autorités envers les citoyens du quartier a déclaré le maître Beghidja, avocat et membre de la commission de l'urbanisme de l'APW de Constantine.

Ces dysfonctionnements enregistrés lors du déroulement de l'opération d'expropriation, entraînent un retard considérable pour mobiliser le terrain et concrétiser les projets. Cependant, et malgré les problèmes engendrés lors du bras de fer qui a opposé l'Etat au privés, beaucoup de gens qui vivaient dans ce quartier insalubre caractérisée par, une absence totale ou partielle du réseau d'assainissement, une insuffisance en approvisionnement en eau potable et en électricité, une absence des équipements sociaux, un niveau sociaux économique défavorisé, la fragilité des constructions, l'exposition aux risques naturels, et le statut du

foncier (terrains communaux, terrain privés) étaient bien content que leurs qualité de vie soit améliorer, même si pour cela il fallait quitter leurs quartier pour un autre situé à plus de 20Km du centre ville.

Conclusion:

Le renouvellement urbain de la ville de Constantine, reproposé un thème général – la construction de la ville moderne ou contemporaine- qui fonde sa problématique sur la maturité non atteinte d'une discipline, l'urbanisme, qui s'était donnée comme objectif de pouvoir en préfigurer la forme et en garantir la qualité de réalisation. Dans les quartiers en difficulté tel que celui de Bardo, la dévalorisation urbaine est inscrite dans la structure même du foncier, bâti ou non-bâti, et se traduit par:

- Une absence de marché rendant difficile la constitution de valeurs de référence pour

Les terrains concernés ;

- Une confusion foncière (droit du sol mal établi, confusion entre espaces publics et espaces privés, parcellaire mal identifié, mal réparti et imbriqué) ;

- Des coûts de libération des sols dans l'optique d'un réaménagement particulièrement élevés, incompatibles avec les capacités financières des bailleurs comme des populations en place ;

- Une absence de mixité des usages fonciers, notamment en termes d'équipement de proximité, d'espaces de loisirs, d'accès...

Le temps long et l'importance des périmètres dans lesquels s'inscrivent les opérations de renouvellement urbain, d'une part, la particularité de leur environnement social, la complexité du jeu des acteurs nouveaux et présents sur le site, d'autre part, interdisent de penser ,d'un seul tenant, l'aménagement foncier de ces sites. Il est nécessaire de procéder par phasage temporel (tranches fonctionnelles) et spatial (petits périmètres) faisant apparaître, en termes de bilan, l'intervention de chaque acteur, public et/ou privé (bilan par acteur, intégré à un bilan prévisionnel global de l'ensemble de l'opération) et en s'appuyant sur l'existant. On peut alors, sans négliger l'action sociale (accompagnement social, relogement des familles...), procéder à des opérations de

restructuration foncière, notamment des opérations d'échange et de transfert des charges foncières (existantes ou à créer) entre collectivités, bailleurs existants et nouveaux, publics et privés. L'opération de démolition des constructions anarchiques du quartier de Bardo, dans la perspective de son réaménagement qui a commencé depuis plus de deux années, s'est soldée par l'élimination d'un immense bidonville et le relogement de quelque 1300 familles. Pour des raisons « objectives » et d'autres « imposées », les autorités locales avaient mis en instance le dossier de réaménagement du Bardo, estimant que l'éradication des bidonvilles qui enlaidissaient ce quartier constitue à elle seule, « une sorte de réaménagement de ce quartier ».

Bibliographie :

- [1] -GROUPE PROJET CHARGE DES OPERATIONS D'INTERVENTIONS URBAINES ET DE L'HABITAT DE LA DIRECTION GENERALE DE L'URBANISME ET DE L'HABITAT (DGHUC) [2004], « Prendre en compte le foncier dans le projet de territoire », ministère de l'équipement, des transports, du logement, du tourisme et de la mer (METLTM), France.
- [2]-RGPH [2008] ,« Nombre de constructions 2825, Nombre de logements 4854, Nombre de ménages 5706, population 28141 ».
- [3]-ZEBIRI. A [2002], « Etude du fonctionnement fluviale et risque d'inondation dans Rhume- Boumezou (Amont et Aval de Constantine) » Thèse de Magister, Université de Constantine, page 31-32.
- [4]-BENAISSA .A [2008 - 2009 - 2010], « procès verbal définitif de l'enquête parcellaire d'expropriation pour cause d'utilité publique relatif au projet de rénovation du quartier - bardo - », Constantine.
- [5]-ADJA .D, DROBENKO .B[2007], « Droit de l'Urbanisme », éditions BERTI, collection Droit Pratique, Alger, p. 153.
- [6]-COUTEUX P.S [2000], « Droit de l'Urbanisme », Dalloz 3e édition, Paris, page.183
- [7]-DROBENKO. B [2005],« Droit de l'Urbanisme », édition Gualino, Paris, p.76.
- [8]-ADJA .D, DROBENKO .B [2007], « Droit de l'Urbanisme », éditions BERTI, collection Droit Pratique, Alger, p.155.
- [9]-CIRCULAIRE INTERMINISTERIELLE RELATIVE A L'EXPROPRIATION, « code de l'urbanisme », édition Berti 2005.

- [10]-JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE (JORA) [2005], « Décret exécutif n° 05-248 du 3 Joumada Ethania 1426 correspondant au 10 Juillet 2005 complétant le décret exécutif n°93-186 DU 27 juillet 1993 déterminant les modalités d'application de la loi n°91-11 du 27 Avril 1991 fixant les règles relatives à l'expropriation pour cause d'utilité publique », N°48 du 10 juillet 2005, p. 5, article 2.
- [11]-ARRETE DU WALI [2008], « n° 55, quartier Bardo, 07/01/2008 ; n°999 quartier Bardo partie 2 (Ain Asker 2), 28/05/2008 ».
- [12]-FEDERATION NATIONALE DES AGENCES D'URBANISME [2001], « *réussir le renouvellement urbain* », novembre 2001, p. 103.
- [13]-KADI H.M [2003], « *le contrôle du juge en matière d'expropriation* ». Revue du Conseil d'Etat n°05, p.39.



عنوان المقال باللغة
العربية (نمط
الخط: Simplified Arabic،
حجم الخط: 14)

الاسم واللقب باللغة العربية⁽¹⁾ والإسم واللقب باللغة العربية⁽²⁾
1 مؤسسة الانتماء كاملة (البلد)، الدرجة العلمية للباحث، بريده الإلكتروني،
الخط Traditional Arabic، مقاس 12، البعد بين السطور 1
2 مؤسسة الانتماء كاملة (البلد)، الدرجة العلمية للباحث، بريده الإلكتروني،
الخط Traditional Arabic، مقاس 12، البعد بين السطور 1

تاريخ الإيداع: اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص: يرفق المقال بملخص بلغة المقال و آخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، لا يجب أن يتعدى الملخص كاملا حدود 250 كلمة، يكتب بخط Arabic Simplified والملخص بالإنجليزية: Times New Roman مقاس 11 بمسافة 1 بين الأسطر. يتبع الملخص بالكلمات المفتاحية حسب ورودها في المقال عل أن لا تقل عن 4 و أن لا تتجاوز 6 كلمات مفتاحيه.

تقديم وثيقة المقال:

المقدمة: يكتب نص المقدمة بخط Arabic Simplified ، مقاس 13، البعد بين السطور 1 ؛ يجب على المؤلف أن يتطرق في المقدمة إلى الموضوع، الإشكالية، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة إن وجدت، الفرضيات مع كتابتها بشكل علمي متسلسل و مختصر.

1 -العنوان الرئيسي الأول:

1 3 العنوان الفرعي الأول:

يقوم الباحث هنا بإدخال محتوى العنوان الفرعي الأول بالاعتماد على التنسيق التالي (خط ArabicSimplified، مقياس 13، البعد بين السطور 1)، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول (1)، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول (2).

جدول رقم (01) : عنوان الجدول (13 : SimplifiedArabic)

المصدر: (10 : SimplifiedArabic).....

1 4 -العنوان الفرعي الثاني:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، (خط ArabicSimplified، مقياس 13، البعد بين السطور 1)

شكل رقم (01) : عنوان الشكل (SimplifiedArabic :

13).....



المصدر: (10 SimplifiedArabic).....

2- العنوان الرئيسي الثاني:

2-1-العنوان الفرعي الأول:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول (3)، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول (4)، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

2-2-العنوان الفرعي الثاني:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

2-3-العنوان الفرعي الثالث:

.....

.....

.....

النتائج وتحليلها و مناقشتها:

يقوم المؤلف في هذا الجزء بإدخال النتائج المتوصل إليها بالاعتماد على نفس التنسيق (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ، كما يسمح بعرض النتائج عن طريق استعمال بيانات، أشكال، جداول، صور، و خرائط.
الخلاصة (النتائج و التوصيات):

يتم إدخال الخلاصة بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ؛يوضح من خلالها المؤلف الاستنتاجات أو حوصلة البحث و التي تجيب عن الإشكالية و الفرضيات متبوعة بالافتراضات و البدائل المستقبلية .

-الإحالات والهوامش:(11 SimplifiedArabic)

1-إجلال إبراهيم محمد،(2020)،جغرافية النقل " أسس و تطبيقات"، دار المعرفة الجامعية.

2-أحمد عبد المنصف محمود،(2001)، اقتصاديات النقل البحري، الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، ص07.

3-KAUFMANN. V, (2011), Mobiles Immobiliers – quels choix, quels droits pour 2030, Éditions de l'aube, pp 336.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), La mobilité spatiale : un processus social fondamental, espace, population, sociétés, objectifs et champs d'étude, pp 49-54.

-5

-6

-س-

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف 1، المؤلف 2 والمؤلف 3 (2018)، عنوان المقال، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر :
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص
16-01.



**LE TITRE DE
L'ARTICLE DOIT ÊTRE
ÉCRIT EN MAJUSCULES,
AVEC LA POLICE TIMES NEW ROMAN, TAILLE
14, EN GRAS.**

Nom et prénom du premier Auteur⁽¹⁾, Nom et prénom du second
Auteur⁽²⁾

⁽¹⁾ **Doctorant, Département, Faculté, Université, pays. (Police :
time new roman, taille12, interligne1), E-mail :
address@gmail.com**

⁽²⁾ **Professeur, Département, Faculté, Université, pays (police :
time new roman, taille12, interligne1), E-mail :
address@gmail.com**

Date de réception JJ/MM/A Date de révision/MM/AA Date d'acceptation JJ/MM/AA

Résumé :

L'article doit être accompagné d'un résumé dans la langue de l'article et d'un autre en anglais ou en arabe. Il ne doit pas dépasser 250 mots, et écrit en police Times New Roman. Le résumé en arabe sera écrit avec la police ArabicSimplified, taille 1, interligne 1 (espace entre les lignes).

Mots clés : ils seront indiqués selon l'ordre de leur mention dans l'article. Leur nombre ne doit pas être inférieur à 4 et sans qu'il soit supérieur à 5.

Introduction :

Le texte de l'introduction sera écrit avec la police Times New Roman, taille 12, interligne 1. Dans l'introduction, l'auteur doit

aborder le sujet, la problématique, l'importance de l'étude, les études antérieures, le cas échéant, les hypothèses, qui seront rédigées de manière concise et séquentielle.

1 Le premier titre principal :

1-1- Premier sous-titre :

Ici, le chercheur saisit le contenu du premier sous-titre en se basant sur le format suivant (police Times New Roman, taille 12, interligne 1), saisit ici le contenu du premier sous-titre, saisit ici le contenu du premier sous-titre, saisit ici le contenu du premier sous-titre, entrez ici le contenu du titre Le premier sous-titre, ici entrez le contenu du premier sous-titre ⁽¹⁾, ici entrez le contenu du premier sous-titre, ici le contenu du premier sous-titre ⁽²⁾.

Tableau n° 01 : Titre du tableau (Times New Roman taille 12).....

Source : (Times New Roman taille 10)

1-2- Deuxième sous-titre :

Entrez ici le contenu du second sous-titre, (police Times New Roman, taille 12, interligne 1).

Figure n° (01) : Le titre de la figure Times New Roman taille 12.....



Source : (Times New Roman taille 10)

2 La deuxième titre principal :

2-1-premier sous-titre :

Saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du premier sous-titre (3), saisissez ici le contenu du premier sous-titre, saisissez ici le contenu du sous-titre Premier (4), saisissez ici le contenu du premier sous-titre.

2-2-Deuxième sous-titre :

Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre Saisissez ici le contenu du deuxième sous-titre.

2-3- Le troisième sous-titre

.....

.....

.....

.....

.....

Résultats, analyse et discussion :

Dans cette partie, l'auteur saisira les résultats selon le même format (police, taille, distance entre les lignes) et affichera les résultats en utilisant des données, des figures, des tableaux, des images et des cartes.

Conclusion (conclusions et recommandations):

La conclusion de l'article doit être saisie dans le même format approuvé (police, taille, interlignes). L'auteur expliquera les conclusions ou l'essentiel de la recherche, tout en répondant à la problématique et aux hypothèses posées. Le tout sera suivi de suggestions et d'alternatives futures.

Références bibliographiques :

3-KAUFMANN. V, (2011), Mobiles Immobilières – quels choix, quels droits pour 2030, Éditions de l'aube, 336pages.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), La mobilité spatiale : un processus social fondamental, espace, population, sociétés, objectifs et champs d'étude, pp. 49-54.

Comment citer cet article dans le style APA :

Auteur 1, Auteur 2 et Auteur 3 (2018), Titre de l'article, Al-Bahith Journal, Volume 18 (Numéro 01), Algérie : Université Kasdi Merbah de Ouargla, pp. 01-16.



**PAPER TITLE: MUST BE
PRINTED IN CAPS, WITH
FONT: TIMES NEW
ROMAN, SIZE 14 BOLD.**



Surname and first name of the first Author⁽¹⁾, Surname and first
name of the second Author⁽²⁾

⁽¹⁾Doctoral student, Department, Faculty, University, country. (font: time new roman, size12, spacing1), E-mail: address@gmail.com

⁽²⁾Professor, Department, Faculty, University, country (font: time new roman, size12, line spacing1), E-mail: address@gmail.com

Date received DD/MM/YY Date reviewed DD/MM/YY Date accepted DD/MM/YY

ABSTRACT:

The article must be accompanied by an abstract in the language of the article and another in English or Arabic. The full abstract should not exceed 250 words, written in Times New Roman font and the abstract in Arabic with Arabic Simplified, size 11, line spacing 1 (space between lines).

Keywords: they are ordered such as their mention in the article, provided that they are not less than 4 and not exceed 6 keywords.

INTRODUCTION:

The text of the introduction is written in Times New Roman font size 12, line spacing 1; In the introduction, the author should address the topic, problem, significance of the study, previous

studies, if any, hypotheses, and write them in a scientifically concise and sequential manner.

1 The first main title:

1-1- First subtitle:

Here, the searcher enters the content of the first subtitle based on the following format (Times New Roman font size 12, line spacing 1), enter the content of the first subtitle here, enter the content of the first subtitle here , enter the content of the first subtitle here, enter the content of the title here The first subtitle, here enter the content of the first subtitle ⁽¹⁾ , here enter the content of the first subtitle, here the content of the first subtitle ⁽²⁾.

Table n° 01: Title of the table (Times New Roman size 12).....

Source: (Times New Roman size 10)

1-2- Second subtitle:

Enter the content of the second subtitle here, (Times New Roman font, size 12, line spacing 1).

Figure n° (01): The title of the Times New Roman figure size 12.....



Source: (Times New Roman size 10)

2 The second main title:

2-1-first subtitle:

Input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here (3), input the content of the first subtitle here, input the content of the first subtitle here (4), input the content of the first subtitle here.

2-2-Second subtitle:

Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle here Enter the content of the second subtitle.

2-3- The third subtitle

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

RESULTS , ANALISIS AND DISCUSSIONS:

In this part, the author enters the results according to the same format (font, size, distance between lines) and allows to display the results using data, figures, tables, images and maps.

CONCLUSION (conclusions and recommendations):

The article conclusion must be entered in the same approved format (font, size, line spacing); through which the author explains the conclusions or the essence of the research, which responds to the problem and the hypotheses posed. And, followed by suggestions and future alternatives.

REFERENCES

3-KAUFMANN.V, (2011), Immobile Mobiles – what choices, what rights for 2030, Editions de label, pp 336.

4-BASSAND.M, BRULHARDT.M.C, (1983), Spatial mobility: a fundamental social process, space, population, societies, objectives and fields of study, pp 49-54.

How to cite this article in APA style:

Author 1, Author 2 and Author 3 (2018), Title of the article, Al-Bahith Journal, Volume 18 (Number 01), Algeria: Kasdi Merbah University of Ouargla, pp. 01-16.

